وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باجي مختار- عنابة

BADJI MOKHTAR-ANNABA UNIVERSITY
UNIVERSITE BADJI MOKHTAR ANNABA

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

السنة : 2012

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

النمو السكانـــي و التنميـــة المستدامـــة

-دراسة حالة الجزائر-

الشعبة

اقتصاد البيئة

لـــ:

نورة عمارة

مدير مذكرة التخرج: أ.د. عبد الأمير السعد الرتبة: أستاذ التعليم العالي: جامعة باجي مختار-عنابة

أمام اللجنة:

الرئيس:

د/ بلقاسم ماضي الرتبة: أستـــاذ محاضـــر المؤسسة: جامعة باجي مختار- عنابة

الفاحص:

د/ عمـــار غريـــب الرتبة: أستـــاذ محاضـــر المؤسسة: جامعة باجي مختار- عنابة

ملخـــــــص :

ظل استغلال البيئة استغلالا مهينا عبر التاريخ و خلال القرن العشرين، أولا وقبل كل شيء، نتاج الجهود التي نبذلها لضمان تحسين مستويات الغذاء، و الكساء، و المسكن، و الراحة و الترفيه، لأعداد متنامية من البشر. و ترتبط جسامة تهديد النظام البيئي بحجم السكان من البشر و متوسط استخدام الموارد بالنسبة للفرد. و قد أدت السرعة المتزايدة في النمو السكاني إلى مزيد من استخدام الموارد الطبيعية و مزيد من مفقود الإنتاج و تدمير البيئة. و مما زاد هذا الوضع سوءا، العادات الاستهلاكية، و تطورات تكنولوجية معينة، و أنماط خاصة من النظم الاجتماعية و تدبير الموارد.

و كلما زادت أعداد البشر زادت معها جسامة التغيرات بعيدة الأثر التي لا رجعة فيها. و تشمل مؤشرات الإجهاد البيئي بما نفقده بصورة متزايدة من التنوع الحيوي، و زيادة انبعاث غازات الدفيئة و كذلك اجتثاث مزيد من أشجار الغابات و نقص المياه و الغذاء و خشب الوقود في مناطق كثيرة من العالم.

وفي تقديرنا أن قدرة البشرية للتعامل بنجاح مع مشاكلها الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية سوف تتطلب تحقيق نمو سكاني بنسبة (صفر) خلال فترة حياة أطفالنا.

فالإنسان في النهاية هو الوسيلة و هو الغاية في نفس الوقت من تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: التنمية المستدامة، النمو السكاني، الخصوبة، البيئة.

Abstract :

The history of the environment destruction goes back to the beginning of the XIX century . Such a destruction is first and for most ,the product of our efforts to ensure improved levels of food, clothing, shelter, comfort, entertainment, etc . For a growing number of people. The gravity of the threat on the ecosystem is linked to the size of the human population and the average use of resources per head . The increased speed of population growth has resulted in more use of natural resources and more forgone production and destruction of the environment . What makes this situation worse are the consumer habits , certain technological developments , particular patterns of socio economic systems of production as well as the mode of management of resources itself .Thus , the greater the number of people , the greater the magnitude of changes will be taking place with far reaching irreversible consequences .The main indicators of environmental stress include the increasing loss of biodiversity , greenhouse gas emissions as well as the uprooting of trees , deforestation , shortages of water , food , fuel , wood , etc . all over the world .

From the stand point of preservation of human specie itself a successful environment policy requires a zero population growth rate during the life time of our children . At the same time one must not forget that man is both the means and the end of sustainable development .

Key words: sustainable development, population growth, fertility, environment.

Résumé:

Depuis le début du XIX siècle l'histoire économique et sociale a été caractérisée par une exploitation systématiquement agressive de l'environnement .Cette histoire est d'abord et avant tout le résultat des efforts pour assurer de meilleurs niveaux de nourriture, d'habillement , d'habitations, de confort , de divertissement, etc. pour un nombre sans cesse croissant de personnes.la gravité de la menace sur l'écosystème est liée à la fois à la taille de la population humaine et à l'utilisation croissante des ressources par tête d'habitant. La croissance démographique soutenue a ainsi conduit à utiliser davantage de ressources naturelles et conséquemment davantage de productions se traduisant par une destruction croissante de l'environnement. La dégradation de l'environnement se trouve ainsi directement liée aux habitudes de consommation ainsi qu'à certains types de développements technologiques et à leurs modèles corrélatifs particuliers : les systèmes socio économiques de gestion des ressources naturelles.

Ainsi, au fur et à mesure que le nombre de personnes augmente, plus l'ampleur des changements prend une portée considérable et irréversible. L'inclusion des indicateurs de stress environnementaux concernent les atteintes à la biodiversité telles l'augmentation des émissions de gaz à effet de serre , le déracinement de plus d'arbres, la destruction de plus de forêts , les pénuries croissantes d'eau , de nourriture, l'utilisation de bois de chauffage dans de nombreuses partie du monde, etc.

Pour traiter avec succès de tels problème socio économiques et environnementaux, il faudrait dorénavant miser sur un taux de croissance zéro de la population pendant la durée de vie de nos enfants ,tout en n'oubliant pas que l'homme demeure le moyen et la finalité du développement durable .

Mot clé : développement durable, croissance démographique , fécondité , environnement .

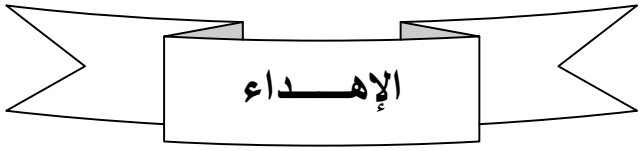

إلى والـــدتي الكريمة

إلى إخوتي

إلى زوجي و أولادي

إلى كـــل الزملاء والأصدقـــاء و أخص بالذكر كل من منى بروقطان و لبنى الكنز

و نوال بن جميل

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

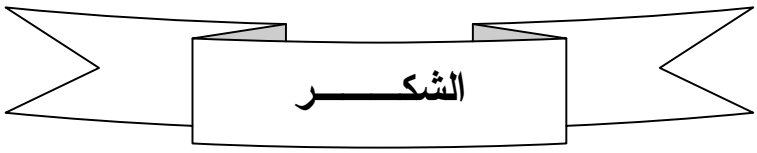

الحمد لله عزّ وجل أولاً أشكره على عظيم نعمته والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أتقدم بخالـــص الشكر وعظيـــم التقديـــر والامتنان إلى الأستـــاذ الدكتـــور أمير السعد الذي شرفني بقبوله المتابعة والإشراف على هذه المذكرة وصبره طوال مدة إنجاز العمل رغم مشاغله الكثيرة بحكم مسؤولياته.

كمـــا لا يفوتني أن أتقـــدم بشكري لجميـــع الزمـــلاء وكل من ساهـــم في إعـــداد هذا العمـــل

من قريب أو من بعيد.

قائمة الأشكال

الرقم	البيان	الصفحة
1	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	25
2	مراحل التحول الديموغرافي لدول أوربا الغربية	43
3	مراحل التحول الديموغرافي لدول العالم الثالث	45
4	خريطة السواء للأسرة	47
5	خط الميزانية للأسرة	48
6	تحديد وضع التوازن للأسرة	50
7	أثر الزيادة في دخل الأسرة عل عدد الأطفال	51
8	أثر الارتفاع في تكلفة تربية الأطفال على عدد الأطفال	52
9	أثر زيادة دخل الأسرة و زيادة تكلفة تربية الأطفال على وضع توازن الأسرة	53
1	عدد سكان العالم المقدر و المتوقع حسب معامل الإسقاط 1950- 2050	71
2	العلاقة بين الطلب على الغذاء و عدد السكان	106
3	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية 1950- 1996	114
1	الخصوبة و الوفيات في التحول الديموغرافي	149
2	تطور نسبة الفئة العمرية (0- 14) في الجزائر 1960- 2008	151
3	تطور نسبة الفئة العمرية (15- 64) في الجزائر 1960- 2008	152
4	تطور نسبة الفئة العمرية 65 سنة فأكثر في الجزائر 1960- 2008	155
5	مؤشر التنمية البشرية و مؤشرات القياس في الجزائر 1998- 2008	179

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أبرز مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة	6
1	المعالم الأساسية لسكان العالم	70
2	إعادة توزيع عدد سكان العالم	72
3	الزخم السكاني	81
4	نمو نفقات الاستهلاك الإجمالية من 1970 إلى 1995	103
5	مستويات الاستهلاك من الأغنى إلى الأفقر	103
6	اتجاهات فقر الدخل في البلدان النامية	108
1	تطور عدد سكان الجزائر 1851- 2006	127
2	تطور معدلات المواليد و الوفيات و الزيادة الطبيعية في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية 1901- 1962	129
3	تطور معدل المواليد و النمو الطبيعي في الجزائر 1962- 1987	132
4	تطور الخصوبة في الجزائر 1970- 1987	133
5	تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر 1969- 1987	133
6	تطور معدلات وفيات الأطفال في الجزائر 1962- 1987	134
7	تطور متوسط العمر المتوقع في الجزائر (للجنسين) 1965- 1987	135
8	تطور معدل المواليد و الوفيات الخام و النمو الطبيعي في الجزائر 1988- 2000	136
9	تطور معدل وفيات الأطفال (1000 ولادة) في الجزائر 1988- 2000	138
10	تطور معدل الخصوبة في الجزائر 1988- 2000	139
11	تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس في الجزائر 1991- 2000	140

12	تطور معدل المواليد والوفيات الخام والنمو الطبيعي في الجزائر 2001- 2008	141
13	تطور عدد ومعدل الزيجات في الجزائر 2001- 2008	142
14	تطور معدل وفيات الأطفال حسب الجنس في الجزائر 2001- 2008	143
15	تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس في الجزائر 2001- 2008	144
16	تطور معدل الخصوبة في الجزائر 2002- 2008	144
17	تطور متوسط العمر في الزواج الأول حسب الجنس في الجزائر 1965- 2008	145
18	معدل الخصوبة حسب فئات العمر ومستوى التعليم ل(1000 امرأة) في الجزائر 1992- 2006	146
19	تطور معدل الخصوبة حسب فئات العمر في الجزائر 1996- 2006	147
20	تطور نسبة إستعمال وسائل تنظيم الأسرة في الجزائر 1992- 2006	147
21	تطور التوزيع حسب العمر للسكان في الجزائر 1960- 2006	150
22	نسبة الواردات الغذائية في الجزائر 1967- 1992	159
23	تطور نسبة البطالة في الجزائر 1966- 2005	160
24	معدل شغل السكن حسب طبيعة المنطقة في الجزائر 1987	162
25	نصيب الفرد من المياه بالمتر المكعب في بعض الدول العربية	169
26	تطور نصيب الفرد الواحد من المياه سنويا في الجزائر1962-2020	171

المحتويات

ملخص.. i

الإهداء.....iv

الشكر..... v

قائمة الأشكال..... vi

قائمة الجداول.....vii

قائمة المحتويات.....ix

مقدمة عامة .....أ

الفصل الأول: التصور النظري لدراسة المشكلة السكانية في إطار التنمية المستدامة

تمهيد.....2

أولا: التنمية المستدامة.....3

1. مفهوم التنمية المستدامة و تطورها التاريخي و المصطلحات المرتبطة بها.....3

1.1. التطور التاريخي للمفهوم.....3

2.1. المصطلحات المرتبطة بالمفهوم.....6

1.2.1. النمو الاقتصادي.....6

2.2.1. التنمية.....7

3.2.1. التنمية الاقتصادية.....9

4.2.1. التنمية الاجتماعية.....10

5.2.1. التنمية البشرية.....12

3.1. مفهوم التنمية المستدامة.....13

2. أبعاد التنمية المستدامة.....18

1.2. البعد الاقتصادي.....18

2.2. البعد الإنساني و الاجتماعي.....20

3.2. البعد البيئي 22

3. أهداف التنمية المستدامة.....25
1.3. الهدف الأول: القضاء على الفقر.....25
2.3. الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.....26
3.3. الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين.....27
4.3. الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال.....27
5.3. الهدف الخامس: تحقيق الصحة النفاسية.....27
6.3. الهدف السادس: مكافحة الإيدز و الملاريا.....28
7.3. الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية.....29
8.3. الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.....30
4. مؤشرات التنمية المستدامة.....31
1.4. المؤشرات الاجتماعية.....31
1.1.4. المساواة الاجتماعية 31
2.1.4. الصحة العامة.....32
3.1.4. التعليم.....32
4.1.4. السكن.....32
5.1.4. النمو السكاني.....32
6.1.4. الأمن.....33
2.4. المؤشرات البيئية.....33
1.2.4. الغلاف الجوي.....33
2.2.4. الأراضي.....34
3.2.4. البحار و المحيطات و المناطق الساحلية.....35
4.2.4. المياه العذبة.....35

5.2.4. التنوع الحيوي.....35
3.4. المؤشرات الاقتصادية.....35
1.3.4. البنية الاقتصادية.....35
2.3.4. أنماط الاستهلاك و الإنتاج.....35
ثانيا: المشكلة السكانية: النظريات و الدراسات السابقة.....36
1.التعريف بالمشكلة السكانية.....36
2. النظريات.....37
1.2. النظرية الكلاسيكية للسكان.....37
2.2. نظرية المراحل السكانية.....38
3.2. نظرية التحول الديموغرافي في الدول الأوربية.....41
4.2. النظرية الحديثة للسكان.....45
5.2. الانتقادات الموجهة للنظريات 54
1.5.2. نقد آراء مالتوس.....54
2.5.2. نقد نظرية التحول الديموغرافي.....55
3.5.2. نقد النظرية الحديثة للسكان.....55
4.5.2. أهم ملامح المشكلة السكانية.....56
3. الدراسات السابقة.....57
1.3. دراسة عن العلاقة بين السكان و التنمية.....57
2.3. دراسة أريزب و آخرون عن السكان و التنمية.....58
3.3. دراسة تحذر من فشل جهود التنمية في اليمن.....59
4.3. تحديات النمو السكاني و اتساع الهوة بين الفقراء و الأغنياء.....61
5.3. الخلل السكاني و آثاره على التنمية في سورية.....63
خلاصة 64

الفصل الثاني: النمو السكاني و تأثيره على التنمية المستدامة في العالم

تمهيد.....66
أولا: النمو السكاني في العالم.....67
1. تعريف النمو السكاني و التغير السكاني و أهميته.....67
1.1. تعريف النمو السكاني 67
2.1. تعريف التغير السكاني.....67
3.1. أهمية النمو السكاني 67
2. تطور النمو السكاني في العالم 68
3. عوامل النمو السكاني.....73
1.3. الخصوبة.....73
2.3. الوفيات.....76
3.3. الهجرة.....78
4. الزخم السكاني.....80
5. الأنماط العالمية للنمو السكاني 82
1.5. إقليم النمو السكاني السريع.....83
2.5. إقليم النمو السكاني المتباطئ.....83
3.5 .اقليم النمو السكاني المعتدل 83
6. توزيع السكان 84
1.6. التركيب السكاني من ناحية النوع 85
2.6. التركيب السكاني من ناحية العمر 86
3.6. التركيب السكاني من الناحية الاجتماعية 87
4.6. توزيع السكان بين الريف والحضر 87

5.6. مدى انتشار وسائل منع الحمل بين الناس 87
6.6. تركيب السكان من حيث طبيعة المهنة 88
7.6. الحروب وأثرها في نمو السكان 88
7. السياسة السكانية في العالم 88
1.7. تحديد نمو سكان العالم 88
2.7. قضايا البيئة في سياق السياسات السكانية 89
ثانيا : تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية والاجتماعية 90
1.السكان والاقتصاد الكلي والفقر والتنمية 90
1.1. النافذة الديموغرافية 90
1.1.1. التعلم من الخبرات 91
2.1.1. اغتنام الفرصة 92
3.1.1. الأنماط الإقليمية 93
4.1.1. آفاق المستقبل 95
5.1.1. إنفاق الهبة الديموغرافية 95
2.1 . انخفاض الخصوبة والنمو الاقتصادي 96
1.2.1. مراحل مختلفة للتحول 97
2.2.1. العوامل الداعمة 98
3.2.1. اثار التحول الديموغرافي على الفقراء 99
4.2.1. الفرص الضائعة 100
2. أنماط الاستهلاك التبديدي 101
3. النمو السكاني والأمن الغذائي 104
4. النمو السكاني و فقر الدخل..... 107
ثالثا: تأثير النمو السكاني على البيئة.....110

1.النمو السكاني والمياه 110
1.1. توافر المياه 112
2.1. احتياجات الاستهلاك المنزلي.....113
2. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتغير المناخ 113
3. السكان والسياسة المناخية 118
4. الغابات والموئل و التنوع البيولوجي 120
خلاصة 124
الفصل الثالث : واقع التنمية المستدامة في متغيرة النمو السكاني في الجزائر
تمهيد 126
أولا : تطور النمو السكاني في الجزائر 127
1.النمو الديموغرافي قبل الاستقلال 127
2. النمو الديموغرافي بعد الاستقلال 130
1.2. مراحل النمو السكاني منذ الاستقلال 130
1.1.2. مرحلة الانفجار السكاني 1962-1987 130
2.1.2. مرحلة النمو البطيء 1988-2000 135
3.1.2. مرحلة عودة النمو 2001-2008 141
2.2. عوامل انخفاض الخصوبة في الجزائر منذ الاستقلال 144
1.2.2. التأخر في سن الزواج 144
2.2.2. مستوى التعليم 145
3.2.2. استعمال وسائل تنظيم الأسرة 147
3.2. التحول الديموغرافي.....148
3. التركيب العمري للسكان في الجزائر 150
1.3. تطور نسبة الفئة العمرية (0-14).....150

2.3. تطور نسبة الفئة العمرية (15-64) 151
3.3. تطور نسبة الفئة العمرية ل 65 سنة فأكثر 152
4. المسالة السكانية وتطور الخطاب السياسي 153
ثانيا : واقع التنمية المستدامة في تغير النمو السكاني في الجزائر.....158
1.الانعكاسات الاقتصادية ،الاجتماعية للنمو السكاني 158
1.1. الآثار الاقتصادية 158
1.1.1. التبعية الغذائية 159
2.1.1. التبعية المالية 159
2.1. الآثار الاجتماعية 159
1.2.1. مشكل البطالة 159
2.2.1. ضعف الخدمات 161
3.2.1. تدني مستوى التعليم 161
4.2.1. مشكل السكن 162
2. المشاكل البيئية في الجزائر 163
1.2 . مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية 163
2.2. التغيرات المناخية والتلوث البيئي 165
1.2.2. تلوث الهواء 165
2.2.2. تلوث المياه ونقصها 167
1.2.2.2. تلوث المياه 167
2.2.2.2. نقص المياه 168
ثالثا : إجراءات حماية البيئة ومؤشرات التنمية البشرية 172
1.إجراءات حماية البيئة 172
1.1. قانون تهيئة الإقليم الجزائري 172

2.1. المصادقة على مشروعي قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع والمواقع السياحية 173
3.1. آليات تسيير النفايات.....174
4.1. الجزائر وتغير المناخ 175
2. مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر 179
1.2. خلاصة المؤشر الوطني للتنمية البشرية بين الإحصائيين 1998-2008...180
1.1.2 . الأمل في الحياة عند الولادة 180
2.1.2. مؤشر مستوى التعليم 180
3.1.2. مؤشر الناتج الداخلي الخام بتكافؤ القدرة الشرائية 181
2.2. المؤشرات المشتركة 182
1.2.2. مؤشر المساواة في التوزيع بالنسبة للعمر المتوقع 182
2.2.2. مؤشر المساواة في التوزيع بالنسبة للدخل 182
3.2.2. مؤشر المساواة في التوزيع فيما يخص مستوى التعليم 183
4.2.2. مؤشر الفقر البشري 183
1.4.2.2. احتمال الوفاة قبل سن الأربعين 183
2.4.2.2. تطور نسبة الأمية لدى الأشخاص البالغين سن 15 سنة فما فوق.....183
3.4.2.2. تطور عدد السكان المحرومين من مصدر المياه الصالحة للشرب 184
4.4.2.2. تطور نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن 184
خلاصة 186
الخاتمة 187
قائمة المراجع 192

يعتبر النمو السكاني محط اهتمام جميع دول العالم، وقد زاد هذا الاهتمام بزيادة انعكاساته على التنمية المستدامة ولا سيما في القرن العشرين حيث وعلى مدى مائة عام من 1900 إلى 2000 نما سكان العالم من 1,6 بليون نسمة إلى 6,1 بليون نسمة، وبينما زاد سكان العالم قرابـــة 4 مـــرات، زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبـــة تتراوح بيـــن 20 و 40 مرة، مما سمح للعالم ليس فقط باستيعاب 4 أضعاف عدد السكان، وإنما أيضا بعمل ذلك عند مستويات للمعيشة بالغة الارتفاع. غير أن هذا النمو السريع على الصعيدين السكاني والاقتصادي اتخذ أشكالا متباينة في جميع أنحاء العالم، ولم تستفذ جميع المناطق من النمو الاقتصادي بشكل متكافئ. ومن ناحية أخرى، تحقق النمو السكاني والتنمية الاقتصادية بشكل تزامن مع زيادة الاستخدام غير المستدام للبيئة المادية لكوكب الأرض.

إن أهم الإشكاليات التي تواجه التنمية المستدامة وخاصة في الدول النامية تتمثل في وجود معدل خصوبة مرتفع. وتقول بعض التقديرات إنه إذا استمر هذا النمو على مدى العشرين السنة القادمة سوف يؤثر تأثيرا كبيرا في التنمية المستدامة مستقبلا.

و يمثل النمو السكاني المتزايد والمتسارع في البلدان النامية خاصة عقبة رئيسية أمام الجهود التنموية المختلفة.

وباعتبار أن القضية السكانية عامل مهم من قضايا التنمية المستدامة فقد تمّ إحداث برامج تهدف إلى التركيز على التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، والتوعية بالصحة الإنجابية ومعدلات الخصوبة، والتركيز على الموارد الوطنية .

وقد أولت الخطط الوطنية للدول النامية أهمية كبيرة لهذا الموضوع، نظراً لانعكاساته التنموية التي يحملها من حيث تأمين فرص عمل متزايدة للسكان الداخلين إلى سوق العمل خلال الفترة القادمة بالإضافة إلى الحدّ من نسبة البطالـــة، وتأميـــن المتطلبـــات المتزايـــدة من المـــوارد الطبيعيـــة (المياه والغذاء والطاقة) على ضوء الأفواج السكانية المتزايدة ضمن خطة التنمية المستدامة.

وقد تضمَّنت هده الخطط ضرورة الوصول إلى مجتمعات تتوازن فيها الموارد الطبيعية، والاقتصادية والاجتماعية مع الزيادات السكانية السنوية.

تسهم الخطط الوطنية في البلدان النامية في تحقيق غاية جوهرية – في إطار التنمية المستدامة– هي إيجاد التوازن بين متطلبات السكان المتنامية ومقدرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الموارد الطبيعية.

واستنادا إلى ما سبق يمكن أن نطرح التساؤل الرئيسي التالي :

ما مدى تأثير النمو السكاني على التنمية المستدامة ؟

وهذا بدوره يؤدي بنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل هناك تأثير للنمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ؟
- هل هناك تأثير للنمو السكاني على البيئة و الموارد الطبيعية ؟
- هل أن تخفيض الخصوبة يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة ؟
- ما مدى تأثير التغيرات في النمو السكاني على واقع التنمية المستدامة في الجزائر؟

<u>فرضيات الدراسة:</u>

- هناك تأثير للنمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- هناك تأثير للنمو السكاني على البيئة و الموارد الطبيعية.
- إن الوصول لخصوبة منخفضة يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.
- يتأثر واقع التنمية المستدامة في الجزائر بالتغيرات في النمو السكاني.

<u>أسباب اختيار موضوع البحث:</u>

- حاجة و متطلبات البيئة لمثل هذا البحث.

- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي.
- طبيعة التخصص.
- تزامن البحث مع الإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 2008.

هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالنمو السكاني و مدى تأثيره في التنمية المستدامة من خلال عرض آثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية و كذا انعكاساته على البيئة والموارد الطبيعية، كما يهدف إلى إبراز المراحل التي مر بها النمو السكاني في الجزائر بالإضافة إلى ذلك تقديم عرض للتطور التاريخي للسياسة السكانية و مؤشرات التنمية البشرية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة كونها تعكس واقع التنمية المستدامة في ظل التغيرات الديموغرافية، كما أنها تزامنت مع التهديدات والأخطار البيئية التي يتعرض لها كوكب الأرض ضف إلى ذلك فهي تحظى بالاهتمامات العالمية التي عنيت بالمشكلة السكانية منذ انعقاد أول مؤتمر عالمي للسكان في بوخارست و علاقتها بالتنمية. بينما حاليا اتسع مجال الاهتمام بهذه المسألة ليشمل العلاقة التي تربطها بالبيئة.

حدود الدراسة:

إن هذه الدراسة تتعلق بدراسة حالة الجزائر حيث خصصنا إطارا زمنيا يمتد من 1901 إلى 2008 لدراسة النمو السكاني.

بالنسبة للمعلومات الإحصائية فقد وجدنا اختلاف في الأرقام المعروضة من عدة مصادر.

منهج الدراسة:

اعتمدنا لاحتواء الموضوع والإجابة عن التساؤلات الفرعية المطروحة و التأكد من صحة أو خطأ الفرضيات بقدر من الموضوعية و الوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث على المنهج الوصفي و الإحصائي و التاريخي لتغطية الجانب النظري و من جهة أخرى اعتمدنا منهج دراسة الحالة لتغطية الجانب التطبيقي.

وكي نلم بمختلف جوانب الدراسة قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، حيث :

تناولنا في **الفصل الأول** التنمية المستدامة (مفهومها، تطورها التاريخي، المصطلحات المرتبطة بها، الأبعاد و الأهداف و المؤشرات) وبعدها عرضنا نظريات النمو السكاني ونقدها بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم الدراسات السابقة.

في **الفصل الثاني** تطرقنا إلى النمو السكاني في العالم حيث أبرزنا تعريفه، أهميته و تطوره والأنماط الإقليمية وتوزيعه و السياسة السكانية في العالم و في القسم الثاني تعرضنا لتأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و في القسم الثالث قمنا بتوضيح تأثير النمو السكاني على البيئة.

خصصنا **الفصل الثالث** لدراسة حالة الجزائر حيث تم عرض مراحل تطور النمو السكاني قبل الاستقلال و بعد الاستقلال فقسمنا الفترة الثانية إلى ثلاث مراحل (مرحلة الانفجار السكاني، مرحلة النمو البطيء و مرحلة عودة النمو)، التوزيع العمري للسكان وتطور السياسة السكانية كما قمنا بعرض لتأثير النمو السكاني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى البيئة بالإضافة إلى تقديمنا لبعض الإنجازات في مجال حماية البيئة. وختمنا الفصل بالحديث عن مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر.

وخلال إعدادنا لهذا البحث اعترضتنا بعض الصعوبات أهمها نقص المعلومات والمراجع الخاصة بهذا الموضوع و لاسيما المستحدثة منها، كما أننا واجهنا اختلافات كثيرة وتضارب في الأرقام في بعض الأحيان فيما بين المصادر.

الفصل الأول:

التصور النظري لدراسة المشكلة السكانية في إطار التنمية المستدامة

تمهيـــد:

يشير بعض الكتاب أن التنمية سلاح ذو حدين فلها جوانبها الإيجابية ولها بعض الجوانب السلبية، أما عن الجوانب الإيجابية فهي تتضمن التقدم الكبير والتحسن في مستويات المعيشة بوجه عام، أما عن الجوانب السلبية للتنمية فهي تتضمن كسر حاجز الرغبات و زيادة درجة النهم للماديات، فالتقدم السريع و ما صاحبه من تطور مادي كبير في وسائل إشباع الحاجات نتج عنه عدم الاستقرار عند مستوى معين لإشباع الحاجات، وأدى ذلك إلى الضغط على الموارد البيئية صاحبها حدوث تلوث هائل فحدث ما يشبه تدمير البيئة. ومن هذا المنطلق ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية تحاول تحقيق رفاهية الإنسان و تقدمه و في نفس الوقت تحفظ بيئته، و من هذه المفاهيم مفهوم التنمية المستدامة .

في فصلنا هذا نحاول تقديم تفسيرا للمشكلة السكانية انطلاقا من مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- التنمية المستدامة (المصطلحات المرتبطة بالمفهوم، تطور مفهومها، مفهومها، أبعادها، أهدافها و مؤشراتها)
- المشكلة السكانية (التعريف بالمشكلة، النظريات و الدراسات السابقة)

أولا: التنمية المستدامة:

1. مفهوم التنمية المستدامة و تطورها التاريخي و المصطلحات المرتبطة بها:

سنتناول في هذا العنصر التطور التاريخي للمفهوم، والمصطلحات المرتبطة بالمفهوم و مفهوم التنمية المستدامة.

1.1. التطور التاريخي للمفهوم:

مفهوم التنمية هو وليد العديد من التقارير الدولية و سيرورة من المفاوضات التي تراكمت عبر الزمن.

إن نقطة الانطلاق الأولى للتفكير في مفهوم التنمية المستدامة كانت في نادي روما الذي تأسس عام 1968.[1]

فمنذ نهاية الخمسينيات و حتى بداية العقد السابع من القرن العشرين ظهرت التحذيرات الأولى بخطورة التلوث لتفسح المجال أمام زيادة الوعي بضرورة وضع حد للنمو الاقتصادي الأسي. كما أن الأزمة البترولية لعامي 1973 و1980 كان لها الدور الحاسم في ضرورة إيجاد بدائل طاقوية جديدة .

تميزت هذه المرحلة إذن بزيادة الوعي بأن استغلال الموارد الطبيعية كالبترول والأورانيوم بنفس الوتيرة الحالية يؤدي إلى نضوبها و بالتالي ومع مرور الوقت تقل مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي. و على هذا الأساس فإن دول العالم الثالث هي المتضرر الأكبر لأنها تعتمد بالدرجة الأولى على مداخيلها من هذه الموارد لتحقيق التنمية ولا يمكنها أن تستمر بلا نهاية في الاعتماد على هذه الموارد غير القابلة للتجدد.[2]

ومع الكوارث التي شهدها العالم في هذه الفترة، فسح تدريجيا المجال للعمل على تحقيق المزيد من السلام والعلاقات بين الاقتصاد والطبيعة، والذي يسعى إلى التوفيق بين التنمية والحفاظ على البيئة.[3]

---

[1] Developpement durable et entreprises (un défi pour les managers), édition afnor,France,2004,p5.

[2] Beat Burgenmeier, Economie du développement durable, De Boeck Editions, 2e édition Belgique , 2007 ,p.41-42

[3] Olivier Beaumais, Économie de l'environnement, édition Bréal, Paris, 2001, p10

في عام 1972 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة في استوكهولم لمناقشة العلاقة بين البيئة و التنمية حيث أكد على ضرورة حماية البيئة و أن ذلك يكتسي أهمية كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث. وخرج المؤتمر بفكرة أن البيئة تمثل عاملا مهما للرفع من المستوى المعيشي للإنسان.[1] وفي نفس العام أصدر نادي روما تقريرا بعنوان "وقف النمو" كان البداية لإثارة المشاكل البيئية.[2]

لقد كان لهذا المؤتمر دورا كبيرا و مؤثرا في استمرارية و متابعة هذه الأعمال من قبل منظمة الأمم المتحدة عن طريق تشكيل لجنة عالمية للبيئة و التنمية تتكفل بتعميق البحث في المواضيع الصادرة عنه.

خلال المرحلة الثانية من تعميق البحث و التي تبدأ من منتصف سنوات السبعينيات و حتى 1987 (العام الذي نشر فيه تقرير برونتلاند « BRUNDTLAND ») قامت منظمة الأمم المتحدة بوضع منشور بحوث سمي بتقرير أمارسكولد
« HAMMARSKJÖLD » توقع هذا التقرير بأن كوكب الأرض مهدد بخطر تجاوز الحد الأقصى لقدرته على الحمل مما يؤثر سلبا على توازناته الطبيعية. فطاقة الحمل هذه أصبحت إحدى الخصائص الرئيسية للتنمية المستدامة.

استنادا إلى فرضية الموارد المحدودة يجب إذن "أن نبدأ بالقول و بصورة جدية من يستهلك هذه الموارد و فيما تستخدم؟ (...).

إن الضغط على الموارد حقيقي ومعقد و بالتالي ليس له علاقة كبيرة بالضغط الذي يسببه النمو الديموغرافي بحد ذاته و لكن يكون النمط الاستهلاكي للدول الصناعية غير مستدام عندما يتبناه أربعة أو عشرة ملايير من البشر و هذا ما يدفعنا إلى القول أنه يجب تغيير نمط استهلاك البلدان الصناعية بدلا من حث الفقراء على تخفيض الخصوبة.[3]

بناء على ما سبق فإننا نستشف الأهم في الجدل القائم حول مفهوم الاستدامة وهو: أن الأسباب الرئيسية للتدهور البيئي تتمثل في نمط الحياة، والأسلوب الصناعي للدول الغربية، والانفجار السكاني في الدول النامية.

[1] Beat Burgenmeier, Op.cit ,p42-43.
[2] Developpement durable et entreprises (un défi pour les managers),Op.cit, p 5.
[3] Beaud M, Risques planétaire, Environnement et développement, Economie et humanisme,1989, p12 .

كما صدر تقرير آخر عن اللجنة المستقلة لمشاكل التنمية بعنوان " شمال- جنوب: برنامج للتعايش" يذكّر بخطر يتعرض له كوكبنا لا يمكن تفاديه إلا بوضع إستراتيجية تعترف ضمنيا بالعلاقة القائمة بين المسائل المتعلقة بالتنمية وتلك المتعلقة بحماية البيئة على الصعيد العالمي.

هذه الإستراتيجية تتضمن التباينات الاجتماعية بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية في إطار سياسة حماية البيئة.

أخيرا فإن فكرة التفاعل بين الاقتصاد و الإيكولوجيا « ECO-DEVELOPPEMENT » التي انبثقت لأول مرة عن مؤتمر طوكيو في إطار منظمة اليونسكو عام 1970 كان لها تأثيرا بارزا على ظهور مفهوم التنمية المستدامة.

وتبلورت هذه الفكرة خلال المناقشة التي دارت حول دور و مساهمة العلوم الاجتماعية في تحليل العلاقة بين المجتمع و البيئة. كما أن جهود إغناسي ساكس « IGNACY SACHS » سجلت أفكارا في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية يتطرق فيها إلى العلاقة التي تربط التنمية بالبيئة.

وانطلق التشخيص الذي قام به ساكس من فكرة وجود "أزمة التنمية" هذه الأزمة لها عدة أسباب لكن بما أن النمو الاقتصادي ليس رديفا للتنمية فإن ذلك يجعل من الضروري تعزيز التعاون الدولي لتحقيقها.

ماهي إذن آليات هذا التعاون التي تتكفل بتنظيم الإجراءات من أجل حماية البيئة و في نفس الوقت تحقيق التنمية في بلدان العالم الثالث؟.

قدمت اللجنة الدولية للبيئة و التنمية الإجابة عن هذا السؤال في تقريرها لعام 1987. فمفهوم التنمية المستدامة أصبح المرجع الوحيد لكل مناقشة تحاول التوفيق بين الحفاظ على البيئة و الاقتصاد و المجتمع.

و فيما يلي جدول تلخيصي لأبرز المراحل التي تبلور خلالها مفهوم التنمية المستدامة.

الجدول رقم (1)

يوضح أبرز مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

السنة	أبرز مراحل التطور
1951	نشر أول تقرير يتضمن الأوضاع البيئية من طرف الاتحاد الدولي من أجل حماية الطبيعة (UICN).
1960	إدراك التأثيرات السلبية للنشاطات الاقتصادية على البيئة.
1970	توصيات نادي روما على نمو اقتصادي يساوي صفر.
1980	الوعي باتساع الأخطار البيئية على كوكب الأرض.
1987	أول ظهور لتقرير"مستقبلنا المشترك" و تكريس مفهوم التنمية المستدامة.
1992	قمة الأرض "ريو دي جانيرو" و تكريس مفهوم التنمية المستدامة من طرف 182 دولة.
1993	المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.
1995	المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن: التعمق في الجانب الاجتماعي.

المصدر:

Lise Moutamelle, L'intégration du développement durable au management quotidien d'une entreprise, L'Harmattan, France, 2005, p 23.

2.1. المصطلحات المرتبطة بالمفهوم:

1.2.1. النمو الاقتصادي: [1]

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. ومتوسط الدخل الفردي= الدخل الكلي ÷ عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. و هذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي و إنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص11-12.

في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي. و بالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني فإذا حدث وكان معدل نمو الدخل الكلي مساويا لمعدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف يظل ثابتا، أي أن مستوى معيشة الفرد لن يتغير، و في هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي. بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى معيشته، وتمثل هذه الحالة نوع من التخلف الاقتصادي.

ومما سبق يمكن القول إن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا، إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني.

و بناء عليه فإن النمو الاقتصادي هو نمو تلقائي للاقتصاد يؤدي إلى زيادة الناتج القومي دون تغيير إرادي في عمل و أداء الاقتصاد. ولا يقترن بالنمو الاقتصادي عادة تدخل في عمل الاقتصاد إلا في حالات قليلة إذا ما حدث اختلال في الاقتصاد لإعادة التوازن إليه. [1]

2.2.1. التنمية:

تشير النظرة الكلية في تحديد مفهوم التنمية إلى اختلاف المفكرين و العلماء كلّ وفق تخصصه، فيعرفها البعض بأنّها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حدّ، أو أنها إشباع للحاجات الاجتماعية، أو عملية تغيّر موجّه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات الضرورية.

وهناك جملة تعريفات لمفهوم التنمية أول ما يلاحظ عليها وجود تباين فيما بينها، يمكن إرجاعه في جانب كبير إلى تباين الإسناد النظري لصوغ المفهوم، وتباين الأيديولوجيات التي تستند إليها عمليات التنمية وأساليبها.

[1] يسري دعبس، البيئة و التنمية المستدامة، قضايا و تحديات و حلول، البيطاش سنتر، ط1، ج1 الإسكندرية ، 2002، ص487.

" كما نلاحظ أن علماء الغرب يتحدثون عن عدد من المفاهيم بمعنى واحد وهي: التحديث Modernization، والتنمية Development، والتغريب Westernization، والتقدم Progress، والتأمرك Americanization، ويذهبون إلى أنّ هذه المفاهيم تعني إحلال النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والفكرية للغرب محل النظم القائمة في المجتمعات التقليدية، وبالتالي تعني إرساء النظام الرأسمالي الليبرالي." [1]

أمّا من الناحية الاصطلاحية، فالتنمية مشتقة من النمو وتعني الإنماء، وهي محاولة عمدية وقصدية أو تدخل خارجي إرادي للتسبب في النمو والإسراع فيه لتعميقه وإغنائه بغية الحصول على النماء، وهو اصطلاح يتلاءم وظروف البلدان المتخلفة.

كما أن معاني النمو في اللغتين الفرنسية والانجليزية، (Croissance / Grouth) ، التغير (Change / Changement) ، التخطيط (Planification / Planing) ، التقدم(/ Progress Progres)، التطور(Evolution)، وهكذا... عبارة عن معان عندما تفرد لحالها لها ألفاظ أخرى في كل لغة، ممّا يزيد الاصطلاح عند الترجمة غموضا، إذ يتقاطع مع هذه المعاني بكل تفصيلاتها.

و"مصطلح تنمية له عدّة مترادفات واشتقاقات يفيد بعضها التطور، التحول، النمو، المضاعفة، الانقلاب...وهكذا فالكلمات الإنجليزية (Develop/Grouth/Greater) تدلّ جميعها على حالات النمو."[2]

وقصد إزالة جوانب الغموض واللبس التي تحيط بمفهوم التنمية، كان من الضروري تسليط الضوء على جملة من المفاهيم ذات العلاقة بعملية التنمية بصفة عامة، حيث إن هذه الأخيرة هي مشكلة جميع الأنظمة. فعلم الاجتماع يدرس البناءات الاجتماعية، والأنثروبولوجي يدرس الثقافات الإنسانية، وعلم الاقتصاد يدرس الإنتاج المادي، ويهتم علم النفس الاجتماعي بالاتجاهات. أما العلاقات الدولية فتتناولها العلوم السياسية، وهكذا فإن التنمية تدخل في نطاق تخصص كل هذه العلوم ، كلّ حسب مجاله.

---

[1] عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، 2003، ص37.

[2] عبد الله ساقور، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، مخطوط رسالة دكتوراه، جامعة عنابة، 1999، ص11.

وعليه كان من الضروري البحث عن تعريفات لمفاهيم تعتبر محورية بالنسبة إلى الدراسة الراهنة وهي:

3.2.1. التنمية الاقتصادية:

لا يوجد تعريف واف لهذا الاصطلاح، ومع هذا فقد عرّفت التنمية الاقتصادية بأنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي خلال فترة من الزمن، وهذا ما يصاحبه تحسين في الحياة المادية ونوع من الرفاهية الاقتصادية، " ونقول من هذا المنطلق أنّ التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل. ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مرّ الزمن."[1]

كما عرّفها البروفيسور كينكروز (Kinkrouz) بأنّها " عملية تغيير الهياكل المادية للمجتمع بطريقة تؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعاشية لأبنائه،

وعرّفها البروفسور بنهام بأنها عملية إنتاجية مخططة وهادفة تزيد في نسبة المخرجات الاقتصادية economique out up على نسبة المدخلات الاقتصادية economique in put."[2]

والسائد هو أن تقترن التنمية الاقتصادية بالتصنيع، فأوربا الغربية تمكنت من تحقيق تنمية سريعة بالتوسع الصناعي ومع ذلك فمن الخطأ أن يقتصر معنى التنمية الاقتصادية على التصنيع فقط بل يجب أن يشمل جميع الميادين، سواء كان ذلك باستخدام عمليات التصنيع أم بتنمية النشاط الزراعي.

ولا تنطوي التنمية الاقتصادية فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فهي تتضمن زيادات في الدخل القومي ونصيب الفرد منه، وهذا التحسن يساعد على زيادة الادخار ممّا يدعّم التراكم الرأسمالي، والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل. وبالإضافة إلى هذه التغييرات تشتمل التنمية الاقتصادية على تحسين كل من

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي ليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص20.

[2] إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2005، ، ص176-177.

مهارة وقدرة العامل على الحصول على الدخل، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتقدم المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر في المجتمع، وتحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة.

و لذلك فإن التنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد، و علاج ما يقترن بها من اختلال، و هي تؤدي بذلك إلى تحسين كفاءة الاقتصاد و زيادة الناتج القومي.[1]

4.2.1. التنمية الاجتماعية:

من الواضح أنّ تعاريف التنمية الاجتماعية تختلف باختلاف الخلفيات والاتجاهات الفكرية والأيديولوجية، ومن الصعوبة حقا الاعتماد على تعريف دون آخر، نظرا لكون كل تعريف يركّز على جانب معين من جوانب شخصية الفرد أو الجماعة أو المجتمع أو تنمية المؤسسات البنيوية للتركيب الاجتماعي.

فالتنمية الاجتماعية هي " عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستواه الثقافي والصحي، والفكري، والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، ومن أجل خدمة أهداف التنمية."[2]

يركّز هذا التعريف على أنّ التنمية تهدف أساسا لتقديم خدمات من أجل رفع مستوى المعيشة للأفراد بالتركيز على الجوانب الثقافية والروحية والفكرية. وفي السياق نفسه يشير أحمد زكي بدوي إلى أنّ التنمية الاجتماعية هي " تلك الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حدّ ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي."[3] فهي بذلك هدف معنوي

[1] يسري دعبس، البيئة و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص487.

[2] إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص175.

[3] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1993، ص384.

لعملية ديناميكية تتجسد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد بقدر من الخدمات الاجتماعية العامة كالتعليم والصحة،والإسكان، والنقل...إلخ.

وهذا ليس بطريقة عشوائية بل ذلك يخضع لدراسة وتشخيص لمختلف جوانب المجتمع وهو ما يضفي الطابع العلمي والرسمي أي مشاركة الحكومة في تنمية المجتمع، حيث أنّ هناك من يعرّف التنمية الاجتماعية بأنها: " مجموعة من الجهود العلمية المستخدمة في تنظيم الأنشطة الحكومية والشعبية، في مختلف المستويات لغرض تعبئة الموارد الموجودة، وفق خطة مرسومة من أجل التقدّم والنمو لغرض تحقيق الرفاهية الاجتماعية للفرد والمجتمع، إذن التنمية بهذا المفهوم إنما هي نوع من العمل الاجتماعي لخدمة المجتمع."[1]

ولا شكّ أنّ الهدف العام الذي تهدف إليه التنمية الاجتماعية هو الوصول بالمجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الرفاهية إذ أنّ القاعدة الإنسانية هي أن تتجاوب برامج التنمية مع الاحتياجات الأساسية التي يعبر عنها الجماهير باعتبارها هي الأقدر على تحديد احتياجاتها ومطالبها.

" كما تعبر التنمية عن تلك العمليات المتشابكة التي يتم عن طريقها توفير مناخ مناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة وتكامل، ومشاركة ورعاية ورفاهية واستقرار لكي ينمو إلى أقصى ما تسمح به إمكانياته وقدراته، ولكي يتكيف تكيفا دينامكيا مع المجتمع الذي يعيش فيه، ويحدث به من التغيرات ما يراه لازما بالأساليب الديمقراطية في حدود النظام."[2]

من هنا يتضح أنّ المواطن (الفرد) هو محور عملية التنمية وهدفها، حيث ومن خلال توفير الجو المناسب لعمل المواطن على خلق نوع من التكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه، يستطيع من خلال تحقيق نوع من النمو في حدود إمكانيات وقدرات المجتمع ومنه فإن من بين أهم مرتكزات التنمية الاجتماعية هي:

1- جهود مشتركة بين المواطنين والحكومة.

2- تكامل وتساند بين المجتمع المحلي والمجتمع الكبير.

[1] إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الاقتصادي، مرجع سابق، ص175.

[2] عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص43.

3- وجود أهداف مخططة.

4- تحقيق الأمان الاجتماعي والرفاهية والاستقرار.

ومنه لا يمكن الفصل بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، لأن كلاهما يساهم في الآخر، ويدعمه، ذلك لأنّ نتائج التنمية الاقتصادية تتيح الفرصة لقيام العديد من البرامج لصالح التنمية الاجتماعية، وفي الوقت نفسه نجد أنّ نتائج التنمية الاجتماعية توفر المناخ المناسب لنجاح خطة التنمية الاقتصادية، من حيث توفير الأيدي العاملة المدربة والقادرة بحكم اتجاهاتها وأنماط سلوكها على المساهمة بفاعلية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

" ويؤكد على أنّ التنمية هي كلّ مركب يستهدف التأثير على البناء الاجتماعي في المجتمع من خلال مداخل خاصة تتفق والمعطيات الثقافية."[1]

5.2.1. التنمية البشرية:[2]

لقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بمفهوم التنمية البشرية منذ عام 1990 عندما أصدرت التقرير الأول للتنمية البشرية، و طبقا لما ورد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة فإن التنمية البشرية تعرف بأنها «عملية توسيع اختيارات الناس»

وهذه الاختيارات لا نهائية بطبيعتها غير أنها تتحدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية و ثقافية و سياسية بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون متاحا من سلع وخدمات ومعارف لتلبية هذه الاحتياجات التي يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام والمسكن والصحة والبيئة النظيفة...الخ إلى الرغبة في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع.

---

[1] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي " الاتجاهات المعاصرة-الاستراتيجيات-نماذج ممارسة"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص105.

[2] عدلي علي أبو طاحون، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص159-160.

و بخصوص هذا المفهوم فإنه أيا كان مستوى التنمية فإن الناس يتطلعون دائما إلى امتداد أعمارهم و هم بصحة جيدة، كما يتطلعون إلى تحصيل المعارف و العلوم، و أن تفتح لهم أبواب الحصول على الموارد التي تهيئ لهم حياة كريمة، فإن تعذر ترجمة هذه الاختيارات الثلاثة إلى واقع الحياة تتضاءل إن لم تنعدم فرص تلبية معظم الاختيارات الأخرى.

ويلاحظ أن ثمة تداخلا بين كل هذه الأنماط التنموية، إذ يرتبط كل نمط منها مع سائر الأنماط الأخرى ارتباطاً وثيقاً من حيث التأثير المتبادل بينهما. ولذلك وجدنا من يدمج كل هذه الأنماط المختلفة من التنمية تحت مسمى واحد هو التنمية المتكاملة.[1]

ولما كانت التنمية المتكاملة تقتصر دلالاتها الاصطلاحية على العمليات التي تجرى في الوقت الحاضر فقط لتلبية احتياجات أفراد المجتمع الموجودين حاليا، دون مراعاة لاحتياجات الأجيال القادمة، فقد قام كاتبو تقرير لجنة (برونتلاند) المعنون: (مستقبلنا المشترك) في عام 1987 بوضع مصطلح (التنمية المستدامة) للدلالة على التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

وعلى هذا سنتعرض لمفهوم التنمية المستدامة.

3.1. مفهوم التنمية المستدامة:

ماذا تعني الاستدامة ؟ وما هي التنمية المستدامة ؟ من أجل الإجابة على هذين السؤالين يجب أن نبدأ بملاحظة أن واحدة من أكبر مشكلات التواصل بين الفلاسفة وعلماء البيئة وعلماء الاقتصاد هي أنهم جميعًا لديهم فهم ضعيف نسبيًا لمفاهيم بعضهم البعض، وبشكل عام:

- النظرية الاقتصادية تساهم من خلال التركيز على الكفاءة الاقتصادية وحقوق الموارد.

[1] محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة و حماية البيئة في السنة النبوية، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول: القيم الحضارية في السنة النبوية، ص 3-4.

- النظرية البيئية تساهم من خلال التركيز على تشغيل النظم البيئية و المحافظة على التكامل البيئي.[1]
- نظرية العدالة والمواقف الأخلاقية التي تحيط بها تساهم من خلال التركيز على العواقب التوزيعية لبدائل السياسات.

إن الاستدامة تعنى بهذه النظريات الثلاث ، حيث استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الايكولوجي Ecology على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي[2]، ونقتبس النص التالي من المفوضية العالمية للبيئة والتنمية (1987): "تشمل التنمية المستدامة ما يزيد على النمو. فهي تتطلب تغيرًا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخدامًا للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته. ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية. [3]

حيث كان الاعتقاد حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي، أن النمو الاقتصادي يقوم على حساب حماية البيئة، وأنه لا يمكن الجمع بين هذين التوجهين، وأن أي تحسين في نوعية البيئة يعني إعاقة النمو الاقتصادي، كما أن أي نمو اقتصادي يعني القضاء على البيئة وتدميرها.

فإذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه مصطلح يعد حديث النشأة حيث كانت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية التي تشكلت برئاسة السيدة "بروند تلاند" رئيسة وزارة النرويج السابقة أول من عرف مصطلح التنمية المستدامة الذي ورد في تقريرها الذي نشر في أفريل 1987 و ذلك كاستجابة لمجموعة من الكوارث البيئية التي شهدها العالم منذ أن عقدت أول اجتماع لها في أكتوبر1982 و المتمثل كله في سوء الإدارة

[1] دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة،المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003، ص 53.

[2] عثمان محمد غنيم، التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 23.

[3] دوناتو رومانو، المرجع نفسه، ص 53.

البيئية و التنموية، و عرف التقرير التنمية المستدامة بأنها (استجابة التنمية لحاجات الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجياتها)، منذ ذلك التاريخ بدأ مصطلح التنمية المستدامة يشيع شيوعا في أروقة الفكر التنموي.[1]

وتتعدد المصطلحات التي تعبّر عن مفهوم التنمية المستدامة فالبعض يعبّر عنها بالتنمية المتواصلة، ويطلق عليها البعض الآخر التنمية الموصولة، ويسميها آخرون التنمية القابلة للاستمرار.

ويعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحاصل في مفهوم التنمية وهو مفهوم شهد جدلا واسعا سواء على الصعيد الأكاديمي أو على الصعيد العلمي، ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة (1960/1970) اقترن المفهوم بالنمو الاقتصادي وفق مؤشرات خاصة مثل الدخل القومي. وفي العقد الثاني للتنمية (1970/1980) اكتسب مفهوم التنمية إلى جانب البعد الاقتصادي أبعادا لا تقل أهمية هي: الاجتماعية والثقافية والسياسية، وخلال عقد التنمية الثالث (1980/1990) اقترن مفهوم التنمية بالديمقراطية والمشاركة السياسية والشعبوية في التنمية، من منطلق أنّ الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بموضوع الحكم الجيّد الذي له تأثير على كل محاور ومجهودات التنمية، وقد شهد عقد التنمية الرابع بداية من 1990 نقلة نوعية، حيث تأكّد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريودي جانيرو عام 1992 التي تضمنت 27 مبدأ يدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة وفي توزيع الموارد الطبيعية ضمانا لتواصل عملية التنمية.[2]

وتتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فثم ما يزيد على ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية ولكن الملفت للنظر أنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال.[3]

إلا أن هذا لا يمنع من تناول بعض التعاريف الأخرى فسعد الدين إبراهيم يرى أن التقدم الاجتماعي و الاقتصادي يمكن أن يحدث دون استنفاذ للموارد الطبيعية و في ضوء

[1] مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد 1، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص447.

[2] http://www.anewar.org

[3] عدلي علي أبو طاحون، مرجع سبق ذكره، ص147-148.

ذلك عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تنهض بحاجات الحاضر دون تضحية بقدرة الأجيال القادمة على مواجهة احتياجاتهم" و بتحديد أكثر فإن برنامج العمل لمؤتمر القاهرة الدولي للسكان و التنمية يدعو إلى دعم طويل و مستمر في كل قطاعات الإنتاج والاستهلاك اللذان يتصلان بكل أوجه النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الصناعة و الطاقة والزراعة والغابات والصيد والمواصلات والسياحة والبنية الأساسية، من أجل تحقيق أفضل استخدام للموارد الطبيعية وحصر الهدر في أضيق الحدود.

بينما يعرف بوجو التنمية المستدامة بأنها "ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في إشباع احتياجاتهم"، و لا يعني هذا أنه يتعين على الأجيال الحاضرة ألا تستخدم الموارد القابلة للنفاذ كالبترول مثلا حتى لا تنقص من حقوق الأجيال المقبلة فيها، و إنما يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة و نظيفة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للنضوب، و تعوض الأجيال المقبلة، مثال على ذلك الطاقة الشمسية، أو الطاقة النووية الآمنة.[1]

فالتنمية المستدامة وفقا لهذا الفهم هي مصطلح يدعو إلى تبني نمط من التنمية يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاح لدى المجتمع، و يستحدث بدائل نظيفة له لا تدمر البيئة، و من هذا المنطلق فإن التنمية المتواصلة رغم صعوبة تعريفها في كلمات محدودة، إلا أنّ خلق التوازن بين استهلاك الجيل الحاضر للموارد الطبيعية من جهة، وبين الحفاظ على هذه الموارد للأجيال القادمة يمكن أن يفي بغرض التعريف بروح هذا المفهوم والمقصود به إجمالا.

وبالرغم من افتقار هذا المفهوم إلى التحديد، يوجد شبه إجماع على أنّ التنمية المستدامة تتضمن دمجا متوازنا بين الدعامات الثلاثة للتنمية وهي: العدالة الاجتماعية، والسلامة البيئية، والانتعاش الاقتصادي.

"ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة تحريك شامل وعاجل لكل الفاعلين في المجتمعات من قادة الدول والمنظمات العالمية والجمعيات المحلية وكذا المؤسسات،

[1]Bojo. Jan. K & Unemo Lenda, Environment and development : An Economic Approach, Kluwer Academic Publishers, Boston,1992, p142.

وبعبارة شاملة مجموعة المواطنين."[1] و على هذا الأساس فإن التنمية المتواصلة تتضمن عددا من العناصر أهمها:[2]

أ- تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد، ذلك لأن الفقر يؤدي إلى المبالغة في استخدام الموارد الطبيعية Over Utilisation و يسرع من معدل نضوبها.

ب- استخدام تكنولوجيا نظيفة و هو ما قد يكون له انعكاساته على برامج البحث و التطوير، و نقل التكنولوجيا، و تقييم المشروعات الجديدة.

ج- تباطؤ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية.

د- تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية Externalities إلى تكاليف داخلية Internalization يتحملها المتسبب فيها .

ويقول العزبي أن التنمية المتواصلة في أحسن معانيها هي عملية التغير التي يكون من خلالها استخدام الموارد، و توجيه الاستثمارات، و تطوير التقنية، و التغير المؤسسي معززا للقدرة على تلبية الحاجات البشرية اليوم و غدا.[3]

و من تم فإن مفهوم التنمية المستدامة وفقا لنفس الباحث يشتمل على مكونين أساسيين هما:

(1) مفهوم الحاجات و بصفة خاصة الحاجات الأساسية لفقراء العالم،(2) فكرة الحدود أو القيود التي يمليها المستوى التقني و التنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية تلك الحاجات- فالتنمية المستدامة تعني مقابلة الحاجات الأساسية للجميع و توفير فرص للجميع في تحقيق تطلعاتهم المشروعة إلى حياة أفضل. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي.[4] في الوقت نفسه تنطوي التنمية المتواصلة على فكرة قبول المستويات الاستهلاكية التي تقع في حدود الإمكانيات البيئية.

---

[1] التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية (الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية، والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، تأليف مجموعة من الخبراء، المنظمة العربية للتنمية الإدارية وجامعة الدول العربية، القاهرة، 2007، ص69.

[2] عدلي علي أبو طاحون، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[3] العزبي محمد إبراهيم، السكان و التنمية المتواصلة، في: دراسات في التنمية الريفية، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 1999، ص 53-54

[4] سعاد عبد الله العوضي، البيئة والتنمية المستدامة ، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، ص7.

2. أبعاد التنمية المستدامة:[1]

تتألف التنمية المستدامة من ثلاث أبعاد رئيسية هي البعد الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي و أخيرا البعد التقني و الإداري.

1.2. البعد الاقتصادي:

ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.

حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

وأكبر مثال على ذلك الدول الصناعية في الشمال، فالتنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق و متواصل في استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية.

أما الدول الفقيرة فتحاول الاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا و من الأمثلة الدالة على هذا المعنى استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط و الغاز و الفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ 33 مرة و هو في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية الـــ OECD أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

و يندرج تحت هذا البعد:

1) إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
2) تقليص تبعية البلدان النامية.
3) مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و معالجته.
4) المساواة في توزيع الموارد.
5) الحد من التفاوت في مستوى الدخل.
6) تقليص الإنفاق العسكري.

1) إيقاف تبديد الموارد:

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2007، ص28-29.

بما أن التنمية المستدامة تعني تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى مثل استهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض. فيجب إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية و يتم ذلك من خلال تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جذري في أساليب الحياة.

2) تقليص تبعية البلدان النامية:

في ظل العولمة و الانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الاقتصادية الفائقة والتحكم في الأسواق العالية حيث تقوم بخفض استهلاك الموارد الطبيعية و في نفس الوقت يحدث انخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما يحرم هذه البلاد من إيرادات تحتاج إليها و لكن إذا حدث اكتفاء ذاتي لهذه البلدان النامية و توسع في التعاون الإقليمي و التجارة النشطة فيما بين هذه البلدان بالتالي يؤدي ذلك إلى:

- استثمارات ضخمة في رأس المال البشري.
- التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا الحسنة.

3) مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و كيفية معالجته:

تسهم الدول الكبيرة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي و يأتي ذلك نتيجة للاستهلاك المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات.

و كما أن هذه الدول ضالعة في أساس المشكلة فهي كفيلة بحلها و ذلك عن طريق:

- استخدام تكنولوجيا أنظف و استخدام الموارد بكثافة أقل و حماية النظم الطبيعية.
- توفير الموارد التقنية و المالية لتعزيز تنمية مستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك هو الاستثمار المستقبلي للعالم.

4) المساواة في توزيع الموارد:

هناك عدة أمور هامة تشكل حاجز ضخم أمام التنمية منها الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية و الموارد الطبيعية و حرية الاختيار.

و لذا يجب على البلدان الفقيرة و الغنية أن تعملا معا للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية و النمو الاقتصادي.

5) الحد من التفاوت في مستوى الدخل:

إن هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية و الفقيرة مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما. فنجد أن هذا التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية و العبء لا يتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة و لكن في تنفيذها.

و من هذه الحلول:

أ- تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية و إكسابها الشرعية.

ب- وجود بنوك للفقراء و مساعدتهم بقروض بسيطة و ميسرة و بدون فوائد.

ج- تحسين فرص التعليم و الرعاية الصحية.

د- عملية التكافل الاجتماعي المنظم و الذي يعتمد بشكل أساسي على فئات في المجتمع يمكنها تشكيل عنصر جذب للصناعات الصغيرة من خلال المنظمات الأهلية.

6) تقليص الإنفاق العسكري:

في خضم هذا الزخم و اللهاث أمام الآلة العسكرية نجد أن الإنفاق العسكري أصبح من الأولويات لاقتصاد البلدان الغنية و الفقيرة و بالتالي أن توفير و لو جزء بسيط من هذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة التنمية و لكن لن يحدث هذا إلا في وجود نوع من الثقة تعطيها الدول الغنية للدول الفقيرة و إنهاء عملية الازدواجية في المعايير و منطق الغلبة للأقوى.

2.2. <u>البعد الإنساني و الاجتماعي:</u>

يشير هذا العنصر إلى العلاقة بين الطبيعة و البشر و تحقيق الرفاهية و تحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية و وضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة.

ويحيل هذا العنصر إلى تنمية الثقافات المختلفة و التنوع و التعددية و المشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار.

ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية:

1) تثبيت النمو السكاني:

إن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة و بمعدلات تشبه المعدلات الحالية أصبح أمرا مكلفا فهو يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات ويحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعة المتاحة لإعالة السكان ولذا

يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة و توصي الإسقاطات الحالية أن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة و هو أكثر من ضعف عدد السكان و هو عامل يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء و تدهور التربة و الإفراط في استغلال الحياة البرية و الموارد البشرية.

2) أهمية توزيع السكان:

وتتمثل أهمية هذا العنصر في عدم التوزيع الأمثل للسكان و نجد مثال في الجزائر و تجمع معظم سكان الجزائر في نسبة صغيرة جدا من مساحتها.

وتعني التنمية المستدامة التقليل من خطورة هذه النسبة عن طريق التقليل من توسيع المناطق الحضرية حيث أن هذه المدن تقوم بتركيز النفايات و المواد الملوثة التي تتسبب في الخطورة المستقبلية على الصحة و تدمير النظم الطبيعية المحيطة.

ومن ناحية أخرى النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن و اعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى التقليص من الحد الأدنى للآثار البيئية.

3) الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:

إن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات الأساسية مثل تعلم القراءة و الكتابة و توفير الرعاية الصحية و المياه النظيفة و التنمية المستدامة تعني فيما وراء الاحتياجات الأساسية مثل حماية التنوع الثقافي و الاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين، والعاملين في الرعاية الصحية ،الفنيين و العلماء و غيرهم من المتخصصين، ومن الضروري أن تصل التنمية المستدامة إلى الذين يعيشون في فقر مطلق وإلى المناطق النائية.

4) دور المرأة :

إن المرأة هي المدبر الأول للموارد و البيئة في المنزل و رعاية و تربية الأطفال حيث يعتمد عليها في خلق نشء صالح يغير من مستقبل التنمية في البلدان النامية و مع ذلك هي آخر من يجد الرعاية و الاهتمام مقارنة بالرجال.

ولدور المرأة أهمية خاصة حيث تعتمد البلدان النامية على النساء والأطفال في الصناعات الصغيرة و الزراعة و الرعي و الاعتناء بالبيئة المنزلية، والاستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على التنمية المستدامة بمزايا متعددة.

5) الصحة و التعليم:

من أجل تكوين منظومة متكاملة للتنمية المستدامة يجب أن تكون التنمية البشرية مهتمة بسكان أصحاء نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، و البداية يجب أن تكون من خلال المرأة و الطفل و خاصة محو الأمية و القضاء على ظاهرة أطفال الشوارع وتعديل القوانين الخاصة بعمل الأطفال و قضية الزواج المبكر بالإضافة إلى منع التسرب التعليمي و تطوير التعليم و تمامه بالكيف و ليس الكم بالإضافة إلى اهتمام البلدان النامية بتعليم المزارعين و غيرهم من سكان البادية الذي من شأنه يؤدي إلى حماية الغابات و موارد التربة و التنوع البيولوجي.

6) حرية الاختيار و الديمقراطية:

لا ينفصل المجتمع السياسي عن التنمية المستدامة حيث أن السياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية حيث أن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل فمجتمع غير قادر على حرية الاختيار و التعبير هو مجتمع مقيد و هو ما يتميز به معظم البلدان النامية و هو ما يؤدي إلى إخفاق جهود التنمية نتيجة عدم اشتراك الجماعات المحلية في قرارات التخطيط و الإدارة.

3.2. <u>البعد البيئي :</u>

ويتعلق بالحفاظ على الموارد المادية و البيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية في العالم و ذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية و هي:

- قاعدة مخرجات : و هي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.
- قاعدة مدخلات: وتشمل

أ- مصادر متجددة مثل التربة، المياه، الهواء.

ب- مصادر غير متجددة مثل المحروقات.

و هذه المصادر المتجددة يجب الحفاظ عليها عن طريق عدة أمور:

1) حماية الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار و حماية مصايد الأسماك. و يتواكب ذلك مع التوسع في الإنتاج لتلبية الحاجة السكانية. و نعني بالحماية هنا أي الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث و تبني الممارسات و تكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل و يحتاج ذلك إلى تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية و المبيدات لعدم تهديد الحياة المائية و الحياة البرية و تلوث الأغذية البشرية و يترتب على ذلك الاستخدام الحذر للري، و الفشل في صيانة هذه الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية و أكبر خطأ قد ارتكبه الإنسان في تفهمه لاستثمار الأرض الزراعية هو اعتقاده بأنه يستطيع استبدال العلاقات الطبيعية المعقدة بين العوامل البيئية بعوامل اصطناعية مبسطة فيعارض قوانين الطبيعة و هذا هو ما جعل النظم الزراعية مرهقة و سريعة العطب.

2) الحفاظ على المحيط المائي:

إن للنظم البيئية المائية علاقات مباشرة و غير مباشرة بحياة الإنسان بداية من مياه تتبخر و تسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة و ثرواتها المعدنية ذات الأهمية البالغة.

وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه و تهدد السحب من بعض الأنهار باستنفاذ الإمدادات من مياه الأمطار كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة بالإضافة إلى تلوث المياه عن طريق النفايات الصناعية و الزراعية و البشرية.

و التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة، و تحسين كفاءة شبكات المياه، و تحسين نوعية المياه، و استخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، و قصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

3) صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي:

تتعرض الغابات المدارية و النظم الإيكولوجية للشعب المرجانية و الغابات الساحلية و غيرها من الأراضي الرطبة و سواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع. وحيث أن الغابات نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان و تشمل الغابات ما يقرب من 28% من القارات و لذا فإن تدهورها أو إزالتها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة في النظام البيئي منها انقراض الأنواع الحيوانية و النباتية. وتسعى التنمية المستدامة إلى أن يتم صيانة ثراء هذه الأراضي و إبطاء عمليات الانقراض و تدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية و إن أمكن وقفها.

4) حماية المناخ من الاحتباس الحراري:

إن للتصنيع و التكنولوجيا الحديثة آثارا سيئة على البيئة فانطلاق الأبخرة و الغازات وإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية يؤدي إلى تغيير أنماط سقوط الأمطار أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، و يؤدي ذلك إلى إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة مما يؤثر على عدم استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية و البيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض. و لذا يجب على التنمية المستدامة تجنب هذه الأخطار التي تؤدي إلى تغييرات كثيرة تضر بالكائنات الحية بدون استثناء.

مما سبق نستنتج أن التنمية المستدامة لا تركز فقط على الجانب البيئي بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن وصف هذه الأبعاد بأنها مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، ويمكن التعامل مع هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة كما هو مبين في (الشكل رقم 1):

الشكل رقم(1)

يوضح تداخل أبعاد التنمية المستدامة

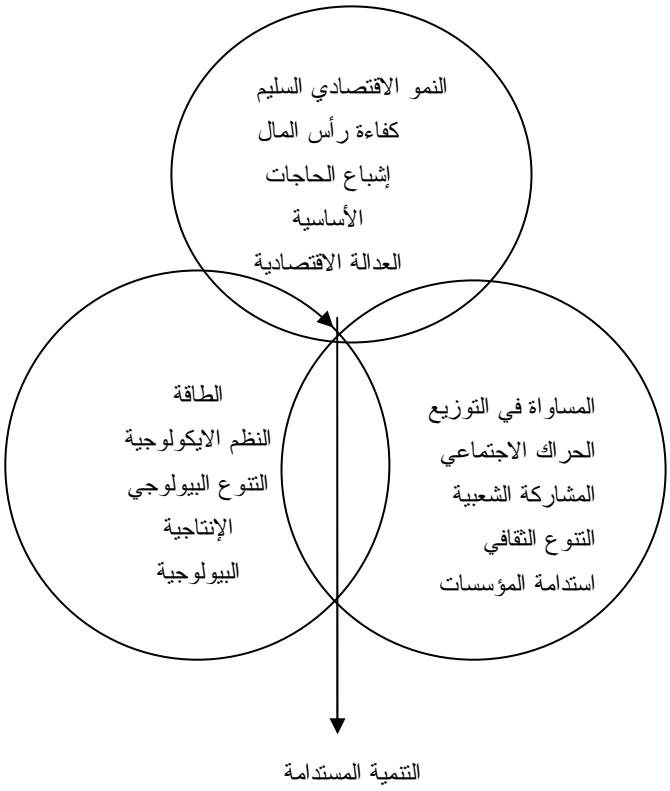

المصدر:عثمان محمد غنيم. التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سابق، 2007، ص42.

2. أهداف التنمية المستدامة:[1]

انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية عن الفصول الثمانية لإعلان الأمم المتحدة للألفية والموقع في سبتمبر/ أيلول 2000 وتتألف من ثمانية أهداف و21 غاية و60 مؤشرا لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. الأهداف التنموية الثمانية للألفية هي:

2.2. الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

- **الغاية 1 – ألف:** تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف.

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki.

المؤشرات:

1. نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية)
2. نسبة فجوة الفقر (حالات الفقر × عمق الفقر).
3. حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني.

- **الغاية 1 – باء:** توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.

المؤشرات:

1. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل.
2. نسبة السكان العاملين إلى عدد السكان.
3. نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية).
4. نسبة العاملين لحسابهم الخاص والعاملين من أفراد الأسرة المساهمين في نفقاتها إلى مجموع العاملين.

- **الغاية 1 – جيم:** تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015.

المؤشرات:

1. عدد الأطفال الناقصي الوزن الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات.
2. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

2.3. <u>الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.</u>

- **الغاية 2 – ألف:** كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015 .

المؤشرات:

1. صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي.
2. نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي.

3. نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (تعادل القوة الشرائية).

4. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.

3.3. الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

- **الغاية 3 – ألف:** إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.

المؤشرات:

1. نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
2. حصة النساء من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي.
3. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.

4.3. الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال.

- **الغاية 4 – ألف:** تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015.

المؤشرات:

1. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
2. معدل وفيات الرضع.
3. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة.

5.3. الهدف الخامس: تحسين الصحة النفاسية.

- **الغاية 5 – ألف:** تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015.

المؤشرات:

1. معدل الوفيات النفاسية.
2. نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة.

- **الغاية 5 – باء:** تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015.

المؤشرات:

1. معدل استخدام وسائل منع الحمل.
2. معدل الولادات لدى المراهقات.
3. الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة (زيارة واحدة على الأقل وأربع زيارات على الأقل).
4. الحاجة غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة.

6.3. <u>الهدف السادس: مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى.</u>

- **الغاية 6 – ألف:** وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ.

المؤشرات:

1. معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.
2. استخدام الرفالات أثناء آخر عملية اتصال جنسي محفوفة بالمخاطر.
3. نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة ويمتلكون معارف دقيقة شاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
4. نسبة اليتامى الذين يرتادون المدارس إلى غير اليتامى ممن تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 14 سنة.

- **الغاية 6 – باء:** تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه.

المؤشرات:

1. نسبة السكان الذين بلغت إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية مراحل متقدمة وبإمكانهم الحصول على عقاقير مضادة للفيروسات الرجعية.

- **الغاية 6 – جيم:** وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ.

المؤشرات:

1. معدلات الإصابة والوفيات المرتبطة بالملاريا.

2. نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات.

3. نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بحمى ويعالجون بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا.

4. معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات المرتبطة به.

5. نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار العلاج القصير الدورة الخاضع للإشراف المباشر.

7.3. الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية.

- **الغاية 7 – ألف:** إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.

المؤشرات:

1. نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات.

2. مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لكل فرد ولكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية).

3. استهلاك المواد المستنفدة للأوزون.

4. نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة.

5. نسبة الموارد المائية الكلية المستخدمة.

- **الغاية 7 – باء:** الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010.

المؤشرات:

1. نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية.

2. نسبة الأجناس المهددة بالانقراض.

- **الغاية 7– جيم:** تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015.

المؤشرات:

1. نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه للشرب محسنة.

2. نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة.

- **الغاية 7 – دال:** تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.

المؤشرات:

1. نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة.

8.3. <u>الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.</u>

- **الغاية 8 – ألف:** المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز.

المؤشرات:

1. يشمل التزاما بالحكم الرشيد والتنمية وتخفيف وطأة الفقر – على الصعيدين الوطني والدولي.

- **الغاية 8 – باء:** معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نماء.

وهي تشمل: دخول صادرات البلدان الأقل نماء إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع للحصص؛ وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي أعلنت التزامها الحد من الفقر.

- **الغاية 8 – جيم:** معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة).

- **الغاية 8 – دال:** المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.

4. مؤشرات التنمية المستدامة:[1]

وهي المؤشرات الرقمية التي يتم بموجبها إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في انجاز التنمية المستدامة، وبموجبها يتم تقييم الانجاز للدول والمؤسسات المكلفة بتحقيق التنمية المستدامة في المجالات التي تشملها ومقارنتها مع الأطراف الأخرى .

تبنت قمة الأرض المنعقدة في (ريو دي جانيرو) في البرازيل عام 1992م جملة توصيات سميت بأجندة القرن (21) رسمت بموجبها استراتيجيات شاملة لمواجهة أهم التحديات التي تواجه البشرية في القرن الواحد والعشرين مع بيان أهم التدابير والإجراءات العملية لتحقيق التنمية المستدامة، وبموجبها أقرت بوجود علاقة قوية بين البيئة والتنمية وحددت جملة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكفيلة لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين .

وبعد مرور عشر سنوات على تبني أجندة (21) قامت الأمم المتحدة مرة أخرى بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة (جوهانسبرغ) في جنوب أفريقيا خلال الفترة من 26- آب لغاية 4 أيلول عام 2002م ، تبنى المؤتمر خطة عمل سميت (خطة جوهانسبرغ)، بغرض الإسراع في تنفيذ أهداف أجندة القرن (21) ضمن إطار التعاون الدولي والإقليمي، لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك الذي يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة وتخفيف وطأة الفقر في العالم.

تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات أجندة القرن (21) وهي تشمل الأطراف الأساسية التالية :

1.4. المؤشرات الاجتماعية: وهي تشمل ما يلي:

1.1.4. المساواة الاجتماعية: وهي تمثل نوعية الحياة المشتركة العامة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد وفي الحصول على فرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وفي تحقيق العدالة الفرضية للأجيال الحالية والمستقبلية.

[1] فلاح شفيع، التنمية المستدامة (الحلقة الأولى)، لندن، 17 شباط 2008، الصفحة الرئيسية.

كما وعالجت الأجندة ضمن هذا المضمار مشكلة الفقر، وأنماط الإنتاج والاستهلاك وشؤون المرأة والطفولة والشباب وغيرها.

ويلاحظ أن أغلب الدول لم تصل إلى مستويات جيدة في توزيع الموارد. حيث ارتفع عدد الفقراء في العالم من (800) مليون نسمة عام 1980 إلى (1000) مليون نسمة عام 1992 وإن هذا العدد في ازدياد مستمر، وقد وضعت مؤشرات لتحديد معيار الفقر تم بموجبها ترتيب دول العالم الفقيرة على أساسها.

2.1.4. <u>الصحة العامة</u> : هنالك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة. وقد وضعت الأجندة الأهداف الخاصة بالرعاية الصحية والقضاء على الأمراض وتحسين التغذية، كما وتعتبر توفير المياه الصالحة للشرب من الأمور المهمة لأغراض الصحة، كان نتيجة عدم مراعاة الشروط الصحية سببا لوفاة ملايين الأطفال و انتشار الأوبئة والأمراض كمرض الملاريا والبلهارسيا وغيرها. ويلاحظ ازدياد عدد الأفراد الذين يعيشون في حالة من المجاعة وسوء التغذية.

3.1.4. <u>التعليم</u>: وهو من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لارتباط مستويات التعليم مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي المتحقق في أي مجتمع . وبلغ عدد الأميين عام 1992 بحدود (2000) مليون نسمة منهم (600) مليون نسمة من المسلمين.

وحددت الأجندة أهداف التعليم في النقاط الأساسية التالية :

ربط التعليم بحاجات التنمية المستدامة، زيادة فرص التدريب، زيادة في توعية المواطنين.

4.1.4. <u>السكن:</u> ويتمثل بضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين ضمن التخطيط العمراني والحضري للمدن ، ووضع خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة لها ، يبلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في أكواخ أو بيوت غير لائقة في عام 1992 بحدود (500) مليون نسمة ويتوقع تضاعف الرقم خلال الفترات اللاحقة .

ويقاس مؤشر السكن بحصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية .

5.1.5. <u>النمو السكاني:</u> وذلك بإيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، لان حصول ارتفاع في معدلات النمو السكاني اكبر من

المعدلات الحاصلة في النمو الاقتصادي، ينتج عنهما خلل يولد مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة يصعب حلها، لوجود علاقة قوية بينهما تعمل بصورة عكسية. وتواجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني وقصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية وتوفير متطلبات الحياة مما ينعكس ذلك على تفاقم مشكلة الفقر ومشكلة البيئة لديهما ومشاكل اجتماعية متعددة.

المؤشر المستخدم للقياس يتمثل في النسبة المئوية لنمو السكان .

6.1.4. <u>الأمـــن:</u> ويتمثل بتحقيق الأمن الاجتماعي للناس وحمايتهم من الجريمة بمختلف أنواعها، وحالات التعدي على حقوق الإنسان وقد توسعت المفاهيم والمواضيع المرتبطة بها وأصبحت من الأمور ذات الأهمية في المجتمعات العالمية خصوصا بعد انتشار تطبيقات العولمة في جانبها السياسي والثقافي وشيوع مؤسسات المجتمع المدني .

ومؤشر القياس المعتمد هو نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع .

2.4. <u>المؤشرات البيئية :</u> وهي تشمل ما يلي :

1.2.4. <u>الغلاف الجوي:</u> ويشمل ذلك التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء، وتأثير ذلك على صحة الإنسان وعلى استقرار وتوازن النظام البيئي .

شهدت البيئة خلال العقود الأربع الأخيرة تدهورا مخيفا، ففي كل يوم يزداد تلوث الهواء نتيجة لانبعاث الغازات السامة والأبخرة والدخان الضار التي تعرف باسم ((غازات الاحتباس الحراري)) ، ونتيجة لزيادة حجم الازدحام في المدن بسبب توسع حجم الهجرة من الأرياف إلى المدن، وبسبب زيادة حجم النفايات والمخلفات التي تصاعد حجمها وتضاعف أخطارها بشكل مخيف، ويلاحظ أن الدول الصناعية تمثل المصدر الأساسي للفضلات والنفايات، فمدينة نيويورك على سبيل المثال يبلغ حجم نفاياتها ما يعادل حجم نفايات (25) دولة نامية. إضافة لذلك فهناك ما يسمى بالنفايات غير التقليدية وهي النفايات الصلبة والسامة (النووية، الكيماوية، و الصناعية الأخرى)، والتي لا يمكن التخلص منها بالطرق التقليدية السهلة، لذلك قامت الدول الصناعية بتصديرها إلى الدول الفقيرة النامية التي تحولت إلى مزبلة لفضلات الدول الصناعية الكبرى.

وبموجب معدلات التنمية المتصاعدة يتوقع حصول تعاظم لهذه المشاكل بسبب زيادة انبعاث تلك الغازات المؤدية إلى حصول ارتفاع متصاعد لدرجة حرارة الأرض،

مما يولد فوضى مناخية تولد مضاعفات بيئية نتيجة ذوبان القمم الجليدية وارتفاع مستويات المياه وتوسع البحار والمحيطات وتهديد معظم الموانئ العالمية وغرق الأراضي الساحلية وتلوث مياه الأنهار، وحصول تبدلات مناخية تؤدي إلى تعرض مناطق كبيرة للجفاف أو الفيضانات، وتأثير ذلك على الثروة الزراعية والحيوانية وعلى مجمل الحياة في أغلب مناطق العالم، وسيكون نصيب الدول النامية من الأضرار في المقام الأول لضعف قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والتقنية.

لذلك فان التغيرات المناخية تعتبر أهم قضية تستأثر اهتمام المجتمع الدولي لتأثيرها الحاسم على حياة الأفراد على هذا الكوكب ولعلاقتها بمظاهر الحياة فيه ، يعادل حجم خطورتها حرب عالمية نووية شاملة.

استنادا لذلك فقد قدمت أجندة (21) توصيات كثيرة، وأقرت عددا من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية بغرض حماية المناخ وتحسين نوعية الهواء، من خلال تقليل انبعاث الغازات الملوثة والسامة.

أما أهم المؤشرات المتعلقة بالغلاف الجوي فهي:

- ❖ التغير المناخي، وتحكمه اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.
- ❖ طبقة الأوزون من خلال استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، وتحكمها اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال.
- ❖ نوعية الهواء من خلال قياس تركيز الملوثات فيه .

2.2.4. <u>الأراضي:</u> يلاحظ عدم وجود منهاج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية بغرض حماية الأراضي من التلوث والتصحر وعدم استنزاف الموارد الطبيعية للأرض. فالأراضي الزراعية تنحسر بمعدل (70) ميل مربع يوميا نتيجة سوء الاستعمال، وإلى زيادة معدلات التصحر بسبب فقدان خصوبتها.

وتتعرض الغابات للتدمير المستمر بسبب استغلال مادة الأخشاب والاستفادة من مردوده الاقتصادي، وتمثل الغابات رئة الحياة لكوكب الأرض، لدورها المهم في حفظ التوازن البيئي، يبلغ معدل التدمير السنوي بحدود (17) مليون هكتار .

أهم المؤشرات القياسية المستخدمة هي : الزراعة ، الغابات والتصحر.

3.2.4. <u>البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:</u> وذلك بغرض حمايتها من التلوث المتعدد، ويكتسب حماية السواحل من التلوث أهمية خاصة للحفاظ على القدرة الإنتاجية للمصائد السمكية، والإضرار بالنشاط السياحي.

وأهم المؤشرات القياسية لها هي: المناطق الساحلية، وكمية الأسماك المنتجة.

4.2.4. <u>المياه العذبة:</u> وذلك بغرض حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف في الاستخدام، لأهمية المياه الصالحة وضرورتها للحياة البشرية، ولتحقيق التنمية المستدامة، وهي تمثل من أهم الأولويات لجميع المجتمعات العالمية.

ومؤشر قياسها في نوعية وكمية المياه .

5.2.4. <u>التنوع الحيوي</u>: بالحفاظ على حياة النباتات والحيوانات الموجودة في الطبيعة من الاستخدام المفرط والسيئ لأغراض التصنيع والاستخدامات الأخرى، للحفاظ على توازنها في الطبيعة.

المؤشر المستخدم لها نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، ومساحة المناطق المحمية.

3.4. <u>المؤشرات الاقتصادية :</u>

وتشمل ما يلي :

1.3.4. <u>البنية الاقتصادية:</u> هنالك عدة مؤشرات يتم بموجبها قياس معدل النمو الاقتصادي الحاصل ولكن ما يعنينا هنا هي الأسس التي يتم بموجبها توزيع الثروات داخل المجتمع، وتأثير السياسات الاقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية.

وأهم المؤشرات القياسية المستخدمة لها هي:

- ❖ الأداء الاقتصادي المتمثل بمعدلات النمو في الناتج القومي وحصة الفرد منها .
- ❖ التبادل التجاري بالتصدير والاستيراد للسلع والخدمات.
- ❖ الوضع المالي و يقاس بحجم الديون والمساعدات الخارجية ونسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي وحصة الفرد منها.

2.3.4. <u>أنماط الاستهلاك والإنتاج:</u> وهي تمثل أهم القضايا الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة لأن أنماط الإنتاج والاستهلاك تختلف من دولة لأخرى خصوصا بين دول الشمال والجنوب، وتمثل هذه الأنماط الأساليب المتبعة في طريقة الإنتاج وتأثيرها الكبير

في استنزاف الموارد الطبيعية واستحواذ الأجيال الحالية من نصيب الأجيال القادمة، وهي تشمل كذلك نمط وأسلوب الاستهلاك المفرط لحد الإسراف أو القلة لحد الفقر لبعض الطبقات الاجتماعية في دول العالم الأقل نموا. وتأثير ذلك على التنمية المستدامة.

.

وأهم المؤشرات القياسية المستخدمة لها هي:

- ❖ مدى كثافة استخدام مواد الخام في الإنتاج.
- ❖ حصة استهلاك الفرد من الطاقة.
- ❖ كمية النفايات الصناعية والمنزلية وفي كيفية إعادة تدويرها.
- ❖ النقل والمواصلات تقاس بالمسافة التي يقطعها كل فرد سنويا.

ثانيا: المشكلة السكانية: النظريات و الدراسات السابقة:

1. التعريف بالمشكلة السكانية[1]:

هي عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات وهي زيادة عدد السكان دون تزايد فرص التعليم والمرافق الصحية وفرص العمل وارتفاع المستوى الاقتصادي فتظهر المشكلة بشكل واضح وتتمثل بمعدلات زيادة سكانية مرتفعة ومعدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية وانخفاض مستوى المعيشة.

والمشكلة السكانية والتي تتمثل ليس في مجرد ارتفاع الزيادة السكانية وإنما في عدم استثمار الطاقات البشرية الاستثمار الأمثل.[2]

لقد حظيت مسألة التوازن بين عدد السكان والموارد اهتمام العلماء والمفكرين فنادى بعضهم بوضع سياسة سكانية تهدف إلى تنظيم الأسرة وقد أولت الأمم المتحدة هذا الموضوع اهتماماً كبيراً فعقدت عدداً من المؤتمرات في بلغراد وبوخارست ومكسيكو والقاهرة لدراسة المشكلات والأزمات الاقتصادية الناجمة عن هذا النمو وصولاً لتأمين مستقبل أفضل للبشرية[3].

[1] رياض نعيم، أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، السويداء.

[2] http://khaledfayyad.blogspot.com/2008/05/blog-post_6207.html

[3] http://www.back2true.com/

2. النظريات:

1.2. النظرية الكلاسيكية للسكان:

إن تعقد العلاقة بين النمو الديموغرافي و التطور الاقتصادي وصل بنا إلى درجة لم نجد معها جوابا مقنعا حتى الآن، و مرجع ذلك إلى عدم الاتفاق بين جميع المهتمين حول أساليب التطور المتعددة و طرقه، إضافة إلى عدم الاتفاق حول النتائج.[1]

أما ما نلاحظه فهو الغموض الذي يحيط بالنظرية الكلاسيكية، التي تهتم بالعلاقة بين السكان و الاقتصاد تلك النظرية التي كان الداعي الأول لها هو القس الإنجليزي (توماس روبرت مالتوس «Thomas R. Malthus» 1766-1834) حيث حاول من ناحيته توضيح العلاقة القائمة بين عدد السكان ومعدل الإنتاج. فالإنسانية مهددة بالفقر – من وجهة نظره– ما لم تحسم عملية التزايد المفرط للسكان، فهو يرى أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية، هي التضاعف الثنائي (أي الضرب في اثنين) في حين أن الزيادة في الإنتاج تتضاعف بمتوالية حسابية عددية فردية، و قد حذر من التضخم بالسرعة الفطرية حيث ستضيف إلى الأرض بمن عليها، و لا تكفي الموارد لسد حاجاتهم و لهذا قال "مالتوس" إن المستوى المعيشي للسكان سوف يتردى و لكي يحدث التوازن و تتحقق الرفاهية المادية و الرخاء الاقتصادي يجب أن تتناسب الزيادة العددية مع زيادة مستوى المعيشة و موارد الرزق.

و هذا ما دفع " مالتوس" إلى دعوى تأخير سن الزواج تحقيقا لهذا الهدف. و قال هذا لأول مرة عام 1798 في مقاله تحت عنوان "**تزايد السكان و تأثيره على تقدم المجتمع**".[2]

وبناء على ما سبق فإن العلم التشاؤمي الذي جاء به مالتوس يعد أول من أشار إلى العلاقة التي تربط السكان بالتنمية المستدامة.

ويرجع السبب في الزيادة السكانية التي لم يسبق لها مثيل إلى الثورة التقنية التي تحققت في القرن التاسع عشر، و التي اكتمل نضجها في القرن العشرين. و كان انطلاق

[1] Moncer Rouissi, population et société au Maghreb, Tunis, O.P.U., 1983, P 113.

[2] أحمد خليفي، السياسات السكانية و التحول الديموغرافي في العالم الثالث، دراسة نموذج الجزائر،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 1991، ص 11.

هذه الثورة نابعا من التجربة الأوربية التاريخية، و كذلك التصحيحات التي ساهمت في نظرية ""مالتوس" التشاؤمية و بصفة خاصة تصحيحات مواطنه "ريكاردو" حيث نتج عن هذه النظرية ظهور عدة نظريات أخرى متطورة كانت تهدف إلى تفسير العلاقة بين التنمية المستدامة و السكان.

2.2. نظرية المراحل السكانية:[1]

ترجع جذور هذه النظرية إلى الاقتصادي مينت (Myint) ، و الذي يقرر أن النمو السكاني لأي دولة يمر بعدة مراحل، و تفسر هذه النظرية مراحل النمو السكاني وفقا لسلوك كل من معدلات المواليد و الوفيات، فضلا عن توضيح العوامل المسئولة عن ذلك.

المرحلة الأولى: مرحلة السكون السكاني:

ولقد مرت بهذه المرحلة المجتمعات البدائية المتخلفة في فترة العصور الوسطى وما قبلها، و قد تميزت هذه الفترة بانتشار الحروب الداخلية و المجاعات نتيجة لسوء حالة المواصلات و انقطاع الاتصال بين المناطق المختلفة، وعدم القدرة على توصيل المواد الغذائية لمناطق المجاعات و تميزت هذه المرحلة بارتفاع كل من معدل المواليد و معدل الوفيات في نفس الوقت، حيث وصل كل منها إلى 40‰ سنويا، و بالتالي كان معدل النمو السكاني صفرا، و لذلك كان حجم السكان شبه ثابت في هذه المجتمعات.

ويعود ارتفاع معدل الوفيات إلى تفشي الأوبئة و انتشار الأمراض المعدية والمجاعات و الحروب و سوء التغذية. كما يرجع ارتفاع معدل مواليد هذه المجتمعات إلى عدم إدراكهم لقواعد تنظيم الأسرة، فضلا عن أن العائلة تطلق العنان لمعدل المواليد لتعويض معدل الوفيات المرتفع.

المرحلة الثانية: مرحلة النمو السكاني البطيء:[2]

مرت بهذه المرحلة الدول الصناعية المتقدمة بعد أيام الثورة الصناعية في انجلترا و كافة الدول الأوربية منذ أوائل القرن التاسع عشر و حتى منتصفه، و قد تميزت هذه الفترة بحدوث قدرا من التقدم الاقتصادي، حيث تم القضاء على الحروب الأهلية، وزادت

[1] محمد أحمد السريتي، اقتصاديات الموارد و البيئة (الفصل الخامس) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 148.

[2] محمد أحمد السريتي، المرجع نفسه، ص 149- 150.

درجة الاتصال بالعالم الخارجي، و بدأت عمليات التبادل التجاري بين الدول، الأمر الذي انعكس على تحسن مستوى الدخل والاستهلاك و التغذية، و بالتالي تم القضاء على المجاعات. و لذلك بدأ معدل الوفيات في الانخفاض قليلا ليصل إلى 30‰. بينما ظل معدل المواليد مرتفعا في هذه المرحلة على ما كان عليه في المرحلة السابقة أي 40‰، ولذلك زاد السكان بمعدل 1% سنويا. و ربما كان معدل نمو السكان المنخفض هو السمة الغالبة خلال القرن الثامن عشر و التاسع عشر، و كان سببا في زيادة عدد السكان في العالم حتى تجاوز حاجز البليون في أوائل القرن التاسع عشر.

المرحلة الثالثة: مرحلة النمو السكاني المعتدل:

مرت بهذه المرحلة دول أوربا منذ منتصف القرن التاسع عشر أي بعد مائة سنة من قيام الثورة الصناعية، و تميزت هذه الفترة بحدوث زيادة في الإنفاق الحكومي على برامج الصحة العامة، مما انعكس في حدوث تقدم في طرق علاج الأمراض نتيجة اكتشاف اللقاحات المختلفة ضد الحصبة و ضد الجدري و اكتشاف البنيسلين و لذا حدثت طفرة أخرى في الزيادة السكانية بفعل انخفاض معدل الوفيات إلى 20‰ .و رغم أن معدل المواليد لا يزال عند حده الأقصى نتيجة لبطئ التغيرات الاجتماعية اللازمة لإحداث انخفاض في معدل المواليد، فإن معدل الزيادة السكانية يصل في هذه المرحلة إلى معدل الـــ2% و هذا المعدل يكون كافيا لمضاعفة سكان العالم تقريبا كل 35 سنة.

المرحلة الرابعة: مرحلة النمو السكاني المرتفع:

يمر بهذه المرحلة الآن دول الشرق الأوسط مثل الجزائر، ليبيا، الأردن، و كثير من دول العالم المتخلفة التي استفادت أقصى استفادة ممكنة من ثمار التقدم الطبي، في العلاج و الوقاية، و تحسنت أوضاعها المعيشية بفضل التقدم الفني و اكتشاف الموارد الطبيعية و مصادر الطاقة. وتتميز هذه المرحلة بتحسن كبير في برامج الصحة العامة، فضلا عن تحسن مستويات الدخول و التغذية.

ولقد انعكس ذلك على حدوث انخفاض كبير في معدل الوفيات نتيجة التقدم الكبير في طرق العلاج و الوقاية واتساع نطاق الخدمات الطبية إلى الطبقات الفقيرة، فضلا عن حدوث تحسن في المستوى المعيشي و الصحي، مما أدى إلى انخفاض معدل الوفيات إلى 10‰ مع بقاء معدل المواليد عند 40‰، و لذا ارتفع معدل الزيادة السكانية إلى 3%

سنويا، و يمثل هذا المعدل من وجهة نظر مينت أقصى معدل للنمو السكاني تاريخيا. وهذا المعدل كافي لمضاعفة عدد السكان كل 23 سنة.

والمراحل الأربعة للأستاذ مينت لا تصف السكون السكاني الذي تعيشه أوربا واليابان حاليا حيث أن الثورة الصناعية بهذه الدول بدأت تحدث آثارها الاجتماعية والحضارية مع مطلع القرن العشرين و بدأت عوامل التحضر و الإدراك الاجتماعي لأهمية تحديد النسل تدب في المجتمع و اتجه الآباء نحو الاستمتاع بالمستويات المادية العالية و التحلل من الروابط الأسرية و المسؤوليات العائلية و استقلت المرأة بخروجها إلى العمل وتحقيقها لدخل مستقل عن دخل الرجل و زادت رغبتها في الاستمتاع بفرديتها وراحت تنظم النسل إلى أقصى حد ممكن. و ترتب على ذلك الوصول إلى مرحلة تشبه المرحلة الأولى.

المرحلة الخامسة: مرحلة السكون أو الثبات السكاني:[1]

يمر بهذه المرحلة الآن دول أوربا و اليابان حاليا، و هذه المرحلة لم يشر إليها مينت، إلا أنها مرحلة تم استنباطها من مراحل التحول السكاني التي مرت بها الدول المتقدمة، و في هذه المرحلة تمارس قوى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و الزيادة الكبيرة في مستويات المعيشة تأثيرها على معدلات المواليد حتى ينخفض إلى أقل معدل له هو 10‰، فضلا عن تأثيرها على معدل الوفيات فينخفض هو الآخر إلى أقل معدل له هو 10‰، ولذا يصل معدل النمو السكاني إلى الصفر. و هذه المرحلة تشبه المرحلة الأولى من حيث أن معدل الزيادة السكانية يكاد يصل إلى الصفر بل يكون سالبا في بعض الأحيان كما في اليابان و ألمانيا، و لكن لأسباب مختلفة، ففي المرحلة الأولى كان السكون السكاني ناتجا عن الفقر الشديد و تفشي الأمراض و الأوبئة، أما السكون السكاني في المرحلة الخامسة ناشئ عن الرفاهية الشديدة و رغبة الآباء في الاستمتاع بأقصى حد من التقدم المادي و الحضاري الذي أحرزوه في هذه البلاد.

ولعل من أهم نتائج نظرية المراحل السكانية وجود علاقة عكسية بين متوسط دخل الفرد و معدل النمو السكاني، و كلما ارتفع متوسط دخل الفرد كلما انعكس ذلك في حدوث

[1] محمد أحمد السريتي، المرجع نفسه، ص151-152.

تقدم في الدولة، و بالتالي زاد معدل النمو الاقتصادي، الأمر الذي ينعكس على مرور الدولة بالمرحلة الخامسة و المتميزة بالسكون السكاني، و هذا ما حدث بالفعل في ألمانيا و اليابان.

3.2. نظرية التحول الديموغرافي في الدول الأوربية:

تحاول هذه النظرية تفسير السبب الذي جعل الدول المتقدمة تمر بنفس المراحل الثلاث للتاريخ السكاني الحديث، و لكن بدرجات مختلفة. و هذه المراحل التطورية للسكان تلخص إلى حد كبير ما يعرف في الأدب الاقتصادي للسكان بنظرية التحول الديموغرافي، و قد قام "تودارو" بتقسيم مراحل التحول السكاني لدول أوربا الغربية إلى ثلاثة مراحل وفقا لنظرية التحول الديموغرافي و هي: [1]

المرحلة الأولى: مرحلة الثبات السكاني و النمو البطيء:

تميزت هذه المرحلة بأن معدل النمو السكاني فيها ثابت أو بطيء نتيجة لارتفاع معدلات المواليد و ارتفاع معدلات الوفيات بنسبة مساوية لمعدلات المواليد تقريبا. و قبل بداية القرن التاسع عشر كانت معدلات المواليد تتراوح حول 35‰، بينما كانت معدلات الوفيات تتراوح حول 30‰ أو أقل قليلا مما أدى إلى حدوث زيادة في معدل النمو السكاني بنحو 5‰ أو أقل قليلا.

المرحلة الثانية: مرحلة التحول الديموغرافي:

تميزت هذه المرحلة بحدوث ارتفاع في معدلات النمو السكاني مقارنة بالمرحلة الأولى و ذلك نتيجة لانخفاض معدلات الوفيات، إلا أن هذا الانخفاض لم يصاحبه انخفاض في معدلات المواليد مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو السكاني بمعدلات متزايدة ثم بمعدلات متناقصة. وقد سادت هذه المرحلة الدول الصناعية المتقدمة منذ منتصف القرن التاسع عشر و حتى قرب نهايته حيث بلغت معدلات الوفيات 2% بينما كان معدل المواليد 3,5%.

المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار السكاني[2]:

---

[1] إيمان عطية ناصف، اقتصاديات الموارد و البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص228.

[2] إيمان عطية ناصف، مرجع نفسه، ص 229.

تميزت هذه المرحلة بانخفاض معدل النمو السكاني و وصوله إلى الصفر، وقد بدأت هذه المرحلة مع تزايد قوى التنمية و التقدم في التأثير على معدلات الوفيات ومعدلات المواليد أيضا حيث بدأت معدلات المواليد أيضا في الانخفاض و تقاربت مع معدلات الوفيات و قد مرت الدول الصناعية بهذه المرحلة من أوائل القرن العشرين حتى الآن، فقد انخفضت معدلات المواليد خلال هذه المرحلة، ووصلت إلى أدناها خلال السبعينيات بمعدل 12‰ سنويا بينما انخفضت معدلات الوفيات إلى 11‰ سنويا و بلغ معدل النمو السكاني 0,1% سنويا، بل إن معدل النمو السكاني تحول إلى قيم سالبة في بعض الدول مثل ألمانيا. و يصور (الشكل رقم 2) المراحل التاريخية الثلاثة للتحول الديموغرافي في دول أوربا الغربية.

الشكل رقم (2)

يوضح مراحل التحول الديموغرافي لدول أوربا الغربية

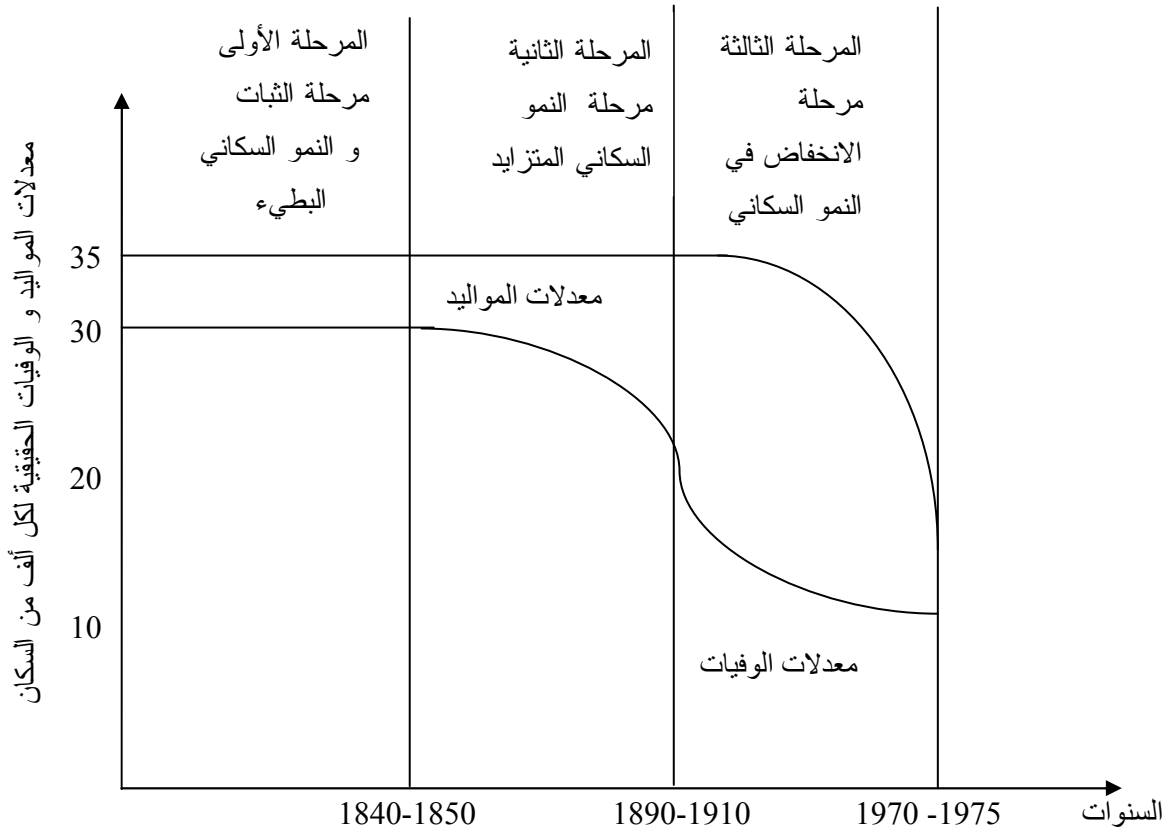

المصدر: إيمان عطية ناصف، اقتصاديات الموارد و البيئة، ص 228

من ناحية أخرى قام" تودارو" بتقسيم مراحل التحول السكاني لدول العالم الثالث طبقا لنظرية التحول الديموغرافي، و التي تختلف عن المراحل التي مرت بها دول أوربا الغربية، حيث تمر دول العالم الثالث بثلاث مراحل هي:[1]

المرحلة الأولى: و قد مرت دول العالم الثالث بهذه المرحلة مع بداية القرن التاسع عشر، و تميزت هذه المرحلة بارتفاع معدل المواليد في الدول النامية بدرجة أكبر من دول أوربا بسبب ميل النساء إلى الزواج في سن مبكرة، و من تم كبر حجم الأسرة، حيث بلغ معدل المواليد حوالي 45‰ سنويا، بينما بلغ معدل الوفيات حوالي 35‰ سنويا و لذا فإن معدل النمو السكاني كان حوالي 1% سنويا.

المرحلة الثانية: مرحلة التحول الديموغرافي وقد مرت بها دول العالم الثالث خلال الفترة من 1950 حتى 1965، و تميزت هذه المرحلة بحدوث ارتفاع معدل النمو السكاني، وذلك نتيجة لانخفاض معدل الوفيات إلى 20‰ سنويا كنتيجة لتحسن الصحة العامة، مع بقاء معدل المواليد كما هو عند 45‰ سنويا مما أدى إلى زيادة معدل النمو السكاني بحوالي 2,5% سنويا.

المرحلة الثالثة: و قد مرت بها دول العالم الثالث بداية من عام 1965 و حتى الآن و نميز بين مجموعتين من الدول، الحالة (أ): و تمثل المجموعة الأولى من الدول النامية و تضم كل من تايوان و كوريا الجنوبية و كوبا و تايلاندا و ماليزيا، حيث دخلت هذه المجموعة من الدول المرحلة الثالثة لتحولها الديموغرافي نظرا لأنها تحقق معدلات نمو السكاني متناقصة بشكل سريع بسبب انخفاض معدل الوفيات إلى 10‰ سنويا نتيجة للتقدم الصحي كما انخفض معدل المواليد إلى حوالي 25‰ سنويا نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة، ولذا بلغ معدل النمو السكاني حوالي1,5% سنويا.

الحالة (ب): و تمثل المجموعة الثانية من الدول النامية و تضم غالبية الدول النامية شديدة التخلف مثل دول الشرق الأوسط و إفريقيا و دول جنوب الصحراء. و تتميز هذه المجموعة من الدول بارتفاع معدل النمو السكاني، نظرا لأن معدلات المواليد مازالت مرتفعة بسبب انخفاض مستويات المعيشة حيث بلغت حوالي 45‰ سنويا، في نفس الوقت

[1] محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، الفصل الخامس، ص 153.

الذي لم يحدث فيه انخفاض في معدل الوفيات فإنها لم تنخفض أكثر من المرحلة السابقة بسبب استمرار الفقر و انخفاض مستويات المعيشة، حيث ظل معدل الوفيات عند حوالي 20‰ سنويا، و لذا بلغ معدل النمو السكاني حوالي 2,5% سنويا و هذا ما يوضحه (الشكل رقم 3) مراحل التحول الديموغرافي لدول العالم الثالث.

الشكل رقم (3)

مراحل التحول الديموغرافي لدول العالم الثالث

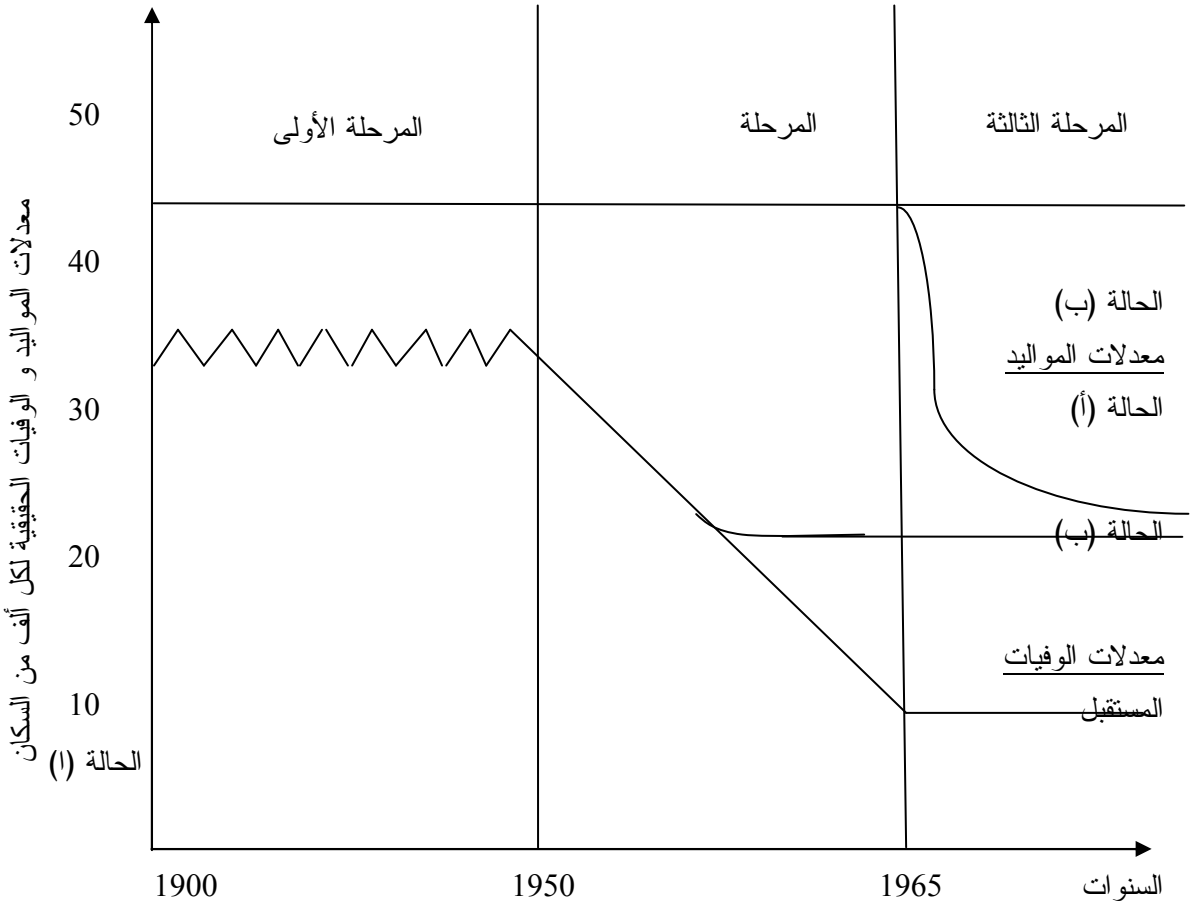

المصدر: محمد أحمد السريتي، المرجع نفسه، ص 155.

4.2. النظرية الحديثة للسكان (معدلات المواليد على المستوى الجزئي):[1]

تزايد اهتمام الاقتصاديين في السنوات الأخيرة بدراسة محددات معدل المواليد على المستوى الجزئي أو على مستوى الأسرة و ذلك في محاولة لتفسير الانخفاض الملحوظ في معدلات المواليد التي تصاحب المرحلة الثالثة للتحول الديموغرافي التي سادت الدول المتقدمة. وقد استند الاقتصاديون إلى المبادئ الاقتصادية الجزئية فيما يتعلق بسلوك المستهلك و محاولة تعظيم مستوى إشباعه المستمد من استهلاك السلع المختلفة تحت قيود الدخل المتاح و الأسعار النسبية للسلع المختلفة.

وتفترض النظرية أن الأطفال نوعا خاصا من السلع الاستهلاكية و بالتالي يمكن تطبيق تحليل أثر الدخل و الإحلال على الأطفال باعتبارهم سلع استهلاكية.

العوامل المحددة لعدد الأطفال في الأسرة: تفترض النظرية أن عدد الأطفال في الأسرة يتحدد بمجموعة من العوامل تتمثل فيما يلي:

- ❖ الدخل العائلي (ل)، بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها فمن المتوقع زيادة عدد الأطفال في الأسرة مع زيادة مستويات الدخول و لذلك توجد علاقة طردية بين عدد الأطفال و مستوى الدخل.
- ❖ تكلفة تربية الأطفال (ت): تنقسم تكلفة تربية الأطفال إلى نوعين من التكلفة:

أ- تكلفة مباشرة: و هي تكلفة تربية الأطفال من غذاء و كساء و رعاية صحية...الخ.

ب- تكلفة غير مباشرة، أو تكلفة الفرصة البديلة التي تتمثل في العائد الضائع من الأم في حالة تركها لعملها و تفرغها لرعاية الأطفال و بافتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها من المتوقع وجود علاقة عكسية بين تكلفة تربية الأطفال و عددهم.

فارتفاع تكلفة تربية الأطفال يشجع على انخفاض عدد المواليد.

- ❖ أسعار السلع الأخرى (ث): مع ثبات العوامل الأخرى يترتب على ارتفاع أسعار السلع الأخرى، انخفاض عدد الأطفال حيث تحل هذه السلع محل الأطفال باعتبارهم

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص331-332.

سلعة استهلاكية و لذلك من المتوقع وجود علاقة عكسية بين أسعار السلع الأخرى و عدد الأطفال.

- ❖ تفضيلات المستهلكين (ذ): يترتب على تحول الأذواق لصالح السلع الاستهلاكية الأخرى (مع ثبات العوامل الأخرى) تحول الطلب على السلع الأخرى ومن ثم انخفاض عدد الأطفال حيث يتم إحلال السلع الأخرى محل الأطفال.

و يمكن التعبير عن دالة الطلب على الأطفال رياضيا كما يلي:

(+) (-) (-) (+)

ط ف = د (ل، ت، ث، ذ)

و يمكن التعبير عن العلاقات السابقة باستخدام تحليل منحنيات السواء.[1]

بافتراض أن الأطفال سلعة استهلاكية بديلة لمجموعة السلع و الخدمات الاستهلاكية الأخرى حيث يتم توزيع الدخل بين الأطفال أو السلع الاستهلاكية.

فإن منحنى السواء يعبر عن التوليفات المختلفة من الأطفال و السلع و الخدمات الاستهلاكية التي تعطي الأسرة نفس المستوى من الإشباع. و تعبر خريطة السواء عن درجات الإشباع المختلفة التي تستمدها الأسرة من التوليفات المختلفة من السلع و الأطفال.

و يمكن تمثيل خريطة السواء في هذه الحالة كما في (الشكل رقم 4).

[1] إيمان عطية ناصف،المرجع نفسه، ص333.

الشكل رقم (4)

يوضح خريطة السواء للأسرة

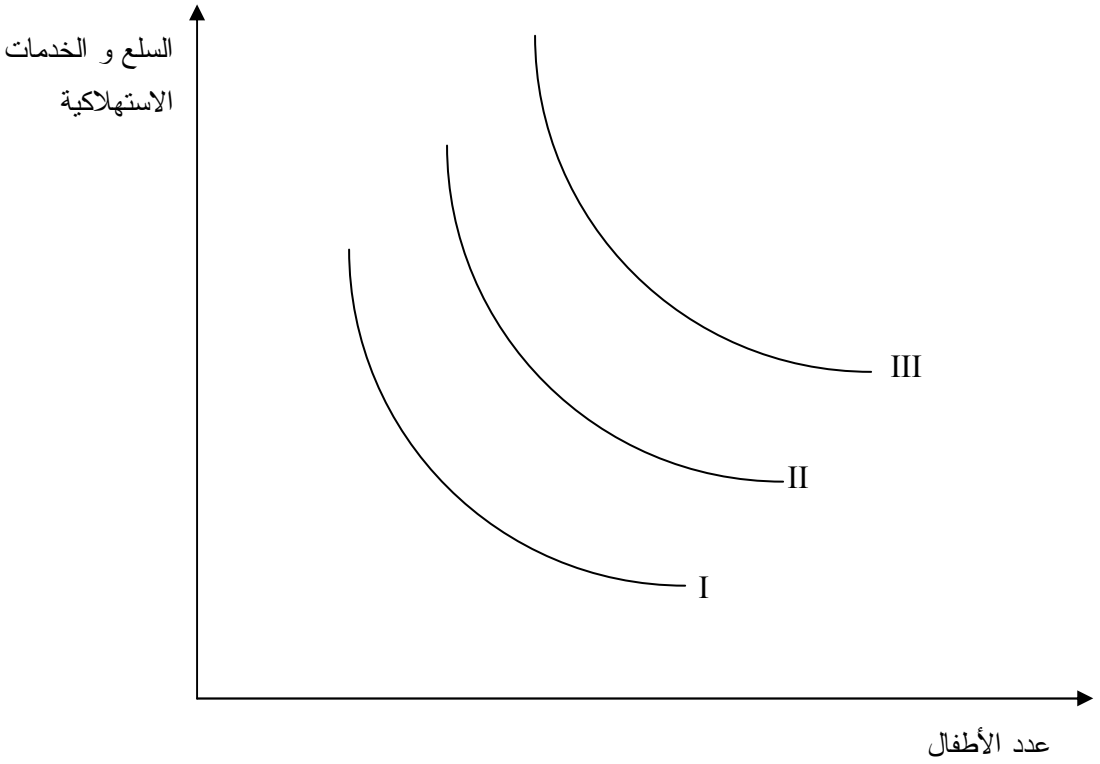

المصدر: إيمان عطية ناصف، المرجع نفسه، ص 333.

ويتحدد منحنى السواء الذي يمكن أن تصل إليه الأسرة في ضوء الإمكانيات المتاحة لها بخط الميزانية الذي يعكس كيفية توزيع الدخل المتاح للأسرة ما بين الأطفال والسلع و الخدمات الاستهلاكية الأخرى و هو سالب الميل. فمع ثبات العوامل الأخرى (الدخل و تكاليف تربية الأطفال) و أسعار السلع الأخرى، كلما زاد عدد الأطفال انخفضت كمية السلع و الخدمات الاستهلاكية الأخرى التي يمكن الحصول عليها و العكس صحيح.

و يمكن تصوير خط الميزانية كما في (الشكل رقم 5).

الشكل رقم (5)

يوضح خط الميزانية للأسرة

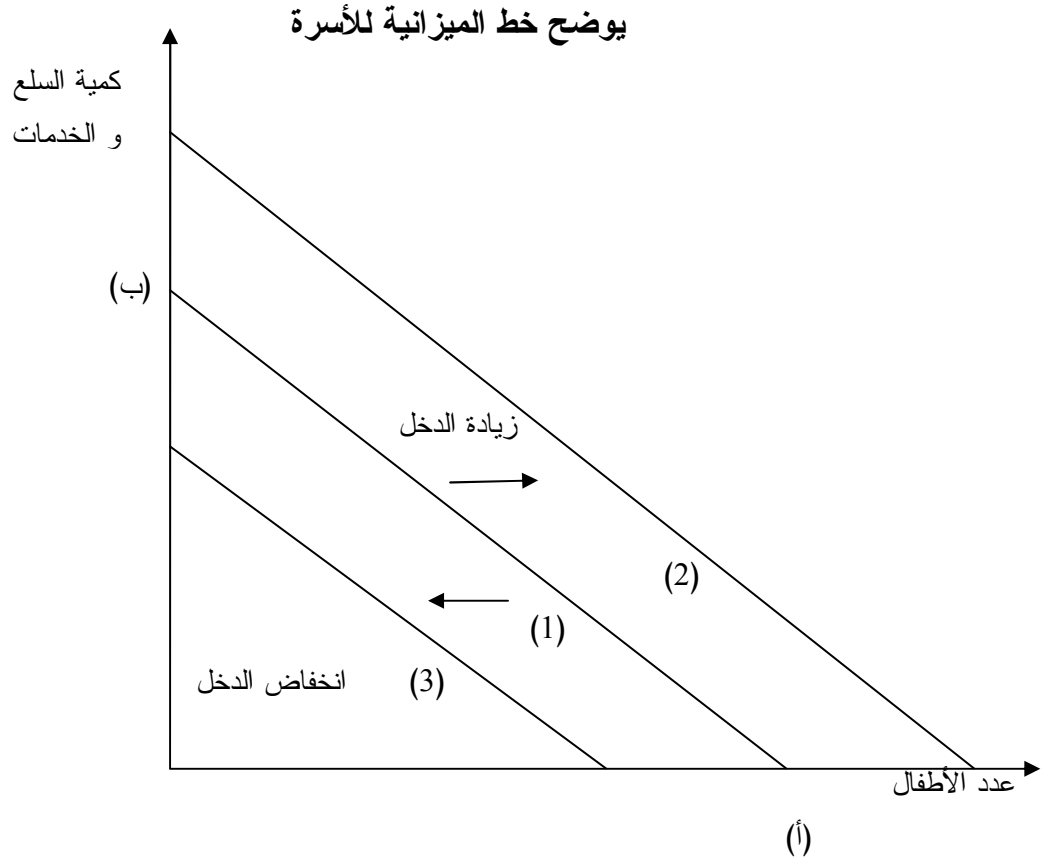

المصدر: إيمان عطية ناصف، المرجع نفسه، ص 334.

حيث تعبر النقطة (أ) على الخط رقم (1) عن عدد الأطفال المحتمل أن تحصل عليهم الأسرة إذا تم توجيه كل الدخل لتربية الأطفال و تتحدد هذه النقطة عن طريق:

$$\left[\frac{\text{الـــدخـــــل}}{\text{تكلفة تربية الأطفال}}\right]$$

وتكون الكمية التي يمكن الحصول عليها من السلع و الخدمات تساوي صفر و تعبر النقطة (ب) عن أقصى كمية يمكن الحصول عليها من السلع و الخدمات إذا تم توجيه الدخل بالكامل للإنفاق عليها.

و تتحدد قيمتها عن طريق:

$$\left[\frac{\text{الـــدخـــــل}}{\text{أسعار السلع الاستهلاكية}}\right]$$

و على طول خط الميزانية كلما زادت الرغبة في الحصول على قدر أكبر من السلع و الخدمات ينخفض عدد الأطفال و العكس صحيح.

يترتب على زيادة الدخل مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة انتقال خط الميزانية إلى الخارج إلى الخط (2) موازيا للخط الأول (1) حيث تزيد إمكانيات الأسرة في الحصول على كل من الأطفال و السلع الأخرى، و العكس صحيح في حالة انخفاض الدخل حيث ينتقل خط الميزانية إلى الوضع رقم (3).

- تحديد وضع التوازن للأسرة:

يتحدد وضع التوازن للأسرة في توزيع دخلها المتاح ما بين الأطفال و السلع و الخدمات الاستهلاكية الأخرى عندما تحقق أقصى إشباع ممكن أي عندما تصل إلى أعلى منحنى سواء ممكن في حدود الدخل المتاح.

و تتحدد نقطة التوازن عند نقطة تماس ميزانية الأسرة مع أعلى منحنى سواء ممكن عند النقطة (أ) كما في (الشكل رقم 6).

و يبين الشكل الآتي أن الأسرة تعظم إشباعها المستمد من الأطفال و السلع و الخدمات الأخرى في حدود دخلها المتاح حينما توزع هذا الدخل بحيث تحصل على عدد الأطفال= ($ط_1$) و كمية من السلع و الخدمات= ($ك_1$). و يمكن تحديد أثر الزيادة في دخل الأسرة و تكلفة تربية الأطفال على النحو التالي:

الشكل رقم (6)

يوضح تحديد وضع التوازن للأسرة

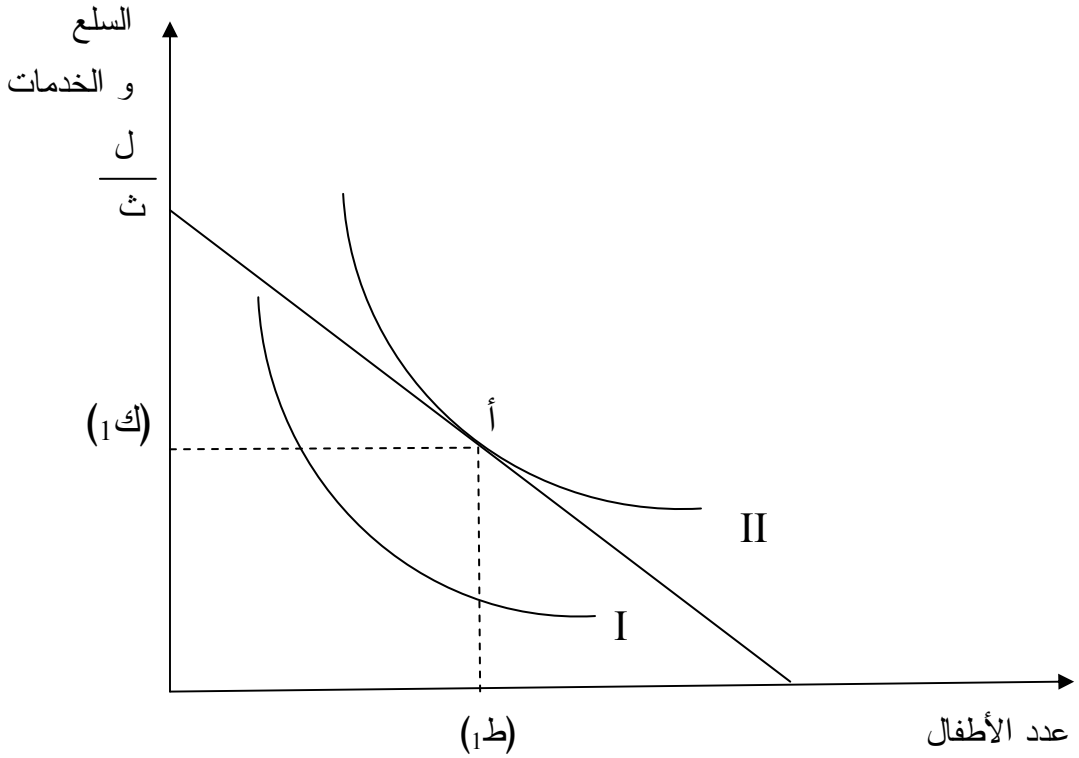

المصدر: إيمان عطية ناصف، المرجع نفسه، ص336.

- أثر الزيادة في دخل الأسرة على عدد الأطفال:

يوضح (الشكل رقم 7) أن:

حدوث زيادة في دخل الأسرة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ينقل خط الميزانية إلى الخارج من (I) إلى (II) و تنتقل نقطة التوازن من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) حيث يزيد عدد الأطفال و تزيد كمية السلع و الخدمات و ذلك باعتبار الأطفال مثل السلع العادية حيث يزيد الإشباع منهم مع زيادة عددهم بل إن الأطفال يعتبروا في حالة الدول النامية هم السلع الأكثر أهمية باعتبارهم ضمان لمستقبل رب الأسرة و بالتالي يزيد الطلب عليهم بشكل واضح مع زيادة الدخل.

الشكل رقم (7)

يوضح أثر الزيادة في دخل الأسرة على عدد الأطفال

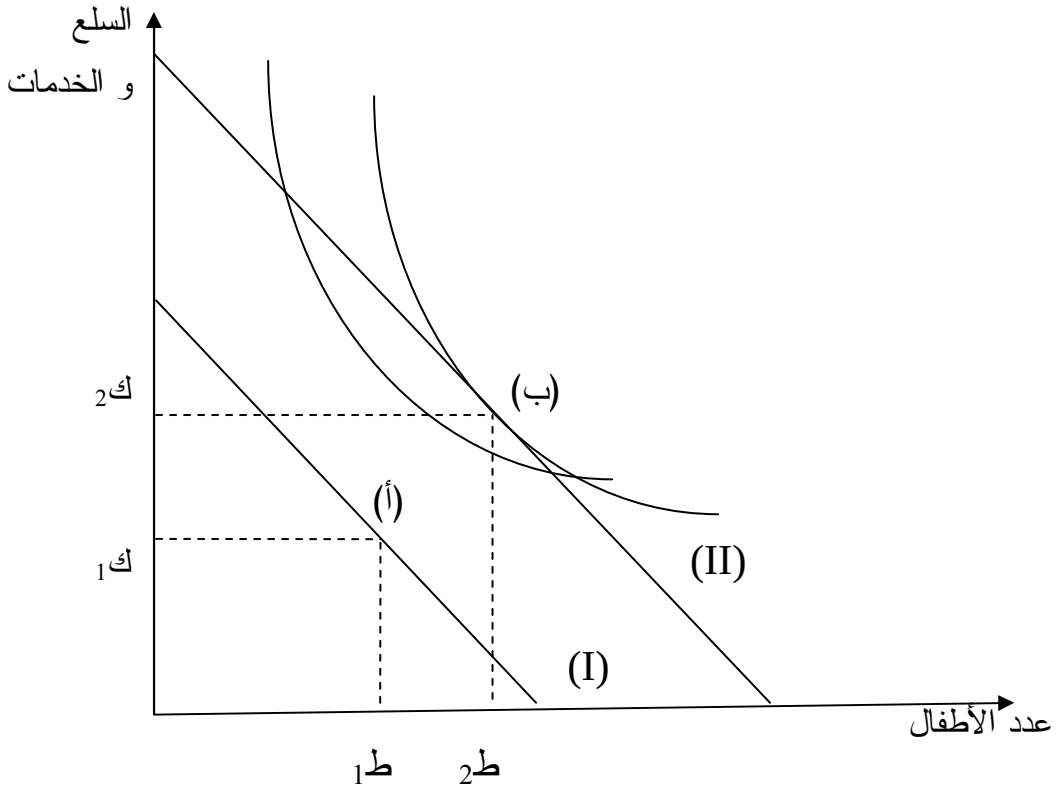

المصدر: إيمان عطية ناصف، المرجع نفسه، ص337.

- أثر الزيادة في تكلفة تربية الأطفال على عدد الأطفال:

إذا حدثت زيادة في تكلفة الأطفال مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة (الدخل و أسعار السلع الأخرى) فإن خط الميزانية يستدير إلى الداخل من (1) إلى (2) كما هو موضح في (الشكل رقم 8) و يتغير وضع التوازن للأسرة من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) أي تنتقل الأسرة إلى منحنى أدنى و يترتب على ذلك انخفاض مستوى الإشباع حيث تحصل الأسرة على عدد أقل من الأطفال و كمية أقل من السلع و الخدمات.

الشكل رقم (8)

أثر الارتفاع في تكلفة تربية الأطفال على عدد الأطفال

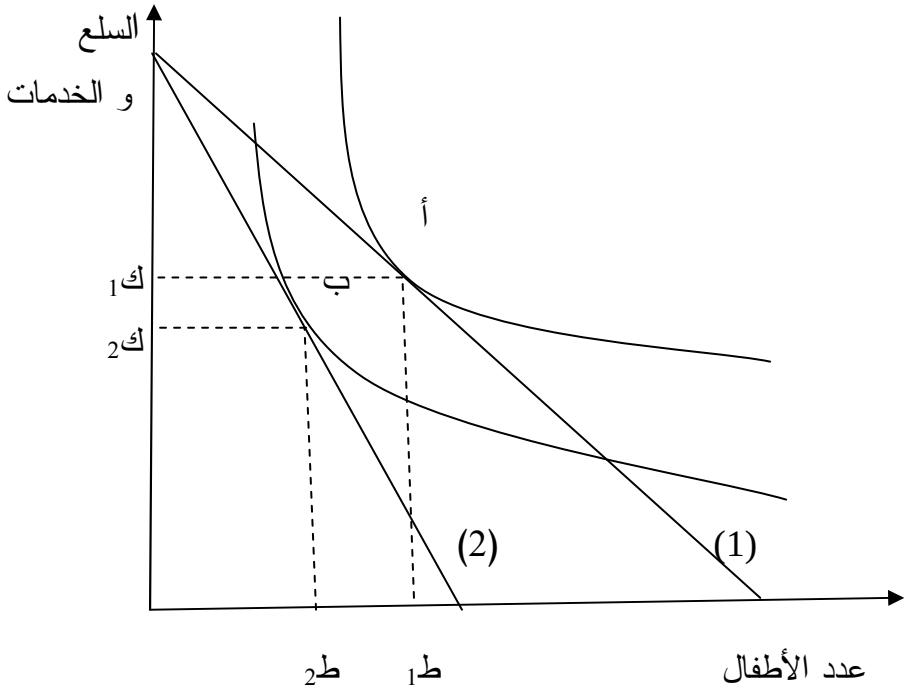

المصدر: إيمان عطية ناصف، المرجع نفسه، ص 338.

- أثر حدوث زيادة في الدخل و ارتفاع في تكلفة تربية الأطفال على عدد الأطفال في نفس الوقت:[1]

يترتب على زيادة الدخل انتقال خط الميزانية إلى أعلى و في نفس الوقت يترتب على زيادة تكلفة تربية الأطفال استدارة خط الميزانية إلى الداخل كما هو موضح في (الشكل رقم 9) حيث ينتقل وضع خط الميزانية من (1) إلى (2) كما تنتقل نقطة التوازن من (أ) إلى (ب) و يترتب عل ذلك انخفاض عدد أطفال الأسرة.

و يزيد الانخفاض في عدد أطفال الأسرة كلما كانت الزيادة في تكاليف تربية الأطفال أكبر.

[1] إيمان عطية ناصف، المرجع نفسه، 339.

الشكل رقم (9)

يوضح أثر زيادة دخل الأسرة و زيادة تكلفة تربية الأطفال معا على وضع توازن الأسرة

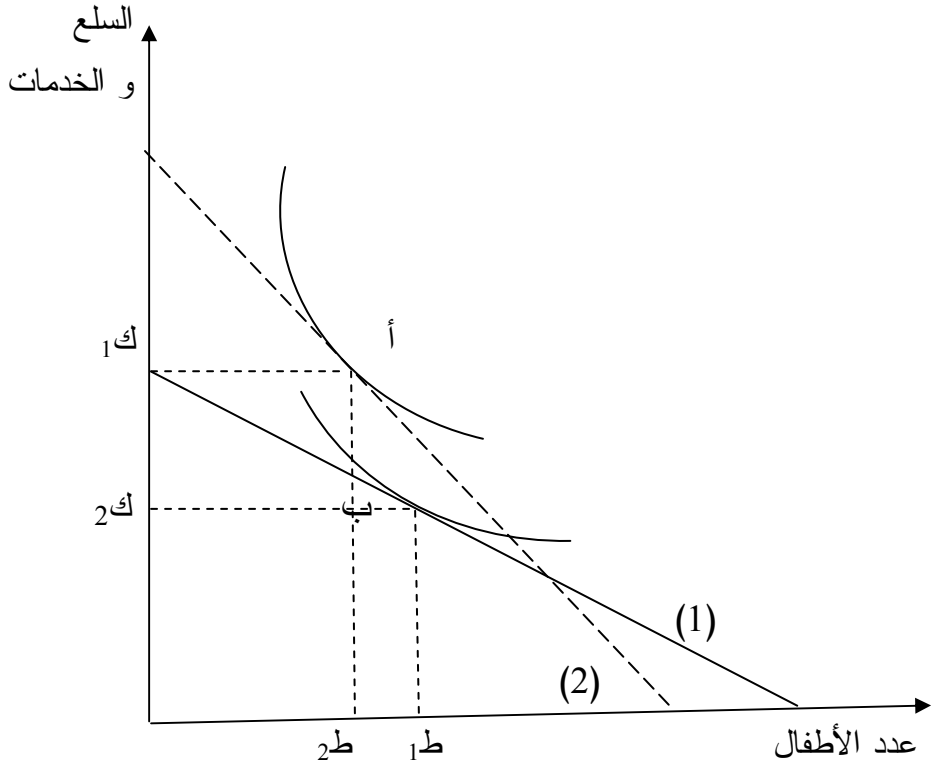

المصدر: محمد أحمد السريتي،المرجع نفسه، ص 164.

و يعني ما سبق أن ارتفاع الدخول و ارتفاع مستويات المعيشة و المصحوبة في نفس الوقت بارتفاع في تكلفة تربية الأطفال سواء عن طريق إجراءات مباشرة أو غير مباشرة عن طريق زيادة فرص العمل و ارتفاع أجور المرأة العاملة سوف تساهم في تخفيض عدد أطفال الأسرة و تساهم في رفع مستوى رفاهيتهم و يقوم منطق هذه النظرية على أساس أن ارتفاع تكلفة تربية الأطفال نتيجة لزيادة فرص التعليم و ارتفاع تكاليف التعليم و ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لعمل الأم بزيادة الفرص الوظيفية ذات العائد المرتفع سوف تحفز الأسر على طلب أطفال أقل حيث تستبدل الأسرة دخل الأم من العمل محل نشاطها في تربية الأطفال.[1]

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص339.

5.2. الانتقادات الموجهة للنظريات:

1.5.2. نقد آراء مالتوس:[1]

أ- إن افتراض مالتوس بأن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية هو افتراض صحيح نظريا إلا أن ذلك مستحيل التحقيق في الواقع حيث لا يمكن التصور بأن السكان سيتضاعفون هندسيا إلى ما لا نهاية، كذلك فإن الغذاء، من ناحية أخرى، لا يمكن بالضرورة أن يتزايد وفق متوالية حسابية باستمرار، و لكن يلاحظ، إنصافا للرجل، أن آراءه قيلت قبل أن تأتي الثورتان الصناعية و الزراعية ثمارها.

ب- شهد الكثير من المجتمعات الأوربية نقصا في عدد المواليد بها و ذلك بسب استخدام أساليب منع الحمل، و قد اعتبرها مالتوس رذيلة ضمن الموانع التي تعوق نمو السكان و نصح بتأجيل الزواج، و قد سبق القول أن مالتوس و هو رجل دين كان يحبذ الوازع الأخلاقي و التعفف كوسيلة من وسائل الحد من الإنجاب، و من الواضح أنه لم يضع في حسابه التطور العلمي و دوره في ابتكار وسائل المنع للحمل و بالتالي لتقليل النمو السكاني.

ج- سبق القول بأن آراء مالتوس في حساب تزايد وسائل العيش لم تكن دقيقة حيث أسهم التقدم العلمي في زيادة المواد الغذائية بصورة كبيرة سواء من الحبوب أو غيرها، و قد ساعد ذلك على التوازن بين عنصري السكان و الموارد دون أن تنخفض معدلات المواليد بدرجة كبيرة، و بالإضافة إلى ذلك فإن مالتوس في حديثه عن السكان و العيش لم يتناول سوى الموارد الغذائية دون اعتبار لنواحي المعيشة الأخرى التي تحدد مستوى معيشة السكان مثل توفر الموارد الطبيعية و استخدام الأساليب التكنولوجية و التنظيم الاجتماعي، و معنى ذلك أن مستوى المعيشة هو نتاج لعوامل متشابكة.

[1] فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 2000، ص 276-277.

2.5.2. نقد نظرية التحول الديموغرافي:

- ❖ إن نظرية التحول الديموغرافي تعكس التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الغربية، فكانت النظرية تناسب ظروف المجتمع و تتمشى معها[1]، على عكس الحال بالنسبة لتطبيق هذه النظرية على الدول النامية حيث أغفلت قدرة الدول النامية الضعيفة من حيث التطور و التنمية و التحديث وأهملت أهم معطيات العصر الحالي و هو التأثير الخارجي على المتغيرات السكانية بالنسبة لانخفاض معدلات المواليد و الذي لم يكن نتيجة ارتفاع مستوى المعيشة، و لكن كان سببه الحقيقي، التقدم الطبي الذي يستورده العالم الثالث، و كذلك اكتشاف المواد الحيوية المضادة للأمراض الوبائية و المعدية.
- ❖ تقول الباحثة جانيت أبولغد:«أن الانفجار الديموغرافي الذي عرفته أوربا أثناء تحولها الديموغرافي في أواخر القرن التاسع عشر، لم يحدث كنتيجة لانخفاض نسبة الوفيات» و دليلها المقنع إلى حد ما هو «أن المجتمعات التي يعتقد أن النظرية استمدت منها، لم يحدث فيها الانتقال الديموغرافي بالطريقة التي كان من المفروض أن يحدث فيها. كيف إذن يمكن أن يحدث توافقا بين النظرية والحالات الإمبريقية التي جاءت فيما بعد ذلك.
- ❖ يرى الدكتور علي جلبي، أن النظرية إذا كانت قد تصورت أن انخفاض الخصوبة يعقب انخفاض الوفيات فإن الأدلة التي جمعت في هذا الشأن في كل من ألمانيا و فرنسا، تؤكد أن انخفاض الخصوبة حدث قبل انخفاض الوفيات[2].

3.5.2. نقد النظرية الحديثة للسكان:

لعل أهم الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذه النظرية ما يلي:

- ❖ أنها افترضت استقلال أسعار السلع و الخدمات المادية عن تكلفة تربية الأطفال، فانخفاض أسعار هذه السلع يعني في نفس الوقت انخفاض تكلفة تربية الأطفال، الأمر الذي استبعدته هذه النظرية للتبسيط.

---

[1] سعد جمعة، قضايا السكان و التنمية، دراسات سكانية، المجلس القومي للسكان، المجلد 12، العدد72، مارس 1985، ص 7.

[2] علي عبد الرازق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 398.

❖ أنها وضعت عدد الأطفال في مقارنة مباشرة مع كمية السلع و الخدمات المادية، و تجاهلت أن الرغبة في الإنجاب و الحصول على حد أدنى من الأطفال هو أمر قد يكون من الصعب مقارنته بأي إشباع مادي الأمر الذي يجعل منحنيات السواء عند حدود معينة خطوطا مستقيمة و ليست منحنيات الأمر الذي يؤثر على إمكانية حدوث توازن.

4.5.2. أهم ملامح المشكلة السكانية:

بعد أن عرضنا الآن للفكر الاقتصادي الخاص بالسكان يمكن أن نجمل أهم ملامح المشكلة السكانية فيما يلي:

أ- أن فكرة مصيدة السكان التي توقعها بعض الاقتصاديين بناء على تحليل مالتوس ليس لها ما يبررها لأن الفرض الأساسي وراءها هو زيادة السكان بمعدل أعلى من معدل زيادة الدخل القومي بسبب سريان ظاهرة تناقص الغلة. و لقد رأينا دولا كثيرة مثل كوريا و تايوان، سنغافورة، البرازيل قد كسرت هذه المصيدة، و أعطت اقتصادياتها دفعة قوية. و بعد أن تحقق لها نموا اقتصاديا كبيرا بدأ معدل النمو السكاني في التدني، و أصبحت الدول المتقدمة العريقة في التقدم الاقتصادي من حيث معدل المواليد، أي أن حل مشكلة السكان يأتي في سياق حل مشكلة التخلف و ليس هناك ما يشير إلى أن حل مشكلة السكان هو شرط أساسي للتنمية الاقتصادية.

ب- أنه من التفاؤل لو اقتنع كل الأفراد في دولة ما بأهمية تحديد النسل فإن أثر ذلك لن نلمسه قبل مرور وقت طويل يصل إلى 50 سنة (جيلين على الأقل)، و بالتالي فإن هذه الدول سوف تعاني بالضرورة من زيادة الحجم المطلق لسكانها في خلال مراحل تنميتها الاقتصادية و من ثم يكون من الأجدى لها أن تتعامل مع الزيادة السكانية كمتغير خارجي و أن تركز في سياستها على نوعية السكان من خلال الاستثمار في التعليم وفق خطة تناسب احتياجات التنمية الاقتصادية أي أن مشكلة الدول الفقيرة هي التعامل مع الزيادة السكانية بطريقة تتضمن تخصيصها أفضل تخصيص ممكن و رفع مستوى أداءها الإنتاجي و مستوى تكوينها الصحي و الخلقي و غرس أسس الولاء و القدرة لدى شبابها بدلا من تعميق الشعور بالفشل و الإفراط في الإنجاب الأمر الذي يلفت الانتباه إلى المشاكل و مجالات أقل أهمية في مجال التنمية الاقتصادية.

ج- للحكم بنجاح أو فشل سياسة تنظيم الأسرة فإنه لا يجب أن نأخذ معدل الزيادة السكانية كمعيار لتحديد فاعلية السياسة و لكن يجب أن نقارن هذا المعدل بالمعدل الذي كان يمكن أن يسود في ظل غياب مثل هذه السياسة. فمثلا ماهو حجم السكان الذي كان متوقعا لو أن كل فرد في هذا البلد أنجب عددا من الأطفال يساوي نفس العدد الذي أنجبه والده أو جده. فلو كان هذا الحجم مثلا هو 80 مليون نسمة و أن الحجم الفعلي الآن هو 50 مليون نسمة فإن سياسة ترشيد أو ضغط النسل تكون قد نجحت في خفض السكان بحوالي 30 مليون نسمة. من هذا المنطلق يمكن أن يخطط لبرامج تحديد النسل بوضع تصور للسكان في ظل المعدلات السائدة، و تصور معين لحجم السكان الذي يتناسب مع إمكانياتنا و بالتالي يكون المعدل المرغوب فيه للزيادة السكانية هو الهدف الذي تنصب عليه سياسة جهاز تنظيم الأسرة علما بأن النزول بمعدل المواليد لن يتم خلال يوم و ليلة و لكن خلال وقت يطول أو يقصر وفقا لمختلف العوامل الاجتماعية و الدينية و الثقافية و الاقتصادية مثل هذه العوامل تكون هي أهداف سياسة تنظيم الأسرة.

3. الدراسات السابقة:

1.3. دراسة عن العلاقة بين السكان و التنمية:

كان ثمة تساؤل في كثير من البحوث عما إذا كان نمو السكان يقيد أو يعزز النمو الاقتصادي أو كان له أي تأثير عام على الإطلاق. و في مناقشة أخرى في الموضوع طرح السؤال عما إذا كان النمو الاقتصادي شرطا مسبقا أو نتيجة لاحقة للنمو الديموغرافي البطيء.

أجريت في عام 1986 دراسة عن العلاقة بين السكان و التنمية قام بها المجلس القومي للبحوث في الولايات المتحدة، انتهت إلى استنتاج أن النمو السكاني، على الرغم من تأثيره الهام على صعيد الأسرة، ليس له تأثير على النمو الاقتصادي العام، و بدا أن ذلك هو القول الفصل في خلاف قديم.

و لكن دراسة المجلس القومي للبحوث لم تملك كل الأدلة. فهي استعملت بيانات من الستينيات و السبعينيات، حين كان العديد من البلدان لا يزال في مرحلة مبكرة نسبيا من "التحول الديموغرافي" من معدلات عالية إلى معدلات منخفضة للولادات و الوفيات،

و حين كان التخطيط المركزي يمنع بعض البلدان من الاستفادة القصوى من ديناميات سكانية مؤاتية. و واصلت الدراسة الاعتماد على تحليلات لمجموع النمو في السكان و في التنمية الاقتصادية.

البيانات الأفضل تؤدي إلى افتراضات أفضل: نظر المجتمع العلمي إلى المسألة مرة أخرى في التسعينيات. و في ذلك الحين أصبح من الممكن استخدام بيانات عن فترات أطول تقدم أثناءها التحول الديموغرافي في كثير من البلدان. و في هذه المرة كان الاستنتاج مختلفا. و الأهم هو أن الباحثين أدركوا أن التحول الديموغرافي انعكس في تغيرات في الهيكل العمري للسكان- حيث ازداد العمر المتوقع و هبطت الخصوبة- و ليس فقط في انخفاض معدلات النمو الإجمالي.[1]

2.3. دراسة أريزب و آخرون عن السكان و التنمية[2]:

تهدف هذه الدراسة إلى إعادة النظر في الصلة بين السكان و البيئة فهي بذلك تدرس وتحدد الصلة بين السكان و التنمية على المستوى الفردي.

و على الرغم من التقدم العلمي في كثير من العلوم إلا أن الجدال حول العلاقة الدولية بين السكان و التنمية لم يتقدم كثيرا في العشرين عاما الماضية. و يبقى هذا الجدال بين موقعين مضادين لكل منهما جذوره في فهم علمي جزئي للمشكلة و يذهب إحدى هذه الاتجاهات إلى أن الزيادة السكانية تمثل تهديدا أساسيا للبيئة و ذلك لمحدودية موارد العالم، أما الاتجاه الآخر فيرى أن الابتكار الإنساني Human creativity مستمر لإيجاد حلول من خلال التكنولوجيا و لاستغلال أفضل للموارد و قدرات العالم ، لقد وقع الاتجاهان في دائرة الجدال الذي ركز على التفسير السببي الأوحد و لا يبشر بالأمل في الوصول إلى تفهم لحقيقة التفاعل المركب بين السكان و البيئة.

---

[1] عبد الله عطوي ، السكان و التنمية البشرية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ،بيروت ، 2004 ، ص 193

[2] مصطفى خلف عبد الجواد، علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 44-45.

3.3. دراسة حديثة تحذر من فشل جهود التنمية بسبب النمو السكاني في اليمن[1]:

كشفت هذه الدراسة عن انخفاض نسبة النمو الاقتصادي إلى مستوى اقل من النمو السكاني البالغ 3,0 بحلول العام 2007.

وأوردت الدراسة أنه بحسب التقديرات المتوفرة فإن معدل النمو الاقتصادي الفعلي بلغ 3,8% في عام 2006م ويقدر له أن ينخفض (حسب تقديرات صندوق النقد الدولي) إلى حوالي 2,6% لعام 2007م بينما المستهدف للعامين المذكورين في الخطة الخماسية الثالثة (2006-2010) 4,9% و 5,5% على التوالي.

وخلال الخطة الخماسية الثانية (2001-2005م) تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبلغ في المتوسط 4,5% بينما كان المعدل المستهدف في الخطة 5,6% وحذرت الدراسة التي أعدها فريق من الباحثين واستعرضت في المؤتمر الوطني الرابع للسكان من تدني متوسط دخل الفرد واتساع رقعة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتدهور المستوى المعيشي بسبب اختلال التوازن بين النمو السكاني والاقتصادي. وتظهر نتائج العامين الأولين من الخطة الخماسية الثالثة (2006-2010) فشل جهود التنمية في تحقيق المعدل المستهدف.

توصلت الدراسة إلى أن النمو السكاني المطرد (3%) يشكل أحد التحديات الرئيسية أمام جهود التنمية لتحقيق نمو اقتصادي فعال قادر على تخفيض مستويات الفقر والبطالة وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان.

وأكد الباحثون في دراستهم أن مع زيادة النمو السكاني الذي أصبح مؤخرا يفوق النمو الاقتصادي، فإن الدخل المنتج يوزع على أعداد أكبر من السكان الأمر الذي يؤدي الى تناقص وتدهور لمستوى معيشة السكان، وارتفاع معدلات الإعالة الاقتصادية وبالتالي زيادة الاستهلاك وتناقص الموارد المتاحة والادخار والاستثمار. وكذلك يصبح الإنفاق غير الكفء على الصحة والتعليم غير فعال في تنمية الرأسمال البشري. وتعتبر الخصوبة الكلية العالية (6,1 طفل لكل امرأة) السبب الرئيسي لارتفاع النمو

[1] عصام السفياني، دراسة تحذر من فشل جهود التنمية بسبب النمو السكاني، المؤتمرنت، 2007.

السكاني وتساهم، ضمن عوامل أخرى، في إعاقة جهود التنمية في التخفيف من الفقر والبطالة.

ولفتت الدراسة إلى أن استمرار اختلال التوازن بين النمو السكاني المطرد والنمو الاقتصادي المتواضع لا يساعد جهود التنمية بلوغ المعدلات المستهدفة للخصوبة (5,6 طفل) ونمو السكان (2,8%) في نهاية خطة التنمية (2006–2010) الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى استمرار حالة اختلال التوازن بين نمو السكان المطرد والنمو الاقتصادي المتواضع.

وتعتبر اليمن واحدة من البلدان التي تتصف بانخفاض مستوى التنمية البشرية بها حيث تحتل المرتبة رقم 148 من أصل 174 بلدا من حيث دليل التنمية البشرية. وتزايدت مستويات الفقر في اليمن بشكل مستمر حيث ارتفعت من 19% في عام 1992م إلى 34% في عام 1999، وذلك حسب نتائج مسوحات الفقر للأعوام المذكورة وتشير التقديرات لعام 2005م بأن نسبة الفقر بلغت 35% وهذا التزايد في مستويات الفقر له علاقة بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

وتسعى اليمن إلى تحقيق الهدف العام للألفية وذلك بتخفيض نسبة الفقر بواقع 50% من معدله الحالي (35%) حيث تحقيق أهداف الألفية الثالثة في اليمن يحتل أهمية كبرى سواء على مستوى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية او السياسات السكانية. ويتطلب بحسب الدراسة هدف توفير التعليم الأساسي بحلول عام 2015 رفع معدل الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي الذي سجل 60% عام 2005 خفض معدل الوفيات بين الأطفال إلى الثلثين بحلول عام 2015 مقارنة بمعدله لعام 2005م الذي سجل 99 في الألف.

وبناء على المؤشرات الحالية واتجاهاتها أكدت الدراسة انه من الصعب الوصول إلى تحقيق أهداف الألفية بحلول عام 2015م وذلك بسبب استمرار الاختلال بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني الذي يعيق إمكانات الدولة وفرصها في تحقيق تلك الأهداف.[1]

[1] عصام السفياني، المرجع نفسه.

4.3. تحديات النمو السكاني واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء:[1]

في ضوء تناقص الموارد الطبيعية والصراعات المتوقعة حول مصادر المياه تبرز تحديات النمو السكاني كواحدة من أهم المسائل التي يجب أخذها بنظر الاعتبار في خطط التجارة العالمية التي تُعتبر محفزا حيويا للنمو الاقتصادي وتضييق الهوة بين فقراء العالم وأغنيائه، (شبكة النبأ) تستعرض تقريرها الدوري عن آخر مستجدات قضايا التنمية في العالم:

اليمن: نمو السكان 33% وعددهم 50 مليوناً في 2033.

قدرت دراسات حكومية ودولية أن يرتفع عدد سكان اليمن من 21 مليون نسمة حالياً، إلى نحو 50 مليوناً عام 2033، إذا استمر النمو السكاني بمعدل 3,2% سنوياً، ومعدل الخصوبة 6,1 طفل لكل سيدة يمنية.

وأوضحت الدراسات، التي أعدها خبراء في صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلس الوطني اليمني للسكان، أن الزيادة في عدد السكان تفرض احتياجات إضافية مثل تأمين 2,2 مليون فرصة عمل، فيما سيبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي 14,7 مليون طالب و طالبة، يحتاجون إلى 490 ألف مدرس. وأظهرت أن القطاع الصحي سيحتاج إلى أكثر من 16 ألف طبيب وطبيبة.

وعلى صعيد الموارد الطبيعية، فإن اليمن سيحتاج إلى 8392 مليون متر مكعب من المياه الإضافية، فضلاً عما ستفرضه احتياجات الطاقة والأمن وغيرها. بحسب (الحياة).

وفي حال انخفاض معدل الخصوبة إلى 3,3 للمرأة الواحدة بحلول عام 2020، وفقاً للإستراتيجية الوطنية للسكان، توقعت أن يصل عدد سكان اليمن إلى 43 مليون نسمة.

ويؤكد خبراء يمنيون أن النمو السكاني السريع يعيق جهود الحكومة في مكافحة الفقر والبطالة، وقد يشكل تهديداً للاستقرار الاجتماعي.

[1] صباح جاسم، قضايا التنمية: تحديات النمو السكاني و اتساع الهوة بين الفقراء و الأغنياء، شبكة النبأ، 16 /2008/02، الصفحة الرئيسية.

وأفادت دراسة أعدها المجلس اليمني للسكان، أن نسبة نمو الناتج المحلي بين عامي 2001 و2007، جاءت من دون الخطط الحكومية، وبلغ 4,5% بين عامي 2001 – 2005 بدلاً من 5,6% المستهدفة، وفي عامي 2006 – 2007 لم تتجاوز 3,8 و2,6% على التوالي، على رغم أن الخطة الخماسية توقعت أن تصل إلى 4,9 و5,5% في السنوات المذكورة.

وأوضحت الدراسة، أن النمو الطبيعي للسكان يصل إلى حوالى 700 ألف سنوياً، يحتاجون إلى رعاية طبية وتعليم، فالنمو السكاني يضع ضغوطاً كبـــيرة على موارد البلاد. وإذا بقي الوضع على ما هو عليه، فلن تتمكن الدولة من استيعاب مطالب سكانها.

ووفقاً للمجلس الوطني للسكان، يعاني 45,3% منهم من الأمية، في حين لا تتجاوز نسبة الانخراط في المدارس الابتدائية 62,5%، في بلد لا تتجاوز أعمار 45% من سكانه الخامسة عشرة.

وتظهر بيانات المجلس أن خدمات الرعاية الصحية لا تغطي ســـوى 50% من السكان. فيما تصل نسبة الوفيات بين الأطفال إلى 77,2 لكل ألف مولود.

ووفقاً للإستراتيجية الوطنية للسكان والتعليم والتواصل (2005 –2010)، التي أعدها المجلس، ينتشر سكان اليمن في أكثر من 11 ألف تجمع حضري وقروي، 25% منهم في المدن، وتبلغ الكثافة السكانية 30 شخصاً للكيلومتر المربع.

5.3. الخلل السكاني وآثاره على التنمية في سورية(دراسة عملية):[1]

الخلل السكاني في القطر العربي السوري، مشكلة هيكلية كثر الحديث عنها في السنوات الأخيرة، ومازالت هذه المشكلة حتى وقتنا الحاضر تتفاقم، وتنذر بمخاطر مصيرية لا حاجة إلى تكرار ذكرها.

وبالرغم من الاهتمام الحكومي والأهلي بموضوع المشكلة السكانية، إلا أن الإجراءات العملية عجزت عن إيقاف تفاقم الخلل السكاني، ومن أهمها جيش البطالة

[1] طلال عبد المعطي مصطفى، أسباب الخلل السكاني وآثاره على التنمية في سورية (دراسة عملية)، منتدى الموسوعة الجغرافية، 2009.

المتزايد من الشباب ونشوء نمط من الأعمال الهامشية، وانتشار العشوائيات في مجالات البناء والخدمات المتنوعة وما أكثرها حول المدن..!

وبينت الدراسة بعد استعراضها إحصائيات قوة العمل للسنوات 1983-1994-1996 في ظل معدل نمو سنوي متوسط للسكان 2,9% ازدياد قوة العمل الناجمة عن ازدياد عدد السكان، وتزايد نسبتها بالنسبة للذكور والإناث، بالإضافة إلى تزايد أعداد الباحثين عن العمل نتيجة تزايد معدلات النمو السكاني، وبخاصة في الحضر، إذ لا تزال القطاعات الإنتاجية في المدن غير قادرة على استيعاب الزيادة في الطلب على سوق العمل الناجم عن الزيادة السكانية والهجرة من الريف.

خلاصة الفصل:

تبين لنا مما سبق أن التنمية المستدامة من خلال أبعادها و مؤشراتها الاجتماعية تهتم بالمشكلة السكانية و تعتبرها أمرا مكلفا يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات على توفير الخدمات و يحد من التنمية و بالتالي فهي تدعو الدول بضرورة بذل مجهودات كبيرة لتحقيق تقدم في سبيل تثبيت النمو السكاني.

كما أن التوزيع غير الأمثل للسكان يظهر خطورة كبيرة على المناطق الحضرية بتركيز النفايات و المواد الملوثة التي تضر بصحة السكان و تدمر النظم الطبيعية المحيطة.

كما تعتبر التنمية المستدامة معدل النمو السكاني مؤشرا يدل على الجهود المبذولة من قبل الدول من أجل تحقيق توازن بين هذا المؤشر و معدل النمو الاقتصادي لأن حصول ارتفاع في معدل النمو السكاني أكبر من معدل النمو الاقتصادي ينتج عنه خلل يولد مشاكل اقتصادية و اجتماعية يصعب حلها.

الفصل الثانـي:

النمو السكانـي و تأثيره على التنمية المستدامة في العالم

تمهيد:

تنعكس ظاهرة النمو السكاني على البيئة بمضاعفات خطيرة تضعها في مطلع أسباب اضمحلال البيئة، وتدهورها فهي سبب رئيس لظواهر تردي البيئة كاستنزاف الموارد، والتلوث، وتغير معالم البيئة، واضطراب توازنها، ونقص الغذاء، والفقر والأمية، وهي أساس معضلة التنمية المستدامة.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

أولا: النمو السكاني في العالم (التعريف، التطور، العوامل، الزخم السكاني، الأنماط العالمية، توزيع السكان، السياسة السكانية في العالم)

ثانيا: تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (السكان و الاقتصاد الكلي و الفقر، أنماط الاستهلاك التبديدي، النمو السكاني و الأمن الغذائي، فقر الدخل و النمو السكاني)

ثالثا: تأثير النمو السكاني على البيئة (النمو السكاني و المياه، انبعاثات غازات الاحتباس الحراري و تغير المناخ، الغابات والموئل و التنوع البيولوجي).

أولا: النمو السكاني في العالم:

1. تعريف النمو السكاني و التغير السكاني و أهميته:

1.1. تعريف النمو السكاني:

نستطيع تعريف النمو السكاني في المجتمع بأنه اختلاف حجم السكان في مجتمع ما عبر الفترات الزمنية المختلفة بسبب الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة. و نقصد بالزيادة الطبيعية هنا، ذلك الفائض في عدد المواليد بالنسبة للوفيات بين السكان في فترة زمنية معينة.[1]

2.1. تعريف التغير السكاني:

يعتبر التغير السكاني أشمل من النمو السكاني، ويقصد به ما يلي : مع توالي حالات الميلاد والوفيات والانتقال فإن العدد الإجمالي السكاني كما يمكن أن تكون تكوينات السكان وبنيتهم.....في منطقة قد تتغير بالزيادة أو النقصان .[2]

3.1. أهمية النمو السكاني :

يعدّ النمو السكاني في العالم أبرز الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث، حيث يمثل تحديا مهما للبشرية و خاصة بالنسبة للشعوب النامية التي يتزايد سكانها بمعدل كبير على معدل التزايد في النمو الاقتصادي فيها وعلى إمكانية توفير الغذاء لسكانها في ظل هذه الظروف الراهنة، ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية، وهي الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها، ولذلك فإن دراسة النمو السكاني القائم غلى أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات بمستواها نفسه.

---

[1] أحمد خليفي، مرجع سابق ، ص12 .

[2] دليل السكان، POPULATION HAND BOOK، مكتب مرجع السكان، واشنطن، 1980، ص 36.

كما أن دراسة النمو السكاني تمثل أهمية كبيرة في كونها تشكل المدخلات الرئيسة للتخطيط بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعتمد عليه تخطيط سوق العمل والتخطيط التعليمي من حيث معرفة عدد الطلاب في المراحل المختلفة وما يتطلبه ذلك من مدرسين مبان مدرسية، كما يساعد على وضع تقديرات لحاجة المجتمع من حيث الخدمات الصحية أو البيئية مثل الكهرباء والماء .

ولا تقتصر أهمية النمو السكاني على مستوى التخطيط الكمي بل يمتد إلى مستوى تخطيط المشاريع خاصة المشاريع الإنتاجية والاستهلاكية.

وتساعد دراسة النمو السكاني في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية في مناطق معينة من المجتمع مثل التلوث والازدحام وما يترتب عليه من مشكلات مثل ارتفاع أنماط الأراضي والمساكن والبطالة والزحف العمراني على المناطق الزراعية، وهو بالتالي يعطي إنذارا مبكرا لمتخذي القرار أو المخططين لإعداد سياسات وإجراءات وقائية لتفادي حدوث تلك المشكلات.

وبناءا على ما تقدم يظهر لنا أن دراسة النمو السكاني تعد هامة ليس للديموغرافي فحسب، بل وللمختصين في العلوم الإنسانية والتطبيقية مثل الهندسة والزراعة وطب المجتمع.[1]

2. تطور النمو السكاني في العالم:

شهد القرن العشرون زيادة غير عادية في عدد سكان العالم من 1,6 بليون نسمة إلى 6,1 بليون نسمة، وحدثت 80 % من هذه الزيادة منذ عام 1950 (الشكل رقم 1). وتسبب في حدوث هذه الزيادة السريعة للسكان الانخفاضات الكبيرة في معدلات الوفيات وخاصة في المناطق الأقل نموا التي ارتفع فيها متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بما يزيد على 20 عاما خلال النصف الثاني من القرن. ونتيجة لذلك، زاد عدد سكان العالم مرتين ونصف المرة تقريبا منذ عام 1950، وبلغ معدل النمو العالمي ذروته وهي 2,04 % في السنة خلال أواخر الستينيات. وفي أواخر الثمانينيات كانت الزيادات التي تضاف إلى عدد السكان سنويا وقدرها 86 مليون نسمة هي الأكبر على

[1] موسى سمحة ،جغرافية السكان ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،القاهرة، 2008 ،ص 207 –208.

مدى التاريخ. وقد أضاف العالم البليون الأخير إلى إجمالي سكانه خلال فترة اثنتي عشرة سنة فقط (من 1987 إلى 1999) وهي أقصر فترة في التاريخ لزيادة سكانية قدرها بليون نسمة.[1]

فمجمل سكان العالم يعبر عن عدد السكان على قيد الحياة والذين يعيشون على كوكب الأرض في زمن معين. حيث أن آخر الإحصاءات تشير إلى بلوغ عدد سكان العالم 6,793 بليون نسمة و ذلك في الفاتح من جانفي 2010.

في عام 2007 زاد عدد سكان العالم زيادة قدرها 4 ولادات في الثانية، أي 221000 شخص في اليوم و هو ما يعادل الفرق بين عدد المواليد و المقدر بـ365000 نسمة وعدد الوفيات و المقدر بـ 144000 نسمة في اليوم.

إلا أن نمو سكان العالم انخفض بشكل واضح مع انخفاض معدلات الخصوبة. ففي الفترة بين 1965-1970 و 2000-2005 انخفض معدل الخصوبة في العالم من 4,9 مولود إلى 2,7 مولود لكل امرأة. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو الراهن يبلغ 1,2% سنويا، وأن صافي عدد الأفراد الذين يضافون سنويا إلى سكان العالم يبلغ 77 مليون نسمة. ورغم الانخفاض الحاصل في معدل الخصوبة ووصولها إلى مستويات معتدلة نسبيا، إلا أن عدد المواليد في ازدياد نتيجة لنمو عدد النساء في سن الإنجاب. وفي الفترة 1965-1970 كان المعدل السنوي المتوسط لعدد المواليد في أقل المناطق نموا يبلغ 101 مليون نسمة، أما الآن فيقدر هذا العدد بحوالي 120 مليون نسمة.

ومن المتوقع أن يستمر عدد سكان العالم في النمو (الجدول رقم 1). واستنادا إلى معامل الخصوبة المتوسط، الذي يفترض وجود خصوبة بمعدل إحلال قدره 2,1 طفلا للمرأة، يتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9 بلايين نسمة في عام 2043 و9,3 بليون نسمة في عام 2050. غير أن حجم السكان على المدى الطويل حساس للحيودات الصغيرة في مستويات الخصوبة. فعلى سبيل المثال، يسفر معامل الخصوبة المنخفضة حيث تقل الخصوبة بمقدار نصف طفل عن معامل معدل الخصوبة المتوسط، عن

[1] أحمد سامي الدعبوسي، التنمية و السكان، دار أجنادين للنشر و التوزيع، ط1، الرياض، 2007، ص 23 .

انخفاض في عدد السكان إلى 7,7 بليون نسمة في عام 2050. وعلى النقيض من ذلك، يؤدي سيناريو للخصوبة المرتفعة يفترض معدل خصوبة يزيد بمقدار نصف طفل عن معامل معدل الخصوبة المتوسط إلى زيادة عدد السكان إلى 10,9 بليون نسمة في عام 2050 (الشكل رقم 1).

الجدول رقم (1)

يوضح المعالم الأساسية لسكان العالم

السكان	السنة
بلغ عدد سكان العالم	
بليون نسمة واحد	في 1804
بليونا نسمة	في 1927 (بعد 123 سنة)
3 بلايين نسمة	في 1960 (بعد 33 سنة)
4 بلايين نسمة	في 1974 (بعد 14 سنة)
5 بلايين نسمة	في 1987 (بعد 13 سنة)
6 بلايين نسمة	في 1999 (بعد 12 سنة)
ويمكن أن يصل عدد سكان العالم إلى	
7 بلايين نسمة	في 2012 (بعد 13 سنة)
8 بلايين نسمة	في 2026 (بعد 14 سنة)
9 بلايين نسمة	في 2043 (بعد 17 سنة)

المصدر: أحمد سامي الدعبوسي، نفس المرجع، ص 7.

الشكل رقم (1)

يوضح عدد سكان العالم المقدر والمتوقع حسب معامل الإسقاط للفترة 1950-2050

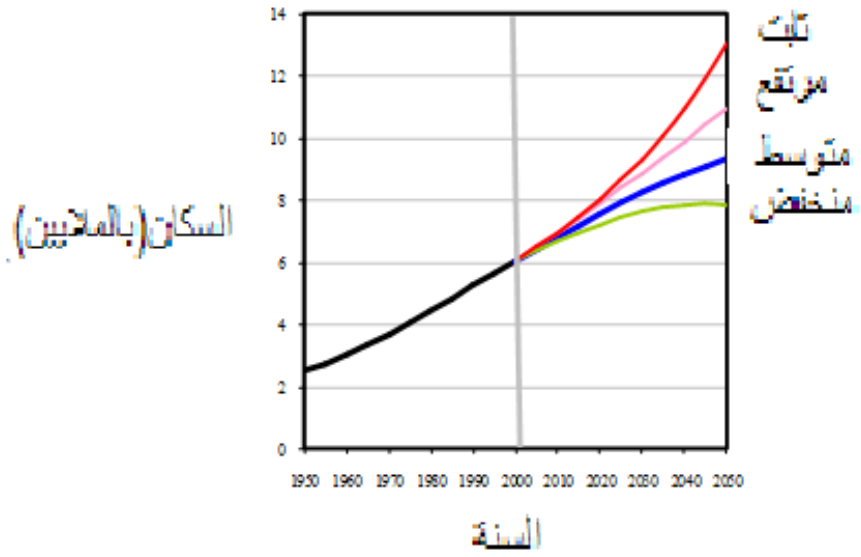

المصدر: أحمد سامي الدعبوسي، نفس المرجع، ص 8

ونظرا إلى أن مناطق العالم تختلف في مراحل تحولها من المعدلات العالية إلى المعدلات المنخفضة للوفيات والخصوبة، تختلف أيضا مسارات النمو التي تتبعها، مما ينجم عنه وجود تحولات مهمة في التوزيع الجغرافي للسكان. ففي عام 1950، كان 68% من سكان العالم يقطنون المناطق الأقل نموا، وفي الوقت الحاضر يقطن 80% من سكان العالم تلك المناطق. ومن جملة الإضافـــة السنوية إلى سكان العالم وعددها 77 مليون نسمة، يعيش 97% في المناطق الأقل نموا.

كما أن أثر الهجرة الدولية على النمو السكاني في المناطق الأكثر نموا آخذ أيضا في الزيادة. فصافي عدد المهاجرين الذين امتصتهم اقتصادات السوق الغربية في الفترة بين عامي 1970 و 1995 وعددهم 35 مليون نسمة يمثلون 28% من مجمل نموها السكاني، في حين أدت خسارة هؤلاء المهاجرين إلى تخفيض النمو السكاني في باقي أنحاء العالم بأقل من 2%. وعلى النطاق العالمي، ارتفع عدد الأشخاص الذين انتقلوا إلى دولة أخرى إلى أكثر من 125 مليون مهاجر.

وثمة اتجاه سكاني حيوي آخر ذو صلة يتمثل في عملية التمدين. فبينما كان 30% من سكان العالم في عام 1950 يعيشون في مناطق حضرية، فإن نسبة هؤلاء زادت إلى 47% بحلول عام 2000. ويتوقع أن يصبح عدد سكان الحضر مساويا لعدد سكان الريف في عام 2007. ومع تزايد عملية التمدين، أصبحت المدن الضخمة أكثر عددا وزادت أحجامها إلى حدود كبيرة. وبدأ عدد سكان الريف بالتناقص في المناطق الأكثر نموا قبل عام 1950 بفترة طويلة؛ وعلى العكس من ذلك تضاعف عدد سكان الريف في المناطق الأقل نموا فيما بين السنوات 1950 و 2000. [1]

الجدول رقم (2)

يوضح إعادة توزيع عدد سكان العالم

المنطقة	النسب المئوية من عدد سكان العالم	
	1980	2100
أفريقيا	11	26
جنوب آسيا	31	39
شرق آسيا	27	16
أمريكا اللاتينية	8	8
أوربا	11	5
أمريكا الشمالية	6	3
الاتحاد السوفييتي	6	3
مجموع عدد سكان العالم	4,453	11,195

المصدر: افيريت هاجن، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988، ص 417.

[1] شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، السكان و البيئة و التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 9.

3. عوامل النمو السكاني:[1]

يتحدد معدل نمو السكان عموما بعوامل ثلاثة هي :

1. الخصوبة
2. الموت
3. الهجرة

وبمعنى آخر، فإن نمو السكان هو دالة في المواليد والوفيات والتنقلات، وفيما يلي نوضح أهمية كل عامل منها.

1.3. الخصوبة:

يشير اصطلاح خصوبة السكان إلى ظاهرة الإنجاب في أي مجتمع سكاني وهي تختلف عن ظاهرة القدرة على التوالد التي تشير إلى المقدرة الطبيعية على حمل الأطفال، ويتم التعبير عن ظاهرة الخصوبة كميا بعدد المواليد الأحياء، ولذلك فإن هذه الظاهرة تختلف من مجتمع لآخر ومن مكان لآخر بل وفي نفس المجتمع من طبقة أو مجموعة سكانية لأخرى وذلك نتيجة اختلاف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسساتية عموما.

ويمكن قياس الخصوبة عدديا من خلال عدد من المقاييس لكل منها مزاياه وعيوبه. ومن أهم هذه المقاييس نجد:

أ- معدل المواليد الخام:

وهو من أبسط مقاييس الخصوبة ويحسب كالأتي :

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد أحياء خلال فترة معينة}}{\text{عدد السكان الإجمالي خلال نفس الفترة}} \times 1000$$

[1] كامل بكري ،محمود يونس ،عبد النعيم مبارك،الموارد واقتصادياتها ،دار النهضة العربية ،بيروت 1986، ص 316.

وعادة تكون هذه الفترة سنة فيكون المعدل سنويا، وإن كانت بعض الإحصاءات الحيوية في العديد من الدول تسمح بنشرها لفترات أقل (نصف سنوية أو فصلية أوشهرية) .ويوصف هذا المعدل بأنه خام «CRUDE» لأنه لا يأخذ في إعتباره التركيب السكاني المختلف من حيث العمر أوالجنس أو غير ذلك من الخصائص الديموغرافية، وهذا يعد من عيوبه. غير أن من أهم مزاياه هو سهولة حسابه وعدم تطلبه للكثير من البيانات.

ب- <u>معدل الخصوبة العام :</u>

يتم في هذا المقياس تلاقي أحد عيوب المقياس السابق (المعدل الخام) .ففيه يتم نسبة العدد السنوي للمواليد الأحياء إلى إجمالي عدد الإناث في سن الحمل (15 -49 عام) وليس إلى إجمالي عدد السكان .أي أننا نستبعد من المقام معدل المواليد الخام عدد الذكور وعدد الإناث خارج سن الحمل الطبيعي أي أن :

$$\text{معدل الخصوبة} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال فترة معينة}}{\text{عدد الإناث في مرحلة العمر (15 - 49) خلال نفس الفترة}} \times 1000$$

ج- معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة:

يعدّ أدق من المقياسين السابقين وذلك لأن عدد المواليد يختلف بإختلاف أعمار الأمهات بدرجة كبيرة. ولذلك نجد في هذا المقياس الجديد أننا ننسب عدد المواليد لأمهات في أعمار معينة إلى عدد الإناث في كل فئة عمرية وعادة تكون الفئة خمسية (أي خمس سنوات). ومن ثم يحسب هذا المعدل كالأتي :[1]

[1] كامل بكري ،نفس المرجع، ص 317-318

$$\text{معدل الخصوبة النوعية الخاصة} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال السنة للإناث الوالدات في فئة عمرية}}{\text{عدد الإناث في نفس فئة العمر خلال نفس السنة}} \times 1000$$

د- معدل الخصوبة الكلية:[1]

يرتبط بمعدل الخصوبة الخاصة، وهو مجموع معدلات الخصوبة الخاصة للمرأة الواحدة (أو لألف امرة) مضروبا في طول الفئة العمرية (خمس سنوات مثلا). وهو بهذا يمثل في الواقع متوسط عدد المواليد الذين يمكن أن تنجبهم المرأة الواحدة طوال سنوات قدرتها على الإنجاب، وحسابيا يكون هذا المعدل بالنسبة للمرأة الواحدة:

$$\text{معدل الخصوبة الكلية} = \frac{\text{معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة} \times \text{طول الفئة العمرية}}{1000}$$

وبالطبع إذا لم تقسم على 1000 تحصل عى معدل الخصوبة الكلية لكل (1000) إمرأة.

والجدير بالذكرأنه من الملاحظ في الوقت الحاضر أن معدلات المواليد تميل بصفة عامة إلى الانخفاض سواء في الدول المتقدمة أو في العديد من الدول النامية وذلك بسبب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده هذه الدول من ناحية، وإلى انخفاض معدلات الوفيات وإرتفاع المعدلات المتوقعة للحياة من ناحية أخرى. وكذلك نلاحظ أن الدراسات الديموغرافية تشير إلى أنه بالرغم من زيادة عدد المواليد الذكورعن الإناث إلا أن نسبة الوفيات بين الذكور تميل إلى تعديل هذا الاختلاف بحيث يبدو كما لو أن هناك توازنا طبيعيا بين عدد الإناث و الذكور.

[1] فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985، ص 141.

2.3. الوفيات:[1]

يعتبر المحدد الثاني لنمو (تغير) السكان. و يدعي البعض أن أثر هذا العامل لا يظهر فقط في تغير حجم السكان بل في تركيبهم كذلك خصوصا التركيب العمري. و من هنا فإن التحكم في الوفيات يلقي قبولا أكثر مما يلقاه التحكم في الخصوبة. و قد شهدت معدلات الوفيات منذ أواخر القرن الماضي هبوطا مستمرا خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تقدم وانتشار الخدمات و الرعاية الصحية و الطبية ليس فقط في الدول المتقدمة بل وفي العديد من الدول النامية أيضا. و ترتفع معدلات الوفيات عموما بين الأطفال و لو أن هناك ميلا متزايدا نحو انخفاض هذه المعدلات في الآونة الأخيرة حيث بلغت معدلا يتراوح بين 20 إلى 150‰ بعد أن كانت حوالي 250‰ و بالطبع فإن هذا بحد ذاته يمثل السبب الأكبر في الزيادة الهائلة في السكان في الوقت الحاضر.

و يمكن الحكم على مستوى الوفيات السائد في المجتمع عن طريق عدد من المقاييس الكمية لعل من أهمها:

أ- معدل الوفيات الخام:

و هو أكثر المقاييس شيوعا و أسهلها حسابا حيث:

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات المسجلة خلال فترة زمنية}}{\text{إجمالي عدد السكان خلال نفس الفترة}} \times 1000.$$

ولكن يعاب على هذا المقياس أنه يخلط بين مجموعات سكانية كثيرة و لا يميز بينها بحيث قد يؤدي الاعتماد عليه إلى الوصول إلى استنتاجات مضللة.

ب- معدل الوفيات حسب العمر:

وهو معدل يتعلق بكل فئة من فئات العمر حيث ينسب عدد الوفيات التي حدثت فيها إلى إجمالي السكان. و يمكن أن تحسب هذه المعدلات للذكور و الإناث

[1] كامل بكري، نفس المرجع، ص 318-319

فتصبح معدلات عمرية نوعية. و بالطبع فإن فئة الخمس سنوات هي الفئة العمرية الأكثر شيوعا في حساب هذه المعدلات.

$$\text{عدد الوفيات العمرية (النوعية)} = \frac{\text{عدد الوفيات خلال فترة معينة في فئة عمرية(ذكور/إناث)}}{\text{إجمالي السكان خلال نفس الفترة في نفس الفئة العمرية}} \times 1000.$$ [1]

وعادة ما يتم تقسيم معدلات الوفيات العمرية إلى أربع فترات من فترات العمر و هي فترة الرضاعة و فترة الطفولة و فترة العمل و الانجاب ثم الكهولة و الشيخوخة.

ج- معدلات وفيات الرضع:

ويتم حسابه كالآتي:

$$\text{معدل وفيات الرضع} = \frac{\text{عدد حالات الوفاة للأطفال أقل من سنة خلال فترة}}{\text{مجموع عدد المواليد الأحياء خلال نفس الفترة}} \times 1000$$

ويمكن أن يرتبط بهذا المعدل معدلات أخرى فرعية لتحليل الجوانب المنفصلة للوفاة في السنة الأولى من العمر.

د- معدل الوفيات حسب السبب:

يعكس هذا المعدل مستوى الصحة العامة و الأمراض السائدة و تفاوت دورها في الوفيات. و يحسب كالآتي:

$$\text{معدل الوفيات حسب السبب(مرض معين مثلا)} = \frac{\text{عدد الوفيات الناتجة عن هذا السبب خلال فترة}}{\text{إجمالي عدد السكان خلال نفس الفترة}} \times 1000$$

[1] كامل بكري، نفس المرجع، ص 320

وإن كان عادة يتم ضرب النسبة ليس في 1000 بل في 10000 أو 100000 حتى نحصل على رقم معقول نظرا لانخفاض قيمة هذا المعدل السببي بالطبع.

هـ- معدل الوفيات حسب المهنة:

و يتم حسابه كالآتي:

$$\text{معدل الوفيات حسب المهنة} = \frac{\text{عدد الوفيات في مهنة معينة خلال فترة ما}}{\text{إجمالي عدد السكان في نفس المهنة خلال نفس الفترة}} \times 1000$$

و بالطبع يمكن حساب معدل نوعي (ذكور/إناث) لهذا المقياس أيضا.

3.3. الهجرة:[1]

تعد الهجرة كما ذكرنا سابقا العامل الثالث من محددات التغير في حجم السكان. وهي لا تؤثر فقط على حجم السكان و إنما تؤثر في خصائصهم الاقتصادية و الديموغرافية. فنتيجة لعامل الهجرة يعاد تشكيل توزيع السكان في مكان ما بحيث قد يتجه نحو الأفضل إذا كانت هناك نتائج إيجابية قد ترتبت على صافي الهجرة (الفرق بين الهجرة إلى الداخل و إلى الخارج) أو يتجه نحو الأسوأ إذا كانت النتائج سلبية. و لعل من أهم أسباب انتقال السكان من مكان لآخر (هجرتهم) هو عدم رضاهم عن حياتهم في موطنهم الأصلي إما بسبب عوامل اقتصادية أو طبيعية أو سياسية أو اجتماعية أو مؤسساتية بصفة عامة. و يمكن تمييز أساسا نوعين من الهجرة هما:

الهجرة المؤقتة و الهجرة المستمرة و ذلك حسب معيار الاستمرار. كذلك يمكن التمييز بين نوعين من الهجرة حسب معيار المدى و الاتجاه و هما:

الهجرات الدولية حيث تتمثل في الانتقال السكاني من دولة لأخرى و الهجرة الداخلية أو المحلية حيث ينتقل السكان من مكان لآخر داخل حدود نفس الدولة.

والجدير بالذكر أن كلامنا السابق عن الهجرة كان يتعلق بالهجرة الاختيارية. غير أن العالم شهد إلى جانب ذلك نوعا من «الهجرات الإجبارية» أو بالأدق «التهجير

[1] كامل بكري، نفس المرجع، ص 321-322.

الإجباري» حيث يتم نقل السكان من مكان لآخر. و لعل من أشهر أنواع هذا التهجير هو ما تمثل في تجارة الرقيق في القرون الماضية حيث عمل البرتغاليون على جلب الزنوج من إفريقيا في القرن الخامس عشر و السادس عشر إلى أوربا و أمريكا. و إن كانت هذه التجارة قد حرمت دوليا منذ أوائل القرن التاسع عشر.

كذلك من أشهر الهجرات الاختيارية ما حدث من تدفق لليهود على أرض فلسطين حتى تم لهم إقامة دولة يهودية بها. و لم تتوقف الهجرة اليهودية بعد قيام إسرائيل عام 1948 بل تزايد تيار الهجرة اليهودية بعد قيامها بمعدلات كبيرة بفضل التشجيع المستمر و اجتذاب المهارات و القدرات المختلفة للعيش في إسرائيل تحت إغرائهم بالحياة المادية المترفة من ناحية و برجوعهم إلى «أرض المعاد» التي يعدهم «العهد القديم» بها.

و بالنسبة للهجرة الداخلية لعل من أهمها ما يحدث عادة في العديد من الدول من الهجرة من الريف إلى الحضر خصوصا في الدول التي تبدأ بتشييد قطاع صناعي قوي يقود اقتصادها على درب النمو. و هناك العديد من المقاييس الكمية يمكن بها حساب معدلات الهجرة الداخلية لعل من أهمها:[1]

$$\text{أ- معدل الهجرة الوافدة} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000.$$

$$\text{ب- معدل الهجرة المغادرة} = \frac{\text{عدد المهاجرين من المنطقة}}{\text{عدد إجمالي سكان المنطقة}} \times 1000$$

[1] كامل بكري، نفس المرجع، 322-323.

$$\text{ج- معدل الهجرة الصافية} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة – عدد المهاجرين منها}}{\text{جملة عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

$$\text{د- معدل الهجرة الكلية} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى المنطقة + عدد المهاجرين منها}}{\text{إجمالي عدد سكان المنطقة}} \times 1000$$

وبالطبع فهذه المعدلات عامة، و يمكن أن نحسب منها معدلات نوعية تتعلق بأعمار المهاجرين أو نوعهم (ذكر/أنثى) أو مهنتهم... إلخ.

4. الزخم السكاني:[1]

من المفارقات أن عدد سكان أي قطر سوف يستمر في النمو بعد فترة طويلة من إنجاب كل زوجين عددا من الأطفال لا يزيد عما هو ضروري لاستمراريته و تدعى هذه الظاهرة «الزخم السكاني» و هذا يحدث لأن النمو السكاني يمر عبر سكان القطر بشكل موجات، من الأطفال إلى الأبوين المنجبين للأبناء، إلى الكبار، و يمكن إيضاح ذلك عن طريق (الجدول رقم 3).

[1] افريت هاجن، مرجع سبق ذكره، ص 413-414-415.

الجدول رقم (3)

يوضح الزخم السكاني

الجيل	عدد الأطفال	عدد البالغين في سن الإنجاب	عدد الطاعنين في السن	مجموع عدد السكان
1	500	200	150	850
2	500	200	150	850
معدلات وفيات الأطفال تهبط بصورة مفاجئة، يتبنى الآباء معدل تناسل صاف مقداره 1				
3	500	500	150	1150
عدد الطاعنين في السن يزداد				
4	500	500	400	1400
5	500	500	400	1400

المصدر: ايفريت هاجن، نفس المرجع، ص 414.

يستمر النمو السكاني حتى بعد أن يتم التوصل إلى معدل إنجاب صاف مقداره 1.

في الجيل الأول يوجد 500 طفل، و 200 شخص من البالغين في سن الإنجاب و 150 من كبار السن (عدد الطاعنين كثيرا في السن أقل من عدد البالغين) و في الجيل الثاني لا يزال يوجد 200 شخص في سن الإنجاب، إن معدلات الوفاة عالية بحيث أن 300 طفل من الجيل الأول توفوا قبل أن يصبحوا بالغين. و عدد السكان لايزيد، إذ مازال 850 شخصا.

وتحصل بين الجيلين الثاني و الثالث تحسينات عظيمة في العناية الطبية و الصحية، و جميع أطفال الجيل الثاني يكبرون ليصبحوا بالغي الجيل الثالث. و إذا لاحظنا أن جميع الأطفال يكبرون الآن و بما أن ما يقرر بصورة رئيسية، حسبما نفترض، معدل الإنجاب العائلي هو الرغبة في استمرارية العائلة، فإن كل زوجين يهدفان إلى إنجاب طفل واحد، صبي، و لكن بما أنهما لا يستطيعان تحديد جنس نسلهما، و لكي يحصل الزوجان على صبي، يجب أن ينجبا، في المعدل، طفلين، (ليس هذا صحيحا من ناحية إحصائية، لكنه يصلح للإيضاح). يعطي معدل الخصوبة معدل تناسل صاف مقداره 1 أي مواليد تكفي فقط لابقاء عدد السكان ثابتا. و لكن بما أن عدد البالغين في الجيل الثالث أكبر من عددهم في الجيل الثاني، فإن عدد السكان لا يظل

ثابتا لقد ارتفع إلى 1150، و في الجيل الرابع سيرتفع عدد السكان إلى 1400 و يظل بعدها بهذا الحجم، و لكن حجمه لم يستقر إلا بعد جيلين من تحديد الولادة بمعدل تناسلي صاف مقداره 1، و إذا هبطت حالات الولادة بالنسبة لكل عائلة إلى مستوى منخفض عام 1990، فقد لا يهبط النمو السكاني إلى مستوى منخفض إلا عام 2040.

و قد تحدث فيما بعد انتفاخات مؤقتة في الجيل.

لا تحدث في الحالات الواقعية الولادات بحصص متساوية صافية من جيل إلى جيل، فالأجيال تتشابك، فلنذكر في الأجيال 3، 3,5، 4، 4,5 فإذا حدث هبوط هام في معدلات الولادة بين الجيل 3 و الجيل 3,5 فقد يكون الجيل 4 أكبر من الجيل 3,5 و بعدها و حتى و لو هبطت الولادات بالنسبة لكل عائلة في الجيل 4 إلى نفس مستواها في الجيل 3,5 فإن العدد الكلي للولادات قد يكون أكبر، نظرا لعدد الأمهات الأكثر، و عندها قد يرتفع معدل النمو السكاني للمجتمع لمدة جيل، و قد يحدث هذا التأثير الصدوي بحجوم أقل لعدة أجيال.

إن الزخم السكاني قد يزيد النمو السكاني لبعض الوقت بعد هبوط كبير لمعدلات الإنجاب نتيجة لسياسة الوالدين المتعلقة بالموضوع.

5. الأنماط العالمية للنمو السكاني:[1]

تختلف نسبة النمو السكاني من بلد لآخر، لذلك قسم سكان العالم إلى ثلاثة أنماط عامة لنمو السكان تمثلها العلاقات الثلاث الرئيسة للسكان، و هي نسبة المواليد و الوفيات و الهجرة. و قد استخدمت هذه الأنماط بمثابة أدوار مرت بها الحضارة الإنسانية خلال نموها السكاني، لذلك فإن أنماط النمو الثلاث لها بعد زماني و مكاني و هذه الأقاليم هي:

1.5. إقليم النمو السكاني السريع:

يتمثل هذا الإقليم بنمطه السكاني في معظم المجتمعات الزراعية ذات البناء الجماعي القبلي التقليدي أوالريفي التي لم يمر بها التصنيع بعد، و في هذا الإقليم تكون

[1] موسى سمحة، جغرافية السكان، مرجع سبق ذكره، ص 208-209-210.

نسبة المواليد مرتفعة و يقابله ارتفاع في نسب الوفيات، و على هذا فإن حجم السكان يظل ثابتا على وجه التقريب، و السكان في هذا لديهم قابلية للنمو السريع، لذلك فإن الإنخفاض المتوقع في معدلات الوفيات سوف يسمح بارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية.

و يشمل هذا الإقليم جغرافيا أقطار الشرق الأوسط و الهند و الصين و معظم دول أفريقيا و أمريكا اللاتينية، و تعاني هذه المجموعة من الدول ارتفاعا شديدا في كثافة السكان و زيادة الضغط على الموارد الاقتصادية، و بالتالي يصعب رفع مستوى المعيشة لسكان هذه الأقطار على المدى القصير.

2.5. إقليم النمو السكاني المتباطئ:

أدت التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية المستمرة، التي شهدتها القرون القليلة الماضية إلى تغير النمط السكاني مرتين في المجتمعات الغربية أولهما ما يمكن تسميته الدورة الديموغرافية الأولى و تتمثل في النمو السريع للسكان نتيجة لانخفاض نسبة الوفيات، ثم تلتها الدورة الثانية التي تتمثل في انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية نتيجة للانخفاض السريع في نسب المواليد.

و يعد اتجاه نسب المواليد العامل الأساسي للنموالسكاني مستقبلا في المجتمعات ذات التناقص المتوقع في سكانها، و لا شك أن الخصوبة المتناقصة سوف تؤدي حتما إلى تغير في تركيب السكان من حيث السن، إذ ترتفع نسبة متوسطي كبار السن كلما طال أمد الحياة نتيجة استمرار التقدم الصحي، و قد مرت فرنسا بهذا الدور الديموغرافي في الثلاثينات من القرن الماضي.

3.5. إقليم النمو السكاني المعتدل:

يتمثل هذا الإقليم بالأجزاء التي تنخفض فيها نسب الوفيات انخفاضا سريعا مع ارتفاع نسب المواليد، و لقد دخلت الولايات المتحدة ضمن هذا الإقليم خلال الفترة من (1760-1860)، و قد ساهمت الهجرات التي تدفقت إلى البلاد في سرعة نمو سكانها.

و يتمثل هذا الإقليم جغرافيا في روسيا و جنوب شرق أوربا و البرازيل و الأرجنتين، أما التركيب السكاني لمجتمعات هذا الإقليم فهو تركيب شاب، أي يتركز توزيع السكان في الفئات المنجبة التي مازال أمامها فرصا أطول للحياة.

و قد صنفت الأمم المتحدة أنماط النمو السكاني المعمول بها عام 1950 حيث تم تعديله عام 1960 كما يلي:

أ- معدلات الوفيات و الخصوبة المرتفعة، و هذه شائعة في بعض الدول قليلة التقدم مثل أفريقيا المدارية.

ب- معدلات الوفيات ذات الانخفاض السريع و معدلات المواليد المرتفعة، و هذه شائعة في أجزاء عديدة من شرق آسيا و جنوب شرقها.

ج- معدلات الوفيات المتدنية نوعا ما و معدلات المواليد المرتفعة، و تسود هذه المعدلات في أمريكا اللاتينية المدارية، حيث تزيد معدلات النمو على 3% سنويا.

د- معدلات الوفيات المتدنية و معدلات المواليد المنخفضة كما هو في تشيلي و كوبا و سيلان.

هـ- معدلات الوفيات و المواليد المتذبذبة كما في معظم أوربا و اليابان و أمريكا الشمالية.

6. توزيع السكان:

تهتم الدراسات الحديثة للسكان بالعوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر في نمو السكان أي في نسبة المواليد و الوفيات، بالزيادة أو النقص، سواء أكانت هذه العوامل طبيعية أو اجتماعية.

فمن العوامل الطبيعية التي يمكن أن تتدخل في نمو السكان خصوبة الأرض أو جدبها ووفرة الأمطار أو قلتها وحدوث الزلازل و البراكين، كما أن هناك من العوامل الاجتماعية ما تتدخل أيضاً في نمو السكان كالزواج و مدى انتشاره في المجتمع و القيم الموجودة فيما يختص بإنجاب الأطفال، ومدى انتشار وسائل ضبط النسل، و توزيع السكان بين فئات السن و الجنس.

و سنتعرض الآن لبعض هذه العوامل و التي نجد أن لها أثراً مباشراً أو غير مباشر في النمو السكاني زيادة أو نقصاً.

1. التركيب السكاني من ناحية النوع، أي ذكر أو أنثى.
2. التركيب السكاني من ناحية العمر.

3. التركيب السكاني من الناحية الاجتماعية أي إلى متزوجين، ومطلقين و أرامل و عزاب.
4. توزيع السكان إلى الريف و الحضر.
5. مدى انتشار وسائل منع الحمل بين السكان.
6. تركيب السكان من حيث طبيعة المهنة.
7. الحروب و أثرها على السكان.

1.6 التركيب السكاني من ناحية النوع:

إن نسب الذكور جد متقاربة في مجموع سكان العالم ترتفع قليلا عن 1 عند الولادة (أي بزيادة 4 إلى 6% من مواليد الذكور) ثم تنخفض ابتداء من بلوغ سن الرشد إلى أن تصل إلى أخفض نسبة ضمن فئات الشيخوخة في البلدان المتقدمة حيث أن معدل مدة الحياة و امتداد الأجل ترتفعان جدا.[1]

تختلف نسبة الذكور إلى الإناث من بلد إلى آخر، فقد تتساوى تقريباً كما هو الحال في الجزائر، وقد تزيد نسبة الذكور عن الإناث كما هو الحال في بلاد كتركيا و الأردن و سوريا وقد تزيد نسبة الإناث عن الذكور كما هو الحال في دول غرب أوربا.[2]

وهناك عديد من العوامل التي تؤثر في اختلاف هذه النسبة من بلد لآخر و أهمها:

أ- الهجرة الخارجية فعادة تكون أغلبية المهاجرين من الذكور أو على الأقل في المراحل الأولى من الهجرة.

ب- الحروب، فمن الواضح أن الحروب لها أثرها في زيادة نسبة الإناث و ذلك لأنه عادة ما يجند الشبان و يكونوا أكثر تعرضاً للقتل من المدنيين.

ج- الهجرة الداخلية: فهجرة الشبان من الريف إلى الحضر للبحث عن العمل تزيد أحيانا نسبة الإناث و ذلك لوجود صناعات تستدعي تشغيل فتيات بنسبة اكبر من تشغيل الرجال.

---

[1] بيار جورج، السكان و الاستطانة، ترجمة جيلالي صاري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 15.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

وازدياد عدد الذكور يؤثر على معدل نمو السكان وذلك إذا وجدنا أن عدد الذكور أكبر من الإناث فإن هذا يعني انخفاض نسبة المتزوجين من الذكور بالنسبة لمجتمع تكون فيه نسبة الإناث أعلى.

كذلك فإن زيادة نسبة الذكور إلى الإناث معناه وفرة الأيدي العاملة و خاصة إذا كانوا في سن منتجة، كذلك فإن ارتفاع نسبة الإناث عن الذكور تؤثر في معدلات الوفيات في المجتمع فقد ثبت أن معدلات الأعمار للنساء أكبر من معدلات الأعمار للرجال.

2.6. التركيب السكاني من ناحية العمر:

لا شك أن التكوين العمري للسكان يؤثر بدرجة كبيرة على معدلات المواليد و الوفيات في المجتمع، فالمجتمع الذي يتكون نسبة كبيرة من سكانه من كبار السن ترتفع فيه معدلات الوفيات، كذلك فإن المجتمع الذي يكون نسبة كبيرة من سكانه في سن صغيرة فإن احتمال ارتفاع نسبة الزواج به و بالتالي المواليد كبيرة.

كذلك فإن اختلاف التركيب السكاني من ناحية العمر له أثره على الظواهر الآتية:

أ- نسبة الأفراد العاملين في المجتمع، حيث نجدها مرتفعة في مجتمع تكون نسبة صغار السن فيه كبيرة.[1]

ب- نسبة من ترعاهم الدولة من كبار السن (60 سنة فأكثر)، وينعكس هذا الأثر في تدبير المؤسسات و الخدمات الصحية لهم.

ج- نسبة الأطفال حيث يقتضي الأمر تدبير الخدمات التعليمية و الصحية و غيرها من الخدمات اللازمة.

د- ظهور و اختفاء صناعات معينة، فمجتمع تسوده نسبة كبيرة من الأطفال لا بد من الحاجة إلى صناعات تخدم هذا التركيب السكاني كصناعات ملابس الأطفال و صناعات الألبان وغيرها.

3.6. التركيب السكاني من الناحية الاجتماعية:

يختلف السكان من الناحية الزواجية اختلافا كبيراً، وذلك للتفاوت الواضح بين نسب المتزوجين و العزاب، و المطلقين، و الأرامل من الجنسين ما بين مجتمع وآخر، و لا

[1] محمد عبد العزيز عجمية، نفس المرجع ،ص 76-77.

شك في أن نسبة المواليد تتأثر إلى حد كبير بنسبة المتزوجات و خاصة من كن منهن في الفئة 16 إلى 30 سنة.

ويكون هذا واضحاً بمقارنة بعض الإحصائيات بالنسبة لدول متقدمة. و دول أخرى نامية و على سبيل المثال فإن نسبة النساء المتزوجات واللاتي في سن الحمل (16 – 49 سنة) في بلد كالهند تبلغ حوالي 73% إذا ما قورنت ببلد آخر كالسويد حيث تبلغ النسبة 45% ولا شك أن هذا يؤثر على معدلات المواليد.

كذلك تتأثر نسبة المواليد بعادات الزواج، فالزواج المبكر يزيد من نسبة المواليد كذلك فإن اختلاف تركيب السكان من الناحية الاجتماعية له أثره على معدلات الوفيات، فقد تبين أن الزوجين من النوعين ينعمون بحياة أطول، وتكون نسبة الوفيات بينهم على هذا الأساس أقل، أما أقصر الجميع أعماراً فهم المطلقون و الأرامل من النوعين.

4.6. توزيع السكان بين الريف و الحضر:

يوجد اتجاه عام لزيادة سكان الحضر على حساب سكان الريف، ويعد هذا عاملا سكانياً له أثره على الخصوبة، ذلك أن ازدياد التعليم بين سكان الحضر، و الاهتمام بمستويات المعيشة و انتشار وسائل منع الحمل وتكدس مشاكل الإسكان كل هذا يؤثر على معدلات الخصوبة، كذلك عدم وجود أوقات فراغ بالنسبة لما هو موجود بالريف بالإضافة إلى وجود اهتمامات جديدة، كل هذا يؤثر على معدلات النمو السكانية بالزيادة المتناقصة.[1]

5.6. مدى انتشار وسائل منع الحمل بين السكان:

تؤثر ظاهرة مدى انتشار وسائل منع الحمل بين السكان على معدلات المواليد بنسب تتفاوت من مجتمع لآخر، فلقد دلت الدراسات السكانية و الإحصائية إلى انتشار وسائل منع الحمل بين الطبقات الأغنى، يصل إلى مداه حيث تقل نسبة المواليد في تلك الطبقة أو الشريحة و يكون دور وسائل منع الحمل كبيرا في هذا المجال.

6.6. تركيب السكان من حيث طبيعة المهنة:

تؤثر طبيعة المهنة التي يمارسها السكان في نسب المواليد و الوفيات، فقيام الإناث بالأعمال الوظيفية خارج المنزل تؤثر على نسب المواليد و يجعلها في الاتجاه المنخفض،

[1] محمد عبد العزيز عجمية، نفس المرجع ، ص 78–79

كذلك فإن بعض المهن الشاقة و التي يتعرض أصحابها للمخاطر، أو الأمراض تزيد من نسبة الوفيات بالمجتمع.

كذلك فإن المهن التي تدر أرباحاً مرتفعة، ويميل متوسط دخل الفرد للارتفاع مما يكفل نوعاً و نمطاً مثالياً في التغذية تزيد الأعمار و تقلل نسبة الوفيات، كما يميل معدل المواليد إلى الانخفاض للمحافظة على نفس المستوى الاقتصادي.

7.6. الحروب و أثرها في نمو السكان:

تبين من خلال الدراسات التي أجريت لاكتشاف أثر الحروب على النمو السكاني خلال الحربين العالميتين الأولى و الثانية، وجود نقص طبيعي خلال سنوات الحرب، عنها في السنوات السابقة عليها، و السنوات التالية لها، فعلاوة على نقص نسبة المواليد و ذلك لغياب المجندين في ميادين الحرب فهناك الخسائر في الأرواح و خاصة في الحرب العالمية الثانية. ويمكن أن نشير إلى أن خسائر بلد، كالاتحاد السوفيتي قدرت بـــ 25 مليون نسمة في الحرب العالمية الثانية لنتبين مدى الخسائر في الأرواح التي تعرضت لها الدول المتحاربة في ذلك الوقت.[1]

7. السياسة السكانية في العالم:

1.7. تحديد نمو سكان العالم:

إن تنظيم سكان العالم لن يحل مشاكل :الموارد، البيئة و المشاكل الاجتماعية في العالم، لكن يعتقد معظم المحللين بأن إنقاص نمو السكان سيؤدي إلى إنقاص حدة هذه المشاكل.

يجادل (Laster Brown) ، رئيس معهد مراقبة العالم، بأن على قادة العالم أن يختاروا هدفا يقضي بالحد من نمو سكان العالم إلى النصف مع عام 2000، مفترضا بأن معدل وفيات سكان العالم سيبقى عند 10 لكل 1000 من الناس، و هذا يعني ضرورة إنقاص معدل مواليد العالم من 28 إلى 18 لكل ألف. و هذا سيمكن من إنقاص نمو سكان العالم من 1,8% عام 1989 إلى 1% مع عام 2000.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، نفس المرجع ،ص 79-80.

2.7. قضايا البيئة في سياق السياسات السكانية:

وفقا للاستقصاء الثامن الذي تجريه الأمم المتحدة بين الحكومات عن السكان والتنمية، يتبين أن القضية المتعلقة بأثر الاتجاهات السكانية على كميات المياه العذبة وتلوث المياه وتدهور البيئة الحضرية في المناطق الأكثر نموا والمناطق الأقل نموا في العالم، فضلا عن تلوث الهواء في المناطق الأكثر نموا، هي إحدى القضايا التي تثير القلق الشديد لدى الحكومات. وتهتم بعض البلدان بالقضايا البيئية الوطنية، في حين تتناول بلدان أخرى القضايا العالمية. إلا أنه من غير الواضح في أحوال كثيرة ما إذا كانت الردود تعكس الأهمية التي تعطيها الحكومات للقضايا البيئية بحد ذاتها، دون تناول مسألة السكان كعامل مؤثر، أو تعكس الأهمية التي تعطيها للسكان باعتبارهم عاملا يسهم في التغيير البيئي.

غير أن التباين شاسع بين المناطق الأكثر نموا والمناطق الأقل نموا فيما يتعلق بمدى القلق الذي يساورها بشأن هذه القضايا. ففي المناطق الأكثر نموا، يبدي بلد على الأقل من كل بلدين قلقه العميق للترابط القائم بين السكان وتلوث الهواء وتدهور البيئة الحضرية، ويبدي بلد من كل ثلاثة بلدان قلقه العميق للترابط القائم بين السكان ونوعية موارد المياه وكميتها. وعلى العكس من ذلك، فإن 73% من الحكومات في المناطق الأقل نموا تربط بين الاتجاهات السكانية وتلوث المياه، و 63% تربط بين الاتجاهات السكانية وكمية المياه العذبة. وتربط غالبية كبرى من البلدان أيضا، 65% ، بين تزايد السكان وتدهور البيئة الحضرية. ويشير 60% من البلدان إلى الترابط بين نمو سكان الريف وكثافة عددهم وتدهور الأراضي الزراعية والغابات.[1]

[1] أحمد سامي الدعبوسي، مرجع سبق ذكره، ص 21– 22.

ثانيا: تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

1. السكان و الاقتصاد الكلي و الفقر و التنمية:

1.1. النافذة الديموغرافية:

هناك أدلة قوية مستخلصة من البحث و التجربة على مدى جيلين تشير إلى وجود "تأثير سكاني" على النمو الاقتصادي. و هذا التأثير يتوقف كثيرا على الحجم الموجود في السكان بالقياس إلى الموارد الاقتصادية الأخرى المتاحة لهم بالإضافة إلى النظر من أين يتزايد السكان إذ أن زيادة نسب الولادات على الوفيات سوف يؤدي إلى حصول زيادة في نسب المعالين و هذا ما يتعارض مع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث أن نمو السكان يزيد الطلب على الرأسمال الاجتماعي (مساكن، مدارس، مستشفيات، و ما إلى ذلك).[1] فمنذ عام 1970، ما فتئت البلدان النامية التي انخفضت فيها معدلات الخصوبة و تباطأ النمو السكاني تشهد زيادة في الإنتاجية و زيادة في التوفير و الاستثمار المنتج، و قد سجلت نموا اقتصاديا أسرع.

وأسهمت في تحقيق هذا الأثر الاستثمارات في الاحتياجات الصحية (بما في ذلك الصحة الإنجابية)، و التعليمية، و الحد من عدم المساواة بين الجنسين. هذه الاستثمارات تهاجم الفقر مباشرة، تمد الأفراد –لا سيما المرأة– بالقوة، و تمكنهم من الاختيار.

أعطي الفقراء في البلدان النامية فرصة حقيقية للخيار، اختاروا أسرا أصغر مما كان لآبائهم. و في غضون جيل واحد، يتحول هذا الاتجاه الهبوطي على المستوى" الصغير" إلى نمو اقتصادي محتمل على المستوى "الكبير"، في شكل مجموعة كبيرة من الناس في سن العمل يدعمون عددا قليلا نسبيا من المعالين المسنين و الصغار.

هذه النافذة الديموغرافية تنفتح مرة واحدة فقط، و قد استفادت منها عدة بلدان في شرق آسيا و عدد قليل من البلدان الأخرى. و كانت نتيجة انخفاض الخصوبة في البرازيل مساوية لنمو اقتصادي قدره 0,7 % في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنويا. وسجلت المكسيك و بلدان أخرى في أميركا اللاتينية نتائج مماثلة.

---

[1] محمد عزيز و آخرون، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 2002، ص 165.

كان الأداء أضعف في البلدان التي تجاهلت المنفعة المحتملة، فلم تقم بالاستثمارات المباشرة الضرورية في الفقراء؛ فهي تفتقر إلى الحكم الصالح و المساءلة الاجتماعية، التي حالت دون وصول بعض منافع النمو الاقتصادي مباشرة إلى الفقراء، و أن تنحو إلى تخفيف حدة الفقر. و ستنغلق النافذة الديموغرافية في غضون جيل واحد مع شيخوخة السكان، و تضيع معها فرصة تاريخية.

وسينقضي زمن طويل قبل أن تنفتح النافذة الديموغرافية لأفقر البلدان و لكن العمل في سبيل تحقيقها الآن سيكون ضمانا للمستقبل. و سيكون حماية للحاضر أيضا. فالحمل و الولادة خطران كبيران بالنسبة للمرأة الفقيرة. و كثرة عدد الأطفال، و الأطفال غير المخطط لهم، يلقون عبئا ثقيلا على المرأة. و ارتفاع معدلات الخصوبة يسهم بصورة مباشرة في الفقر، إذ يقلل من فرص المرأة، و يضعف الإنفاق على تعليم الأطفال و صحتهم، و يستبعد التوفير و يزيد من ضعف الأسرة و انعدام أمنها.

و بالإضافة إلى ذلك، يعاني الفقراء من الآثار المباشرة لعددهم، معدلات أجور منخفضة لمجموعات كبيرة من العمال غير المهرة، و حيازات تقسم على عدد كبير من الورثة، و غرف تدريس مكتظة لا تسمح بإدخال تحسينات على التعليم. و الخصوبة العالية تعني أن الفقراء أقل قدرة على اغتنام الفرص لإخراج أنفسهم من هوة الفقر.[1]

1.1.1. <u>التعلم من الخبرات</u>:

البديهة توحي لنا أن النمو السكاني السريع في البلدان الفقيرة يزيد الطلب على بعض الخدمات كالرعاية الصحية و التعليم، بسرعة تفوق القدرة على تلبيته. ومن الواضح كذلك أن الاقتصادات ينبغي أن تنمو من أجل الحد من الفقر. و قد عمقت التجربة و هذبت كلا المفهومين، و أنتجت بعض الدروس حول الكيفية التي يمكن بها كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في ازدياد الطلبات و قصور الموارد.

و الأدلة تدعم المفهوم القائل بأن كثرة عدد الأطفال في الأسرة و نمو السكان بسرعة يعيقان التنمية.

[1] عبد الله عطوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 189- 190.

أ- في الأسرة يحتاج الأطفال إلى أشياء متنوعة و لكل منها ثمن. و العدد الكبير يجعلهم يتنافسون على الموارد المحدودة للأسرة من أجل الغذاء و الكساء، و الصحة و التعليم، و بعضهم يخسر المنافسة فيخرج. و في المجتمعات الريفية، تكون الأرض الزراعية هي المورد الثابت. و تكرار تقسيمها يفقر الأجيال المتتابعة. و بدون موارد للتنمية، يجب أيضا أن يتقاسم إمدادات الوقود و الماء عدد متزايد من الأطفال. و في المجتمعات الحضرية، يمكن لمن ليس لديهم قدر ما من التعليم أن لا يجدوا سوى أعمال وضيعة المستوى، و سقيمة الأجور، هذا إن استطاعوا أن يجدوا عملا على الإطلاق. وتنظر معظم البلدان رسميا بعين الغضب إلى تشغيل الأطفال، أما في التنفيذ فتختلف، و يتزايد، اجتماعيا و سياسيا، عدم قبول عمل الأطفال من منظور حقوق الإنسان.

ب- على الصعيد الوطني يتزايد بسرعة عدد العمال غير المهرة نسبيا، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الأجور و انخفاض المدخرات. و يزداد الانخفاض في المدخرات بالإنفاق على الرعاية الصحية و التعليم و الخدمات الأخرى لأعداد كبيرة من الأطفال. و لما كان النمو الاقتصادي يأتي من الاستثمار، و أموال الاستثمار تأتي من المدخرات، يصبح النمو السكاني السريع كابحا لا مهمازا.[1]

وتتحسن كثيرا احتمالات النمو إذا توفرت موارد خارجية للاستثمار في الصحة و التعليم و دعم الابتكار، و تهيئة سبل للناس لبناء مدخراتهم. و يلزم للبلدان أيضا أن تولد موارد داخلية للصحة و التعليم و تعيد توجيهها.

2.1.1. اغتنام الفرصة:

يمكن أن يخلق التحول من معدلات عالية إلى معدلات منخفضة في الوفيات و الخصوبة "منحة ديموغرافية" للبلدان تهبط معدلات الوفيات أولا، ثم تتبعها معدلات الخصوبة. و ما ينتج عن انخفاض الخصوبة هو أن عدد السكان في عمر العمل يزداد بالنسبة لعدد المعالين الصغار و المسنين. و هذا يخلق لمرة فرصة للنمو. و يمكن أن تتحقق الفرصة إذا كانت البلدان قد قامت بالاستثمارات المناسبة، ليس فقط في تنظيم الأسرة، بل و في الصحة و التعليم عموما، مع توجيه اهتمام خاص إلى احتياجات البنات

[1] عبد الله عطوي ، نفس المرجع ، ص 191-192.

و النساء، و في خلق فرص عمل لقوة العمل الجديدة و القادرة. و إن ما يجعل هذه التكيفات ممكنة هو الحكم المنفتح المتجاوب.

نستطيع أن نرى مثل هذا الخليط لدى" النمور الآسيوية" في الثمانينيات و التسعينيات. فمع أن نسبة السكان في عمر العمل (15 – 60) لم تبدأ بالزيادة حتى منتصف السبعينيات فقد كانت خطى التغير سريعة للغاية حتى أوائل التسعينيات. قاموا بالتعديلات الداعمة المتمثلة في الاستثمارات في الصحة و التعليم في وقت مبكر من عملية التنمية، و أوجدوا أيضا الإطار لمزيد من الانفتاح في الأسواق و المشاركة الاجتماعية. و سوف يستمر النمو النسبي للسكان في عمر العمل في هذه البلدان عقدا آخر من الزمن، و إن لم يكن بالسرعة نفسها.

وهذه فرصة تتاح مرة واحدة فقط، نافذة ديموغرافية تنفتح مع تناقص أعداد الأطفال الصغار بسبب انخفاض الخصوبة، و تنغلق حين يأخذ عدد السكان الأكبر سنا بالنمو السريع.[1]

3.1.1. الأنماط الإقليمية :

هناك بلدان كثيرة آخذة بالدخول في فترة التحول. جنوب آسيا ستصل إلى ذروتها فيما يتعلق بنسبة عدد السكان في سن العمل إلى عدد السكان المعالين ما بين عامي 2015 و 2025 (مع وجود فروق كبيرة بين بلد و آخر). و في أميركا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي، بدأت الزيادة النسبية للسكان في سن العمل قبل شرق آسيا بخمس سنوات على الأقل، و لكن التغير التناسبي كان أقل بروزا، مما يعكس أوجه التفاوت الواسعة داخل البلدان و المناطق. فالبلدان الأغنى أكملت التحول الديموغرافي في معدلات أدنى للخصوبة و الوفيات، و لكن البلدان الأفقر واصلت التخلف في هذا المجال. و ستصل نسبة السكان في سن العمل إلى ذروتها خلال الفترة 2020– 2030 ، و لكن بسرعة أبطأ و على مستوى أقل من شرق آسيا.

أما بلدان شمال أفريقيا و غرب آسيا و آسيا الوسطى ففي مراحل متنوعة من التحول الديموغرافي حيث وصلت معدلات الخصوبة في بعض البلدان إلى 3 أطفال أو

[1] عبد الله عطوي ، نفس المرجع ، ص 193–194–195.

أقل (فعلى سبيل المثال، بلغت الجزائر و تركيا و لبنان و إيران و كازاخستان مستويات الإبدال، حوالي 2.1) و لكن المعدلات في معظم البلدان أعلى من ذلك (متوسط الخصوبة في العديد من البلدان يزيد عن 4، و من هذه البلدان ليبيا، السودان و الأردن و الكويت و سوريا و الإمارات العربية المتحدة، و في عدد من البلدان تزيد عن 5 ، و تشمل السعودية و الأراضي الفلسطينية المحتلة و اليمن و عمان، مرتبة حسب الزيادة). بعضها سيقترب من فرصه الديموغرافية في غضون عقدين من الزمن، في حين أن البلدان الأخرى لا يزال أمامها أكثر من جيل حتى تصل. لدى تلك البلدان فرصة كي تنشئ خلال جيل واحد الأطر اللازمة لتسارع التغير الاجتماعي و النمو الاقتصادي.[1]

النافذة الديموغرافية في أوقيانوسيا أضيق. فقد بلغت معدلات الخصوبة من الارتفاع ما لم تبلغه من قبل، و لم تنخفض بالسرعة التي انخفضت بها في شرق آسيا. و مع ذلك تنطبق عليها بعض الاعتبارات نفسها.

وفي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، فإن متوسط عمر السكان هو 17,6 سنة فقط – أي أن نصف السكان هم دون هذه السن. و في الوقت نفسه، فإن نسبة السكان في سن العمل بين 15 و60 (50,9%) أدنى مما كانت عليه في عام 1950 (52,5%). و الفقر يفرض عوائق قاسية – ضعف شديد في الموارد، و هياكل أساسية صحية متخلفة، و عدم استقرار اجتماعي، و ديون باهظة، و حكم ضعيف ثم وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. و على الرغم من ذلك هناك عدد متزايد من البلدان التي بدأت عملية تحولها الديموغرافي، و مواصلة التقدم ستتوقف على توافر خدمات الصحة الإنجابية و منها تنظيم الأسرة.

هناك ستة فقط من 46 بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء يرتفع فيها متوسط عمر السكان إلى 20 سنة (متوسط العمر في المناطق الأكثر تقدما هو الآن حوالي 36 سنة).

[1] علي الطراح و آخرون، التنمية البشرية في المجتمعات النامية و المتحولة، دراسات في آثار العولمة و التحولات العالمية ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004، ص 224.

و بحلول عام 2050، سيصل متوسط العمر في الإقليم إلى 26,4 سنة، و هو أدنى مما كان عليه في البلدان الأكثر تقدما في النمو قبل قرن من الزمان.[1]

و ستصل نسبة عدد السكان في سن العمل إلى 62,2 % بحلول عام 2050 .و من المتوقع أن يصل 11 بلدا فقط إلى الحد الأقصى للسكان في سن العمل قبل عام 2050 (و ستحقق ذلك ثمانية من هذه البلدان بين عامي 2040 و 2050).

4.1.1. آفاق المستقبل:

حتى فيما وراء أفق ألـــ 15 سنة للأهداف الإنمائية للألفية، ستؤثر الاتجاهات السكانية في الإمكانات بالنسبة لمكافحة الفقر المستمرة. فالزخم السكاني وارتفاع مستويات الخصوبة غير المرغوب فيها يهددان المكاسب الاقتصادية التي تحققت بالفعل. و قد يؤدي تفشي عدم المساواة بين الجنسين إلى تقويض الهدف المتمثل في إتاحة خدمات الصحة الإنجابية للجميع. و من ثم يأتي فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز فيهدد كذلك فرصة العديد من أفقر البلدان لتوطيد مكاسبها و فتح" النافذة الديموغرافية". و ينشل نمو السكان في سن العمل بالنسبة إلى السكان المعالين الأصغر سنا بسبب النمو السريع في وفيات الكبار. إن هذا المرض يدمر الحاضر و يسلب المستقبل.

5.1.1. إنفاق الهبة الديموغرافية :

تنفتح "النافذة الديموغرافية" مرة واحدة فقط و لمدة محدودة. و معظم البلدان الصناعية استقرت فعلا على نمط الزيادة تدريجيا في العمر المتوقع و استمرار الخصوبة على معدل ما دون الإبدال. و في هذه البلدان، بدأ الخطر الوشيك المتمثل في انخفاض عدد السكان و النمو السريع في فئات المسنين يحفز فعلا على المناقشة المكثفة. و امتد نطاق المناقشة بعيدا عن القضايا الديموغرافية إلى قضايا العلاقات بين الأعراف و سياسة الرعاية الاجتماعية و حالة العلاقات الزوجية في الأسر ذات الدخل المزدوج.

و يرى بعض المراقبين أن الهجرة جزء من الحل، و يثيرون على الفور قضايا حساسة تتعلق بالهوية الوطنية و التوترات الاجتماعية بين الفئات "المختلفة اثنيا". و يثير مراقبون آخرون أسئلة حول تمويل معاشات الشيخوخة و الرعاية الصحية لأكبر

[1] عبد الله عطوي ، مرجع سابق ، ص 195-196 .

الأشخاص سنا، و لكنهم لا يحسنون في الغالب تقدير مختلف التعديلات و الإصلاحات الممكنة أو الوقت المتاح للقيام بها.

قد يكون الأثر الاقتصادي للتغيرات في نسبة كبار السن أقل من تأثير التقلبات في فئات الأقل سنا. فلا يمكن الافتراض أن المسنين (فيما عدا "الطاعنين جدا في السن") يعتمدون على غيرهم في العيش و أنهم عبء على الاقتصاد. فقد يجتمع النشاط الاقتصادي للمسنين و المدخرات الشخصية و الدعم العائلي و البرامج الحكومية لتشكل أسواقا جديدة و تغير الطلب على السلع و الخدمات. و يمكن أيضا أن تكون تكملة لتعديلات مناسبة في نظام المعاش و الصحة.

إذا أخذت كل الجوانب في الحسبان، فقد يكون التأثير على النمو إيجابيا. و لكن البلدان النامية و البلدان الصناعية على السواء تحتاج إلى أن تفهم كيف تعمل التغيرات الديموغرافية الطويلة الأجل، و عليها أن تبني سياساتها على توقعات منطقية وليس على ردود عاطفية.[1]

2.1. انخفاض الخصوبة و النمو الاقتصادي:

نصف التحسن في النمو الاقتصادي الذي يعزى إلى السكان جاء من الاستفادة من الهبة الديموغرافية و جاء النصف الثاني من تحويل الاستهلاك الاقتصادي نحو الفقراء. و هناك آليات عديدة تسهم في تحقيق هذه النتيجة:

فمثلا، يزيد انخفاض الخصوبة من مشاركة المرأة في قوة العمل و يساعد على تحسين صحة الأسرة و تغذيتها. و صغر حجم الأسرة يخفض نسبة المعالين داخل الأسرة و يزيد الحوافز على كسب دخل يتجاوز الحاجات الأساسية الضرورية للعيش.

تثبت البيانات الديموغرافية و الاقتصادية الطويلة الأجل المستخلصة من 45 بلدا ناميا أن الخصوبة العالية تزيد الفقر بإبطاء النمو الاقتصادي و تحويل توزيع الاستهلاك لغير صالح الفقراء. و تخفيض الخصوبة – بخفض معدلات الوفيات و زيادة التعليم و تحسين فرص الوصول إلى الخدمات، و خاصة خدمات الصحة الإنجابية و تنظيم

[1] عبد الله عطوي، مرجع سابق ، ص196-197-198-199.

الأسرة – يضاد كل من هذين الأثرين. و تتضح الآثار الوطنية على تخفيض الفقر من ازدياد متوسط الناتج المحلي الإجمالي و أرقام الاستهلاك معا.

معدل انتشار الفقر عام 1980 كان 18,9 %، تقريبا واحد كل خمسة أشخاص. و لو كانت جميع البلدان خفضت الخصوبة بنسبة 5 ولادات لكل امرأة في سن الإنجاب خلال الثمانينيات (كما فعل العديد من البلدان الآسيوية) لكانت نسبة الفقر انخفضت بمقدار الثلث، أي إلى 12,6%، أو واحد من كل ثمانية أشخاص.

تعزز الدراسات القطرية هذا الاستنتاج. ففي البرازيل، 25% ممن ولدوا عام 1970 هم فقراء. و لو كانت مستويات الخصوبة قد بقيت مرتفعة كما كانت في أوائل القرن، لكانت هذه النسبة 37%. الانخفاض في الفقر هو نتيجة معادلة لما كان يمكن كسبه من زيادة قدرها 0,7% سنويا في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

انخفاض في النفقات، ازدياد في الفرص. يأتي الأثر الإيجابي لإعادة التوزيع، أولا: من تباطؤ النمو في الإنفاق على الاحتياجات الأساسية للأطفال و تعليمهم؛ و ثانيا : من ازدياد الفرص للأسر الفقيرة بأن تزيد إسهاما في اليد العاملة، و دخلها و مدخراتها. و تزايد الاستهلاك بوجه عام يساعد الأسر الفقيرة ذلك لأنه يزيد الطلب على اليد العاملة و هذا يرفع معدلات الأجور– حتى للأسر التي لا تنخفض خصوبتها. و النمو البطيء في قوة العمل الريفية يخفض الطلب على الأرض (و ذلك يخفض التكلفة و يبطئ تجزئة الحيازات من الأراضي إلى شظايا لا خير فيها).[1]

ويأتي نصف الانخفاض المقدر في الفقر من الزيادات في النمو الاقتصادي والنصف الآخر من جانب الاستهلاك. فإن سقوط 4 من كل ألف في المعدل الصافي للولادات، مثلا، يعني انخفاضا بنسبة 2,4% من الذين يعيشون في فقر مطلق في العقد المقبل.

1.2.1. مراحل مختلفة للتحول:

تختلف الآثار للتحول من معدلات مرتفعة إلى معدلات منخفضة للخصوبة و الوفيات.

[1] عبد الله عطوي، نفس المرجع، ص 199–200.

في البداية، حين تنخفض معدلات الوفيات و يزداد عدد الرضع و الأطفال الذين ينجون من الموت، يزداد الإنفاق على الأولاد ويتباطأ النمو. و مع انخفاض الخصوبة و تباطؤ النمو السكاني يزداد النمو الاقتصادي في المراحل المبكرة من التحول وقد تتسع الفجوة بين الأسر الفقيرة و غير الفقيرة، لأن انخفاض الخصوبة يبدأ بين الأسر الأحسن حالا، و هي التي تجني أعظم منفعة منه. و حين يبدأ التحول بين الأسر الأفقر (وكان بطيئا في الحدوث في أجزاء كثيرة من العالم) يأخذ الفقر و التفاوت بالازدياد.

ويؤثر التفاوت المتزايد في المراحل الأولى من التحول الديموغرافي في من هم على حافة الفقر، فلا يلزم سوى انخفاض صغير في الموارد أو زيادة صغيرة في الاحتياجات حتى يهبطوا إلى ما دون خط الفقر . زد على ذلك أن ارتفاع الخصوبة يبدو أنه له تأثيرا أكبر على عمق الفقر و تواتره .

كلما كان البلد أفقر، و كانت الخصوبة أعلى حين تبدأ في الهبوط، ازدادت فاعلية انخفاض الخصوبة في تخفيض الفقر، و يزداد التأثير النافع مع تقدم التحول الديموغرافي. وكلما كان انخفاض الخصوبة أسرع ، كانت المنافع المحتملة للهبة الديموغرافية أكبر، ولكن الوقت المتاح للاستفادة منها سيكون أقصر.

2.2.1. العوامل الداعمة:

تتفاعل التغيرات الديموغرافية مع الأسواق و المؤسسات و السياسة الحكومية. وسيكون تأثير انخفاضات الخصوبة في الفقر أقوى حيث تكون أسواق العمل و النظم المدرسية تعمل بصورة جيدة ، و يكون الآباء مستعدين للاستثمار في تعليم أطفالهم.

السياسات الاقتصادية و الاجتماعية مهمة فإذا اقترنت مع إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية تستطيع تعجيل انخفاض الفقر.

الفرص المتغيرة للمرأة تعزز آثار الهبة الديموغرافية مع تغير الهيكل العمري. و تسهم كذلك في النمو الاقتصادي مشاركة قوة العمل الأنثوية، و خصوصا حينما تكون الأجور عادلة و يكون انخفاض الخصوبة مرتبطا بازدياد عمالة المرأة.

ارتفاع مستويات التعليم لدى المرأة و ازدياد الطلب على اليد العاملة من جانب قطاع نظامي متعاظم يزيد من "كلفة الفرص الضائعة" بسبب الخصوبة العالية – تخسر المرأة دخلها و فرصا أخرى بازدياد عدد أطفالها. و قد تجتمع مستويات التعليم العالية

و معدلات الخصوبة المنخفضة فتشكل مردودا إيجابيا يكون فيه ازدياد قوة العمل أسرع من نمو السكان في سن العمل.[1]

3.2.1. آثار التحول الديموغرافي على الفقراء:

تختلف آثار التحول الديموغرافي بالنسبة للفئات المختلفة. فالزوجان الفقيران، اللذان يتصرفان وفقا لتصوراتهما لما هي أفضل إستراتيجية لهما للبقاء و النجاح ، يبدآن أسرتهما في وقت مبكر، و يقاربان بين ولادات أطفالهما و يعوضان بما يزيد عن المعدلات العالية لوفيات الأطفال.

معايير حجم الأسرة، العلاقات بين حجم الأسرة و رفاهها ليست فقط مسألة خيار فردي. فالاختيار يتأثر بالمعايير الاجتماعية، و أنماط العلاقة بين الجنسين و السياسات و المؤسسات العامة.

كانت الأسرة الكبيرة في الماضي هي القاعدة . فمتى تزوجت المرأة لم تعد خصوبتها مسألة اختيار. و كانت المرأة الكثيرة الأولاد الذكور تحظى بالتكريم و الأمن: كان ينظر إلى الأولاد الذكور (و بدرجة أقل إلى البنات) على أنهم نعمة. و كانت هناك حاجة إلى مساهماتهم الاقتصادية و الأسرية، لمد يد المساعدة في الشيخوخة، و لأداء الممارسات الثقافية. و أما اليوم، فقد أخذت هذه الأسباب المعقولة تفقد قوتها.

الأسرة الكبيرة تستنزف قدرة الفقراء على إعالة أولادهم. ومهما كانت اقتصاديات الحجم التي توفرها- كالمشاركة في السكن أو تناقل الملابس بين الأولاد، على سبيل المثال- ترجح عليها النفقات الزائدة والتنافس على الموارد الشحيحة (ما يزيد على 70% من الدخل الاستهلاكي للأسرة القريبة من خط الفقر يذهب إلى الغذاء). و مع طلب الحكومات رسوما و ضرائب على طائفة من الخدمات، بما فيها التعليم و الصحة و النقل، تزداد المشاق.

الفقراء محرومون من التعليم بوجه عام و من التثقيف الصحي بوجه خاص. وكذلك لا يحصلون على العلاج من الأمراض و لا على المال للرعاية . و انخفاض معدل

[1] عبد الله عطوي، نفس المرجع، ص 200-201-202.

الوفيات بين السكان الفقراء يتأخر عنه بين نظرائهم الأغنى، و تتأخر أكثر من ذلك الحوافز لديهم على خفض الخصوبة .

وهذه التأخرات تلقي أعباء أخرى على كاهل الفقراء . فهناك ازدياد خطر سوء التغذية المرتبط بكون الفترات بين الولادات أقل من سنتين في أسر لا تمتلك الكثير . و هنا الخسائر في الصحة و التعليم كبيرة .

4.2.1. <u>الفرص الضائعة</u>:

مع وجود رعاية صحية أفضل و خدمات أيسر منالا و زيادة في التعليم و مجالات خيار أوسع للمرأة، اختار الملايين من الناس في العديد من البلدان أن تكون أسرهم أصغر حجما.

وفاتت هذه الفرص أشد الناس فقرا. فهم لا يحصلون على المعلومات أو الدعم الذي ييسر لهم التعرف على التغييرات التي تحبذ الحجم الأصغر للأسر و للاستثمارات الأكبر في الصحة و التعليم لعدد أقل من الأطفال. ونتيجة لذلك، فهم ينتظرون فوائد لم تعد الأسر الكبيرة الحجم توفرها – العوائد من عمل الأطفال، مثلا. و مازالوا يرون أن ثمة حاجة إلى "الأثر التأميني الذي اعتادت الأسر الكبيرة أن توفره، مع أن من الأرجح كثيرا في هذه الأيام أن يعيش الأطفال حتى يبلغ آباؤهم سن الشيخوخة .[1]

يحمل النساء و الفتيات في الأسر الفقيرة اللاتي ليس لهن دور في صنع القرار و في توزيع الموارد أعلى كلفة للخصوبة العالية، و لكنهن لا يستفدن من المكاسب الفورية التي تحصل عندما تهبط الخصوبة. و من الأرجح أن يتحدين الظروف التي تقيد وصولهن إلى المعلومات و الخدمات المتعلقة بالصحة الإنجابية.

يحتاج الفقراء إلى استثمارات تعزز الخدمات و المؤسسات و تزيد الفرص للجميع، لا سيما النساء. فالاستثمارات تدفع إلى تحسين الصحة و تسمح للأبوين أن يكون لهما ما يرغبان من الأطفال، و تشجع على مزيد من الانخفاض في الخصوبة المرغوب فيها و تمكن من الحصول على خيارات أفضل في التعليم و في الحياة. و ستؤدي هذه العملية

[1] عبد الله عطوي، نفس المرجع، ص 202-203-204.

إلى تعجيل تراكم "رأس المال البشري " اللازم للتنمية المعجلة و المستدامة، و التحدي هو كفالة شمول الفقراء في هذه الفرص.

2. <u>أنماط الاستهلاك التبديدي:</u>

إن الاستهلاك عامل مهم في العلاقة بين السكان و الإجهاد البيئي . فالأنشطة البشرية جميعها تقريبا تفرض مطالب على الموارد الطبيعية: فالغذاء و الإسكان و الملبس و النقل هي أمور تستهلك موارد من قبيل الأرض الصالحة للزراعة و المياه و النفط و الغاز و الأخشاب. و معظم الأنشطة البشرية تنتج أيضا نفايات تعود إلى الهواء و الماء و التربة، و كثيرا ما تعود بدون أية معالجة على الإطلاق أو بعد معالجتها معالجة طفيفة للتخفيف من أثرها على البيئة.

و يفرض النمو السكاني مطالب متزايدة على الموارد حيث أن الأثر البيئي لأي حجم من السكان يتوقف على مزيج من أعداد البشر و مستويات استهلاكهم و تكنولوجيات الاستخراج و التجديد المتاحة.

و في القرن العشرين ارتفع استهلاك السلع و الخدمات إلى مستويات غير مسبوقة محركا توسع الاقتصاد العالمي و مغيرا واقع حياة بلايين من الناس. و لكن أعدادا هائلة من الناس لم يشملهم انتعاش الاستهلاك. و توجد حاليا "فجوة استهلاكية" ضخمة : فعلى صعيد العالم نجد أن سكان أعلى البلدان دخلا الذين لا يمثلون سوى 20% من إجمالي سكان العالم يستهلكون 86% من إجمالي نفقات الاستهلاك الخاص؛ بينما يمثل سكان أشد البلدان فقرا و نسبتهم 20% من إجمالي سكان العالم 1,3% فقط من ذلك الإجمالي .

و الطفل الذي يولد الآن في بلد من البلدان المصنعة سيضيف إلى الاستهلاك و التلوث على امتداد عمره أكثر مما يضيفه الأطفال الذين يولدون في البلدان النامية بما يتراوح بين 30 و 50 مرة. و خمس سكان العالم الذين يعيشون في الدول المصنعة ينتجون الآن أكثر من نصف ثاني أكسيد الكربون الذي ينبعث في الغلاف الجوي، بينما لا ينتج أفقر خمس من سكان العالم سوى 3% فقط من تلك الانبعاثات . و الولايات المتحدة وحدها، التي لا يتجاوز عدد سكانها 4,3% من مجموع سكان العالم، تنبعث منها قرابة 25% من غازات الاحتباس الحراري العالمية.

والاستهلاك في الدول المصنعة يؤثر مباشرة على العالم النامي. فعلى سبيل المثال، قد يفقد ما يقرب من بليون شخص في 40 بلدا من البلدان النامية إمكانية حصولهم على مصدرهم الرئيسي للبروتين و الأسماك مع تسبب الإفراط في صيد الأسماك، بدافع من الطلب على الغذاء الحيواني و الزيوت في البلدان المصنعة، في زيادة الضغط على الأرصدة السمكية الآخذة في التدني أصلا.

وأعداد الناس التي ستضاف إلى سكان الولايات المتحدة على مدى السنوات الخمسين القادمة و تقدر بما يبلغ 111 مليونا ستؤدي إلى زيادة الاحتياجات إلى الطاقة زيادة تتجاوز استهلاك أفريقيا و أميركا اللاتينية معا من الطاقة حاليا. و تلزم كميات هائلة من المواد الطبيعية لإنتاج السلع التي تستخدم في البلدان المصنعة.[1] و كثيرا ما تكون آثار ذلك محسوسة في مناطق بعيدة عن الأماكن التي تستخرج منها المعادن، و يستخرج منها النفط و تقطع منها الأخشاب و تزرع فيها الأغذية، كما أن نقل هذه السلع يستهلك كميات كبيرة من موارد الطاقة.

ومع تزايد ثراء الأفراد و البلدان فإن مطالبهم تتجاوز الاحتياجات الأساسية– مما يضاعف من أثر النمو السكاني حتى في المناطق الفقيرة. و مع عولمة الثقافة الاستهلاكية الغربية ستزيد الطلبات على مجموعة واسعة من المنتجات، من بينها السيارات و الحواسيب و أجهزة تكييف الهواء – مما يضيف ضغطا على الموارد الطبيعية و قدرة النظم الإيكولوجية على استيعاب النفايات.

ورغم تحديات الإسراع بترويض الاستهلاك، المفرط و وضع نهاية للحرمان المتمثل في نقص الاستهلاك، و هي تحديات مترابطة، توجد بعض الدلائل على حدوث تغير إيجابي. فالحكومات و الصناعات تزيد من استخدامها للموارد المتجددة و من استخدامها للتكنولوجيات الأقل تلويثا أو غير الملوثة، فضلا عن استكشافها إمكانيات مستقبلية. و يجري تجريب برامج للإدارة المستدامة في رقعة متزايدة من أراضي الغابات. و يتزايد الجدل العام بشأن شتى المواضيع البيئية (و من بينها السياسات المتعلقة باستخدام الطاقة و الأراضي)، و ثمة اتفاقات دولية قيد المناقشة.

[1] عبد الله عطوي ، نفس المرجع، ص 445–446–447.

و مع ذلك فإن ما كتبه هيرمان دالي، عالم الاقتصاد، قبل زهاء 30 عاما يبدو وجيها اليوم. فقد قال: إن الاقتصاد القابل للاستدامة "من شأنه أن يفرض مطالب أقل على مواردنا البيئية و لكنه يفرض مطالب أكبر بكثير على مواردنا الأخلاقية".

و الجدولان الآتيان (الجدول رقم 4 و 5) يبينان نمو نفقات الاستهلاك و مستوياتها في كل من البلدان المصنعة و البلدان النامية.[1]

الجدول رقم (4)

يوضح نمو نفقات الاستهلاك الإجمالية من 1970 إلى 1995،

بتريليونات دولارات الولايات المتحدة (بأسعار سنة 1995)

البلد / السنة	1970	1980	1990	1995
البلدان المصنعة	8,3	11,4	15,7	16,5
البلدان النامية	1,9	3,6	4,3	5,2

المصدر: عبد الله عطوي، نفس المرجع، ص 448.

الجدول رقم (5)

يوضح مستويات الاستهلاك، من الأغنى إلى الأفقر

الموارد المستهلكة	النسبة المئوية التي يستهلكها الناس في البلدان المصنعة	النسبة التي يستهلكها أفقر نسبة 20 % من السكان في البلدان النامية
موارد الطاقة الإجمالية	58	> 4
اللحوم و الأسماك	45	5
الورق	84	1.1
المركبات	87	>1
الهاتف	74	1.5

المصدر: نفس المرجع، 449.

[1] عبد الله عطوي، نفس المرجع، ص 447- 448.

3. النمو السكان و الأمن الغذائي:

إن التدهور البيئي، و النمو السكاني، و الزراعة المجهدة بشدة، و التوزيع الغذائي غير الوافي، هي أمور تثير التساؤل التالي: هل سيكون هناك غذاء كاف في المستقبل؟

فهناك بليونان من البشر يفتقرون إلى الأمن الغذائي حسبما تعرفه منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة، و هو "وضع يمكن فيه لجميع الناس في جميع الأوقات الحصول على غذاء مأمون و مغذ لكي يواصلوا حياة صحية و نشطة"

وفي بلدان كثيرة سبق النمو السكاني في سرعته الإنتاج الغذائي في السنوات الأخيرة. فمحصول العالم من الحبوب الغذائية زاد بنسبة 1% تقريبا سنويا خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 1997، و هو ما يقل عن متوسط معدل النمو السكاني البالغ 1,6% في العالم النامي.

وخلال الفترة من عام 1985 إلى عام 1995 تخلف الإنتاج الزراعي عن النمو السكاني في 64 من البلدان التي درستها منظمة الأغذية و الزراعة و مجموعها 105 بلدان. و كانت أفريقيا هي الأسوأ أداء بين جميع المناطق الرئيسية؛ فقد انخفض نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي في 31 بلدا من البلدان الأفريقية البالغ مجموعها 46 بلدا بمقدار النصف تقريبا خلال الفترة من عام 1950 إلى عام 1996 من 0,23 هكتار إلى 0,12 هكتار. و بحلول سنة 2030، و هو الوقت الذي من المتوقع فيه أن يبلغ عدد سكان العالم 8 بلايين على الأقل، سيكون هناك 0,08 هكتار فقط من الأراضي المزروعة بالحبوب الغذائية لكل شخص. و بالنسبة للبلدان النامية كان هناك حوالي 0,2 هكتار من الأرض الصالحة للزراعة لكل شخص في سنة 1992. و بحلول سنة 2050 قد ينخفض هذا الرقم إلى حوالي 0,1 هكتار لكل شخص.

ووفقا للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، سيتعين على مزارعي العالم أن ينتجوا في سنة 2030 كميات من الحبوب الغذائية تزيد بنسبة 40% على ما أنتج في سنة 1999. و سيتعين أن معظم هذه الزيادة المسقطة من خلال زيادات في غلة الأراضي الموجودة، لا من خلال زراعة أراض جديدة .

و ثمة تفاوت بين البلدان في التأثر بتلك الظاهرة. فأستراليا و أوروبا و أميركا الشمالية لديها فوائض كبيرة من الغذاء للتصدير. و يتزايد عدد سكانها ببطء، إن كانوا يتزايدون على الإطلاق، و لا يتزايد نصيب الفرد فيها من الاستهلاك.[1]

وربما كانت هذه البلدان قادرة على التوسع في الإنتاج الغذائي إلى حد كبير بما يتجاوز المعدلات الراهنة، و إن كانت الأحداث الأخيرة قد شككت في قابلية الممارسات الزراعية المكثفة للاستدامة على المدى الطويل. و أشهر تلك الأحداث اندلاع "مرض جنون البقر و مرض الحمى القلاعية؛ و لكن يوجد أيضا قدر كبير من القلق بشأن التسمم بالسالمونيلا من البيض و الدجاج، و مرض الإيكولي المتغير المقاوم للأدوية الذي تحدث الإصابة به من اللحم و المياه الملوثين، و كلها أمراض يمكن إرجاعها على نحو ما إلى الرغبة في زيادة الإنتاج الزراعي إلى أقصى حد و خفض التكاليف.

وثمة مجموعة أخرى من البلدان لا تستطيع أن تزرع ما يكفي من الأغذية على أراضيها لإطعام سكانها و لكنها يمكن أن تعوض النقص من خلال الواردات، و هذه البلدان تشمل اليابان و سنغافورة و شيلي و دول الخليج العربي المنتجة للنفط.

ويعيش أكثر من نصف سكان العالم، أي معظم سكان العالم النامي – بما فيه منطقة أفريقيا جنوب الصحراء كلها تقريبا – في "بلدان منخفضة الدخل تعاني عجزا في الأغذية"، وفقا لما تذكره منظمة الأغذية و الزراعة FAO.

و البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني عجزا في الأغذية لا تنتج ما يكفي لإطعام سكانها و لا تستطيع أن تستورد ما يكفي من الأغذية لسد الفجوة. و في هذه البلدان يعاني ما يقل قليلا عن 800 مليون شخص من سوء تغذية مزمن، وفقا لتقدير منظمة الأغذية و الزراعة في عام 1999.[2]

و مما سبق يمكن الإشارة إلى أنه من المتوقع وجود علاقة طردية بين الطلب على الغذاء و عدد السكان (معدل النمو السكاني)، فكلما زاد عدد السكان (معدل النمو السكاني) زاد الطلب على الغذاء، أي زادت الكمية المطلوبة من الغذاء بالرغم من ثبات أسعار

[1] عبد الله عطوي ،نفس المرجع، ص345–346–348– 350.

[2] نفس المرجع ، ص 350–351.

الغذاء و العوامل الأخرى و هذا يعني زيادة الطلب على الغذاء، و يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على الغذاء بأكمله ناحية اليمين كما يتضح ذلك من (الشكل رقم 2). [1]

الشكل رقم (2)

يوضح العلاقة بين الطلب على الغذاء و عدد السكان

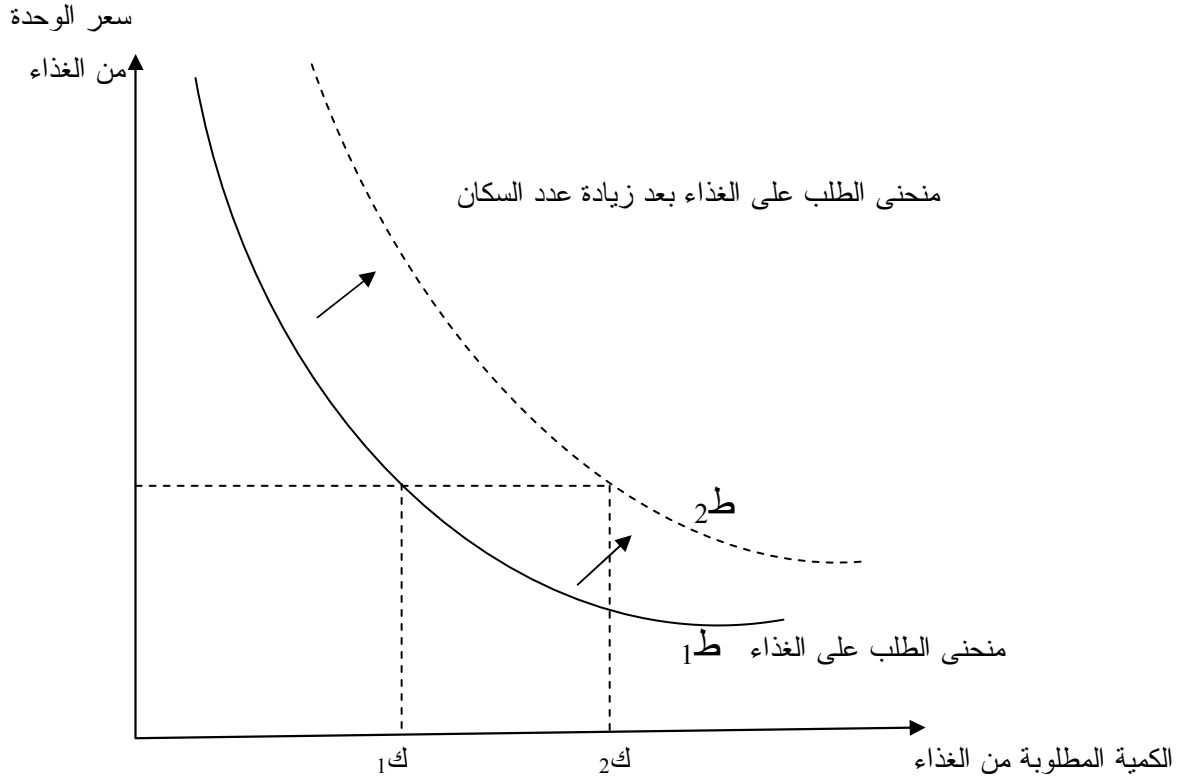

المصدر: السيدة إبراهيم مصطفى، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص212.

و من الرسم السابق يتضح أن زيادة عدد السكان (ارتفاع معدل النمو السكاني) أدت إلى انتقال منحنى الطلب على الغذاء بأكمله ناحية اليمين من ط1 إلى ط2، و العكس صحيح في حالة انخفاض عدد السكان (انخفاض معدل النمو السكاني) حيث يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الطلب على الغذاء بأكمله ناحية اليسار.

[1] السيدة إبراهيم مصطفى، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص211-212.

و من ناحية أخرى تشير معظم التقارير و الدراسات السابقة إلى أن عدد السكان، و معدل النمو السكاني يعتبران من أهم العوامل الرئيسية المحددة للطلب على الغذاء في الدول النامية في الأجل الطويل، نظرا للزيادة البطيئة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي، و اتجاه مرونة الطلب الدخلية على الغذاء على التناقص كلما زاد الدخل الفردي و معدل نموه، حيث توجد علاقة طردية بين الطلب على الغذاء و عدد السكان و معدل النمو السكاني مع ثبات العوامل الأخرى.

4. النمو السكاني و فقر الدخل:

البلدان النامية: تقدر الأمم المتحدة أن النسبة المئوية للفقراء في البلدان النامية قد انخفضت من 52% في عام 1970 إلى 44 % عام 1985. و لكن الأعداد الفعلية للفقراء ارتفعت من 944 مليون نسمة إلى 1156 مليون نسمة بسبب النمو السكاني السريع في هذه الفترة.

و انخفضت في البلدان النامية، خلال الفترة ما بين 1987 و 1993، نسبة السكان ممن يعانون من فقر الدخل بواقع دولار واحد يوميا من 34% إلى 32% ثم إلى 23,4% عام 1998. و تعكس النسب المئوية نمو السكان، أما الأعداد المطلقة لذوي الدخول الفقيرة، فظلت ثابتة نسبيا على 1,2 بليون (الجدول رقم 6).[1]

[1] عبد الله عطوي ، نفس المرجع، ص 167-168.

الجدول رقم (6)

يوضح اتجاهات فقر الدخل في البلدان النامية

(خط الفقر دولار واحد يوميا لكل فرد حسب تعادل القوة الشرائية للدولار في عام 1985)

المنطقة أو مجموعة البلدان	النسبة المئوية للسكان تحت خط الفقر		النسبة المئوية لمجموع الفقراء		عدد الفقراء بالملايين
	1987	1993	1987	1993	1993
الدول العربية	5	4	1	1	11
شرق و جنوب شرق آسيا و المحيط الهادئ	30	26	38	34	446
شرق و جنوب شرق آسيا و المحيط الهادئ (باستثناء الصين)	23	14	10	7	94
أميركا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي	22	24	7	9	110
جنوب آسيا	45	43	39	39	515
أفريقيا جنوب الصحراء	38	39	15	17	219
الدول النامية	34	32	100	100	1301

المصدر: عبد الله عطوي، نفس المرجع، ص169

وقد انخفض عدد الفقراء ببطء شديد في شرق و جنوب آسيا لكنه زاد في أفريقيا جنوب الصحراء و أميركا اللاتينية و منطقة البحر الكاريبي. و في عام 1993 بلغ عدد الفقراء في جنوب آسيا (515 مليونا)، بما يشكل خمسي فقراء العالم، و بلغ عددهم في شرق آسيا و جنوب شرق آسيا و المحيط الهادئ (446 مليونا)، بما يصل إلى نسبة الثلث.

و لدى بحث الاتجاهات التاريخية، فإنه لا سبيل إلى ذلك إلا باستعمال الخطوط الوطنية لفقر الدخل. و بالنسبة للخمسة الكبار في آسيا، و التي تضم ثلاثة أخماس سكان

العالم النامي و خمسي فقراء الدخل، فقد حققت تقدما رائعا في الحد من فقر الدخل وفقا للخطوط الوطنية لفقر الدخل.

و تمكنت أيضا بلدان آسيوية أخرى من الحد بصورة كبيرة من حالات الفقر. و قد تحققت إنجازات ملموسة خلال السبعينيات و الثمانينيات في هونغ كونغ و جمهورية كوريا و سنغافورة و تايوان (مقاطعة الصين) كما تحققت هذه الإنجازات منذ عهد قريب في ماليزيا و الفلبين و تايلند و فييت نام.

و في أميركا اللاتينية طرأ انخفاض حاد على معدل انتشار الفقر وفقا للخطوط الوطنية لفقر الدخل، و ذلك خلال الخمسينيات، بل و بمعدل أسرع خلال الستينيات و السبعينيات. و لكن فترة الثمانينيات كانت وخيمة حيث ارتدت معدلات فقر الدخول في المنطقة إلى مستويات أعلى مما كانت عليه في فترة السبعينيات. و لم يحدث إلا خلال التسعينيات أن عادت معدلات الفقر إلى الانخفاض في عدد قليل من بلدان أميركا اللاتينية (شيلي و كولومبيا).

و بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء، تبين أحدث التقديرات أن 266 مليون نسمة من سكان المنطقة البالغ عددهم 590 مليون نسمة، هم من فقراء الدخول وفقا للخطوط الوطنية لفقر الدخل–و هي نسبة أعلى بكثير من أية منطقة أخرى باستثناء جنوب آسيا–. و في أفريقيا جنوب الصحراء، يتجلى عمق الفقر، أي مدى تردي الدخول دون خط الفقر، أكثر من أي مكان آخر في العالم.

و في الدول العربية، كان معدل انتشار الفقر في الثمانينيات وفقا لخطوط الفقر الوطنية هو نحو25%، بما يعني أنه كان هناك نحو 66 مليون نسمة من فقراء الدخول خلال ذلك العقد.

خلال عقود ما بعد الحرب، تمكنت بلدان أوروبا الشرقية و الإتحاد السوفياتي السابق من تخفيض معدلات فقر الدخول تخفيضا كبيرا، وذلك بفضل التصنيع السريع الذي فتح الباب أمام خيارات و فرص جديدة، وحدث توسع سريع في خدمات الصحة و التعليم .[1]

[1] عبد الله عطوي ، نفس المرجع، ص 170–171.

ولكن هذا التقدم اعتراه الركود، بل الانتكاس ، خلال السبعينيات و الثمانينيات. واستنادا إلى خطوط الفقر الوطنية، ففيما بين عامي 1978 و1987 ، ازداد فقر الدخول بين المناطق الحضرية في هولندا من 6% إلى 25% ، بين العمال اليوغوسلاف من 9 % إلى 20 % . وفي الوقت ذاته ، تدهورت الخدمات الاجتماعية و المعايير الصحية .

وهناك تدهور أكثر حدة و اتساعا صاحب الانتقال إلى الاقتصاد السوقي في أواخر الثمانينات. و إذا أخذنا مقياس 4 دولارات يوميا على أنه خط الفقر (حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار لعام 1990) ، فإن لمتوسط انتشار فقر الدخول بالنسبة لجميع بلدان المنطقة زاد بمعدل 7 أضعاف في الفترة ما بين 1988 و 1994 – من 4% إلى 32 % كما زاد عدد الفقراء في المنطقة من 14 مليون إلى أكثر من 119 مليونا.

وفي الفترة 1993– 1994 ، حيث بلغ عدد الفقراء قرابة 60 مليون نسمة في روسيا، فإنها أصبحت تستأثر وحدها بقرابة نسبة النصف من بين فقراء أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة.

ثالثا: <u>تأثير النمو السكاني على البيئة:</u>

1. <u>النمو السكاني و المياه:</u>

ربما كانت المياه هي المورد الذي يعرف حدود التنمية المستدامة. فلا بديل لها، و التوازن بين متطلبات البشرية و الكمية المتوافرة منها مزعزع بالفعل[1].

فنسبة لا تتجاوز حوالي 2,5 % من جميع المياه الموجودة على كوكب الأرض هي المياه العذبة– الضرورية لمعظم الأغراض البشرية– و نسبة لا تتجاوز حوالي 0,5% هي المياه الجوفية أو المياه السطحية التي يمكن الوصول إليها. أما كميات هطول الأمطار فهي تتباين تباينا كبيرا في شتى أنحاء العالم، و تتلقى مناطق بشمال أفريقيا و غرب آسيا كميات ضئيلة للغاية من الأمطار.

و يرتبط الدخل بتوافر المياه بين الدول و داخلها. ففي المناطق الأكثر نموا نجد أن هطول الأمطار أعلى كثيرا في المتوسط مما هو الحال في المناطق التي تقل عنها نموا وفي اقل المناطق نموا. و علاوة على ذلك فإن البلدان الأغنى هي في وضع أفضل يمكنها

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة السكان سنة 1999، نيويورك، 1999، ص 28.

من توظيف الاستثمارات اللازمة لإقامة خزانات و سدود و لغير ذلك من التكنولوجيات لاستجماع سيح المياه العذبة و المياه الجوفية المتاحة.

و لقد زاد عدد سكان العالم بمقدار ثلاثة أمثال على مدى السنوات السبعين الماضية بينما زاد استخدام المياه زيادة سداسية نتيجة للتنمية الصناعية و تزايد استخدام الري. و لقد استقر نصيب الفرد من استخدام المياه، بحيث أصبح استهلاك المياه الإجمالي يتزايد بنفس السرعة التي يتزايد بها عدد السكان. و إشباع احتياجات 77 مليون نسمة إضافيين كل عام من المياه قدر أنه يتطلب كمية تعادل تقريبا تدفق نهر الراين. و لكن كمية المياه العذبة المتاحة لم تتغير.

و على نطاق العالم تستخدم نسبة 54% من المياه العذبة المتاحة سنويا. و إذا ظل نصيب الفرد من الاستهلاك ثابتا فإننا بحلول سنة 2025 قد تستخدم 70% من الإجمالي بسبب النمو السكاني وحده. أما إذا بلغ نصيب الفرد من الاستهلاك في كل مكان نفس مستوى الاستهلاك الموجود في البلدان الأكثر نموا فإننا قد نستخدم 90% من المياه المتاحة بحلول سنة 2025.

و تفترض هذه الاستقراءات عدم حدوث تغير في كفاءة استخدام المياه. غير أنه قدر أن ثمة تكنولوجيات منخفضة التكلفة نسبيا يمكن أن تضاعف الإنتاجية الزراعية مقابل كل وحدة من المياه المتاحة . وفي السنوات الخمسين الماضية نجحت البلدان المصنعة في تحقيق زيادة كبيرة في كفاءة استخدام المياه في الأغراض الصناعية و الزراعية. و كثرة من هذه التكنولوجيات ذاتها – و منها مثلا الري بالتنقيط بدلا من الري بالغمر – يتزايد توافرها في البلدان النامية ، و لكن بدلا من معالجة القضايا المتعلقة بالتكلفة و القضايا الثقافية (مثل تقديم الخدمات التثقيفية لتيسير تغيير السلوك).[1]

وتشكل الحاجة إلى إطعام أعداد متنامية من السكان ضغطا متزايدا على إمدادات المياه في أجزاء كثيرة من العالم. وعلى الصعيد العالمي، يستهلك الري أكثر من 70% من المياه العذبة المستمدة من البحيرات والأنهار والمصادر الجوفية. وبينما نجد أن المياه تستخدم دائما على نحو غير فعال، فإن الآليات المؤسسية لتنفيذ سياسات فعالة

[1] عبد الله عطوي ، نفس المرجع ،ص 365، 366، 367 .

لإدارة المياه تشكل دائما خيارات مُضيعة للوقت ومكلفة وفي بعض الحالات غير صالحة. وبالتالي، فإن الضغط السكاني ليس هو وحده، أو حتى ليس هو بالضرورة، السبب الرئيسي لعدم الاستخدام الفعال للمياه أو التلوث، وإذ كان يفاقم حجم الضرر الإيكولوجي.[1]

1.1. توافر المياه:

توصف البلدان بأنها تعاني أزمة في المياه أو شحة في المياه تبعا لكمية المياه المتجددة المتوافرة لديها. فالبلدان التي تعاني أزمة في المياه يتوافر لديها 1700 متر مكعب من المياه لكل شخص في السنة. و في ظل هذه الظروف كثيرا ما تكون المياه غير متوافرة في أماكن معينة، و يتعين القيام بعمليات اختيار صعبة بين استخدامات المياه لأغراض الاستهلاك الشخصي أو الزراعة أو الصناعة. أما البلدان التي تعاني شحة في المياه فلديها أقل من 1000 متر مكعب لكل شخص سنويا. و على هذا المستوى قد لا يكون هناك ما يكفي من المياه لتوفير غذاء كاف، و تعاق التنمية الاقتصادية، و قد تنشأ صعوبات بيئية شديدة.

و في سنة 2000 كان هناك 508 ملايين شخص يعيشون في 31 بلدا تعاني من أزمة في المياه. و بحلول سنة 2025 سيكون هناك 3 بلايين نسمة يعيشون في 48 بلدا من هذا القبيل. و سيتضاعف عدد السكان الذين يعيشون في ظل شحة المياه، بينما سيزيد عدد أولئك الذين يعيشون في ظل أزمة مياه زيادة سداسية.

و تعتبر لبعض الأغراض أحواض الأنهار الرئيسية الموجودة في العالم تشمل أكثر من بلد واحد. و هناك حاليا 2,3 بليون نسمة يعيشون في مناطق أحواض أنهار تعاني من أزمة على الأقل في المياه، بينما يعيش 1,7 بليون نسمة في مناطق أحواض تسود فيها ظروف شحة المياه. و بحلول سنة 2025 سيصبح عدد الفئة الأولى 3,5 بلايين نسمة و عدد الفئة الثانية 2,4 بليون نسمة.

[1] أحمد سامي الدعبوسي، مرجع سبق ذكره، ص 32 .

2.1. احتياجات الاستهلاك المنزلي:

((إمكانية الحصول على المياه المأمونة حاجة إنسانية جوهرية و هي، لذلك، حق أساسي من حقوق الإنسان)) حسبما يقول كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة.

و لقد حدد الخبراء احتياجا يوميا أساسيا من المياه – هو 50 لترا للفرد لأغراض الشرب و الصرف الصحي و الاستحمام و احتياجات المطبخ و حثوا على الاعتراف بذلك الاحتياج باعتباره المقياس الذي يقاس عليه الحق في المياه المأمونة.

و تستخدم البلدان أساليب مختلفة لجميع البيانات عن الاستخدام المنزلي للمياه، و لم توضع بعد مقاييس موحدة لتقييم نوعية المياه. و تشير التقديرات القطرية المتاحة إلى أن 61 بلدا، بلغ مجموع عدد سكانها معا 2,1 بليون نسمة في سنة 2000، كانت تستخدم قدرا من المياه يقل عن الاحتياج الأساسي منها. و بحلول سنة 2050 سيكون هناك 4,2 بلايين نسمة (يمثلون ما يناهز 45% من مجموع عدد سكان العالم) يعيشون في بلدان يقل الاستهلاك فيها عن مقياس الاحتياج الأساسي من المياه .[1]

2. انبعاثات غازات الاحتباس الحراري و تغير المناخ:

إن ثاني أكسيد الكربون و غازات الاحتباس الحراري الأخرى يحصران السخونة في الغلاف الجوي و يرفعان متوسط درجة حرارة سطح الكرة الأرضية و قد زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون زيادة اثنتي عشرية خلال الفترة من عام 1900 إلى عام 2000، من 534 مليون طن متري سنويا في عام 1900 إلى 6,59 بلايين طن متري في سنة 2000 (الشكل رقم 3) [2] .

[1] عبد الله عطوي ، السكان و التنمية البشرية ، المرجع نفسه، ص 367، 369، 377

[2] أحمد سامي الدعبوسي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الشكل رقم (3)

يوضح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، 1950- 1996

(ببلايين الأطنان المترية من الكربون)

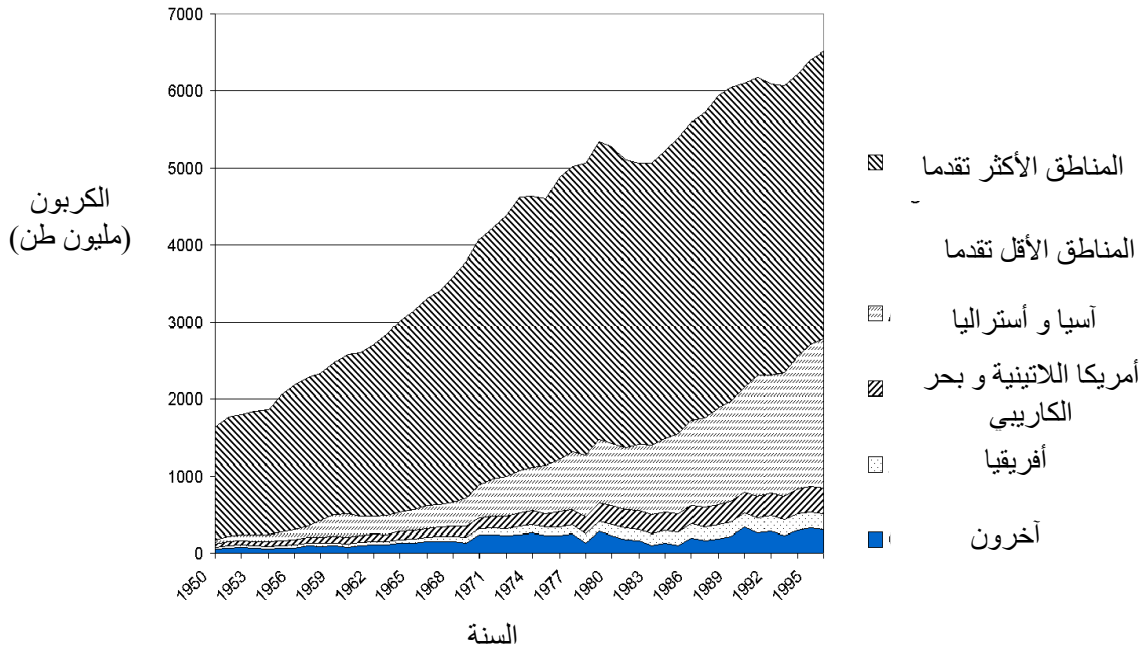

المصدر:شعبة السكان للشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، مرجع سابق، ص 16.

وفي الفترة ذاتها زادت أعداد البشر بمقدار أربعة أمثال تقريبا، من 1,6 بليون نسمة إلى 6,1 بليون نسمة، بما ينطوي عليه ذلك من استهلاك متزايد لكميات أكبر من أنواع الوقود الأحفوري و هو النفط و الغاز و الفحم. كما أن التوسع في الزراعة، و تدمير الغابات، و تزايد إنتاج كيماويات معينة، يؤدي إلى زيادة غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي .

وليس من المرجح أن أعداد البشر كانت ستصل إلى حجمها الحالي بدون الطاقة التي توفرها أنواع الوقود الأحفوري. و في المقابل فإن احتياجات أعداد السكان المتزايدة وفرت سوقا للاستكشاف و الإنتاج آخذة في التوسع باستمرار[1].

[1] عبد الله عطوي ، مرجع سبق ذكره، ص377، 378، 379.

كما تؤدي الزيادة المستمرة في السكان دورا في زيادة الطلب الاقتصادي الكلي وتؤدي بذلك إلى زيادة حجم الإنتاج المسبب للتلوث.[1]

وتغير المناخ سيكون له أثر خطير. فالفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يقدر أن الغلاف الجوي لكوكب الأرض ستزيد حرارته بما يصل إلى 5,8 درجات مئوية على مدى القرن المقبل، و هو معدل لم يسبق له مثيل خلال العشرة آلاف سنة الماضية. و حسب السيناريو الذي يتصوره ذلك الفريق و يمثل ((أفضل تقدير)) سيحدث ارتفاع في مستوى البحر بحوالي نصف متر بحلول سنة 2100 (بنطاق يتراوح من 15 إلى 95 سنتيمترا) و هي زيادة أكبر كثيرا من الزيادة التي حدثت على مدى القرن الماضي.

و الآثار البشرية و الإيكولوجية لارتفاع مستوى المحيطات تتضمن تزايد الإغراق و تآكل السواحل و تملح مستودعات المياه الباطنية و فقدان أراضي المحاصيل الساحلية و الأراضي الرطبة و حيز العيش وقد تزيد أيضا كثافة و تواتر الأعاصير و غيرها من الظواهر الجوية الخطرة، مهددة أعداد السكان المتزايدة في المناطق الساحلية. و ارتفاع درجات حرارة سطح الكرة الأرضية و التغيرات في حجم التساقط و كثافته و توزيعه الجغرافي هي قد تعيد رسم خريطة موارد العالم المتجددة. و سواء أثرت هذه التغيرات المناخية أم لم تؤثر في صافي الإنتاج العالمي، فمن المؤكد تقريبا أنها ستحدث تحولا في الإنتاجية فيما بين المناطق و البلدان، و داخل البلدان.

و تشير على سبيل المثال الإسقاطات التي وضعت مؤخرا إلى أنه بينما قد لا يتضاءل الإنتاج الزراعي الإجمالي للولايات المتحدة فإن مناطق معينة من البلد من المرجح أنها ستعاني معاناة كبيرة بالقياس إلى مناطق أخرى، نتيجة للتغيرات في التساقط و في درجة الحرارة. و سيتعين أن تعالج السياسة المتعلقة بتغير المناخ تغير الحظوظ الإقليمية و الوطنية، و كذلك الأثر الاقتصادي و البيولوجي العالمي.

و يمثل احترار المناخ أيضا تهديدا كبيرا للصحة العامة. فإعادة توزيع التساقط ستؤدي إلى زيادة ملحوظة في عدد الناس الذين يعيشون في مناطق تعاني أزمة شديدة في المياه – وهي مشكلة يفاقمها تزايد السكان و النطاق الجغرافي للأمراض المدارية

[1] شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الحساسة لدرجة الحرارة، من قبيل الملاريا و حتى الضنك (أبو الركب) سيتسع أيضا. و ارتفاع متوسط درجات الحرارة معناه حدوث موجات حرارة أطول و أكثف، يقابلها ارتفاع في المشاكل الصحية المرتبطة بالحرارة .

و يمكن أن تؤدي التأثيرات المجتمعية للنمو السكاني و تغير المناخ إلى نقص إقليمي في الموارد، يؤدي بدوره إلى استغلال المناطق الحساسة بيئيا من قبيل جوانب التلال و السهول المعرضة للفيضانات والمناطق الساحلية و الأراضي الرطبة. و هذه الأوضاع قد تؤدي أيضا إلى زيادة اللاجئين البيئيين و الهجرة الاقتصادية الدولية و ما يرتبط بهما من تحديات اجتماعية – سياسية.

والسياسة المتعلقة بالمناخ ينبغي أن تعالج التوزيع الجغرافي للناس و حراكهم في القرن الحادي و العشرين، فضلا عن أعدادهم المطلقة.[1]

فالعالم يقف اليوم أمام تحديات جمة من جراء ما نرتكبه يوميا من استنزاف مستمر وغير مسئول بحق الطبيعة ومواردها المحدودة.

فإذا كان العلماء والباحثون يقفون في الحافة الأخرى يحذرون ويبحثون حول الأسباب الحقيقية للتغيرات المناخية، ورغم تضارب الآراء والتأويلات والنظريات حول التغيرات المناخية إلا أن الجميع متفق على أن المناخ حدث له تغيرات وان المستقبل لا يبعث على التفاؤل فآخر تلك الدراسات والتي نشرت في مجلة البيئة والتمدن البريطانية توصلت إلى أن النمو السكاني ليس عامل رئيسي في تغير المناخ فالنمو السكاني بحد ذاته ليس له تأثير كبير جدا وإنما النمو في الاستهلاك ومدى شراهته لدى السكان هو ما له اثر كبير في التغيرات المناخية.

فالدكتور ديفيد ساتيرثوايت من المعهد الدولي للبيئة والتنمية في تحليله للتغيرات السكانية التي حدثت في جميع بلدان العالم بين عامي 1980 و 2005 وجد أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ومعدلات النمو السكاني كانت متباينة فكان النمو السكاني في أفريقيا 18,5% من النمو السكاني العالمي وكان معدل انبعاثات الغاز 2,4% من معدل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون العالمي .

[1] عبد الله عطوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 380، 381، 382.

بينما في الولايات المتحدة نسبة النمو السكاني 3,4% من النمو السكاني العالمي و معدل انبعاثات الغاز 12,6% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون و في الصين توصلت الدراسة أن نسبة النمو السكاني 15,3% من النمو السكاني العالمي و معدل انبعاثات الغاز 44.5% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون أي أن النمو السكاني قد انخفض ولكن زادت نسبة انبعاثات الغاز وهذا ناتج عن ازدياد معدل الاستهلاك والناتج عن نمو دخل الفرد والنمو الهائل للاقتصاد الصيني. وهذا يعني أن الدول ذات الدخل المنخفض كان معدل النمو السكاني فيها 52,1% من سكان العالم بينما نمو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 12.8%.

بينما في الدول ذات الدخل العالي كان معدل النمو السكاني 7% من سكان العالم بينما نمو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 29%. وهذا يصل بنا إلى نتيجة أن الإسراف والتدمير الناتج من الأغنياء يفوق أضعاف ما يقوم به السكان الفقراء وان كانت هناك حالات تدمير للبيئة قد تحدث في الدول الفقيرة بقصد وبدون قصد اشد ضررا.

فالطفل الذي يولد في دول غنية كالسويد مثلا استهلاكه خلال مراحله العمرية يفوق أضعاف ما يستهلكه طفل فقير ولد في إحدى قرى بنغلادش[1].

يؤثر النمو السكاني من ناحية أخرى على تلوث البيئة و من ثم على التنمية من خلال الصيغة التالية: PAT=I حيث: I = الأثر على البيئة، P = عدد السكان، A = متوسط استهلاك الفرد، T = أثر التدمير البيئي الذي يحدثه استخدام التكنولوجيا عند إنتاج وحدة استهلاك. و من ثم فإن زيادة عدد السكان من خلال تفاعلها مع زيادة الدخل و زيادة استخدام التكنولوجيا الملوثة للبيئة يحدث تدميرا في البيئة، و من ثم يمارس تأثيرا سلبيا على التنمية.[2]

[1] عمر الحياني، التغيرات المناخية في متغيرة النمو السكاني و الاستهلاك، مدونة ريماس للعلوم و البيئة، اليمن، 08 أكتوبر 2009، ص 112.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 93.

3. السكان و السياسة المناخية:

منذ عام 1970 استقر نسبيا نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بحيث ارتبطت الزيادة على نطاق العالم في الانبعاثات الصناعية على مدى العقود الثلاثة الأخيرة ارتباطا وثيقا بالنمو السكاني. و لذلك لعبت الاتجاهات السكانية و السياسة السكانية دورا رئيسيا في مسار الانبعاثات في الماضي، و من الممكن أن تلعب دورا أكبر في المستقبل.

و بروتوكول كيوتو لعام 1997 الملحق بالاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ من شأنه أن يلزم، إذا تم التصديق عليه، 38 بلدا مدرجة "في المرفق باء" (وهي بوجه عام البلدان الصناعية) بخفض انبعاثاتها الوطنية من غازات الاحتباس الحراري بمتوسط قدره 5,2% في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى السنوات 2008–2012 أما البلدان النامية (غير المدرجة في المرفق باء) فهي لا تواجه التزامات محددة في البروتوكول بالحد من الانبعاثات، و ذلك على أساس أن الدول المصنعة هي التي ساهمت أكبر مساهمة في المشكلة و بالتالي عليها الالتزام باتخاذ الخطوات الأولى.

ولا يشير بروتوكول كيوتو إلى السكان، و لكن العوامل السكانية ستلعب دورا رئيسيا في نجاحه أو فشله، و في السياسة المناخية التي تطبق مستقبلا. فالبروتوكول يقوم على فرض حدود عليا وطنية للانبعاثات؛ بحيث لن تعدل هذه الحدود تبعا لحدوث زيادات أو نقصان في أعداد السكان نتيجة إما للخصوبة أو الهجرة خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2010. و حيث أن الزيادات السكانية، لا سيما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر نموا، تؤدي إلى وجود مزيد من المساكن و السيارات و غيرهما من أشكال الاستهلاك، فإن البلدان التي يتزايد عدد سكانها و تنمو اقتصاداتها تكون في وضع سيئ نسبيا في صيغة الحد الأعلى الوطني المستخدمة في بروتوكول كيوتو.

ومن المسقط أن تستمر الاختلافات الديموغرافية فيما بين البلدان الرئيسية المدرجة في المرفق باء أو أن تشتد بعد سنة 2012. فمن المسقط أن يرتفع عدد سكان الولايات المتحدة، مثلا، من 255 مليونا في 1990 إلى 397 مليونا في عام 2050 (و هذا هو السيناريو الوسيط)، مما يمثل زيادة قدرها 56%. و في الوقت ذاته من المسقط أن تعاني ألمانيا انخفاضا في عدد السكان من 79 مليونا إلى 71 مليونا على مدى الفترة نفسها مما

يمثل نقصانا بنسبة 10%، بينما من المسقط أن ينخفض عدد سكان الاتحاد الروسي من 148 مليونا إلى 104 ملايين، مما يمثل نقصانا بنسبة 30%.

والإسقاطات السكانية لبلدان العالم النامي (وهي البلدان غير المدرجة في المرفق باء) تتباين تباينا أشد حتى من ذلك بكثير. فعلى سبيل المثال، مكن المسقط أن يرتفع عدد سكان باكستان من 119 مليونا إلى 344 مليونا خلال الفترة بين عام 1990 و عام 2050 (و هي زيادة بنسبة 189%)، بينما من المسقط أن يزيد عدد سكان كوريا الجنوبية من 43 مليونا إلى 51,6 مليونا فقط (أي بزيادة 20%) على مدى الفترة نفسها.[1]

وفيما يتعلق بالبلدان المتقدمة النمو (المدرجة في المرفق باء) ككل، فإن نصيب الفرد من الانبعاثات قد استقر نسبيا منذ عام 1970، متذبذبا في نطاق يزيد على 3 أطنان مترية لكل شخص. وفي عام 1950 كان متوسط نصيب الفرد من الانبعاثات في البلدان النامية (غير المدرجة في المرفق باء)لا يتجاوز 0,1 طن متري، و لكنه زاد بمقدار ستة أمثال إلى 0,59 طن متري بحلول سنة 1996 و مازال يتزايد (أنظر الشكل رقم 16).

و ما برح نصيب الفرد من الانبعاثات في البلدان النامية أقل بكثير من مثيله في البلدان المتقدمة النمو، و لكن الفجوة انخفضت من 1/17 إلى 1/5 خلال الفترة من عام 1950 إلى عام 1996، و من المتوقع استمرار هذا الاتجاه.

و من أسباب انسداد الفجوة أنه مع انخفاض حجم الأسرة في البلدان المتقدمة النمو مثلما حدث بالفعل في الولايات المتحدة و غيرها من البلدان المتقدمة النمو، يصغر حجم الأسرة و تفقد وفورات حجم كبير من حيث استخدام الطاقة. ففي عام 1990 كان متوسط حجم الأسر 2,7 شخص في البلدان المتقدمة النمو و 4,8 أشخاص في البلدان النامية. ومن المسقط حسب أحد التحليلات أنه بحلول سنة 2050 قد لا تتجاوز النسبة 2,6 للبلدان المتقدمة النمو مقابل 3,4 للبلدان النامية. كما أن شيخوخة السكان لها آثار كبيرة على الأسر و على نصيب الفرد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

ففي عام 1990 نجد أن نسبة الـــ 20% من سكان العالم التي تعيش في البلدان ذات أعلى نصيب للفرد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود

[1] عبد الله عطوي ، نفس المرجع، ص 382-383-384.

الأحفوري ساهمت بنسبة 63% من مجموع الانبعاثات في العالم. أما نسبة الـــ 20% ذات أدنى نصيب للفرد من الانبعاثات فقد ساهمت بنسبة 2% فقط من كل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

و من المسقط أن النمو السكاني الكبير الإضافي سيحدث كله تقريبا في البلدان النامية (والاستثناء البارز من ذلك هو الولايات المتحدة). و ستصبح الانبعاثات في البلدان النامية العامل الرئيسي في أوائل القرن الحادي و العشرين، و سيتعين أن تستجيب معاهدة مستقبلية بشأن تغير المناخ العالمي لهذا الواقع الديموغرافي المقبل.

فنصيب الفرد من الانبعاثات يجب خفضه، في البلدان المتقدمة النمو و أيضا في البلدان الرئيسية مثل الصين و المكسيك.[1]

4. الغابات والموئل و التنوع البيولوجي:

يستخدم الناس الآن أو يستولون على ما يقدر بنسبة تتراوح بين 39 و 50% أو أكثر من إنتاج الكرة الأرضية البيولوجي، عن طريق الزراعة و الحراجة و الأنشطة الأخرى. و قد اختفى نصف غابات العالم منذ نهاية العصر الجليدي السابق، و لم يبق سوى 22% من الغطاء الغابي الأصلي في مناطق كبيرة و سليمة بدون تأثير بشري كبير. وقد بلغت معدلات إزالة الغابات في العقود القليلة الماضية أعلى مستويات لها في التاريخ مع بلوغ النمو السكاني العالمي ذروته أيضا.[2]

وفي السنوات الأربعين الماضية انخفض نصيب الفرد من مساحة الغابات على نطاق العالم بأكثر من 50%، من متوسط عالمي قدره 1,2 هكتار إلى أقل من 0,6 هكتار لكل شخص. و هذا يرجع إلى كل من تناقص مساحة الغابات و تزايد السكان، و يهدد سلامة الناس و سلامة الغابات التي يعتمدون عليها. و الفقدان النسبي للغابات (و هو المقدار الذي يفقد منها بالنسبة إلى المقدار الباقي) بلغ أقصى درجاته في آسيا تليها أفريقيا

[1] عبد الله عطوي ، نفس المرجع، ص 384، 385، 386.

[2] عبد الله عطوي ، نفس المرجع، ص 387، 388.

و أميركا اللاتينية. و هذه الفواقد المستمرة عوضتها جزئيا (بنسبة 10% تقريبا) زيادة صغيرة نسبيا في زراعات الغابات و عودة نمو الغابات في بعض البلدان المتقدمة النمو .

وتحتوي الغابات المدارية على ما يقدر بنسبة 50% من التنوع البيولوجي المتبقى في العالم (أي أنواع النباتات و الحيوانات. و بمعدلات إزالة الغابات بالسرعة الحالية و في حالة عدم حدوث أي تدخل من الممكن أن تزول أكبر غابة مدارية رئيسية هامة في غضون خمسين عاما. و بالنظر إلى أن تدمير الموائل هو السبب الرئيسي لانقراض الأنواع ، فإن فقدان الغابات المدارية من المرجح أن يؤدي إلى حدوث انخفاض كبير و لا رجعة له في التنوع البيولوجي العالمي.

أما الكتلة الحيوية (الموجودة على سطح الأرض و تحتها على السواء) في الغابات المدارية فهي بمثابة مصرف كبير للكربون داخل المنظومة الإيكولوجية العالمية. و إزالة الغابات المدارية هي ثاني أهم مصدر لثاني أكسيد الكربون، و هو الغاز الرئيسي المسبب لظاهرة الإحترار العالمي، بحيث تلي حرق الوقود الأحفوري. و نسبة لا تتجاوز8% من الغابات المدارية الباقية محمية جيدا قانونا، و لكن كثيرا ما يكون وضع الحماية هذا لا يكسبها حماية فعلية.

ولقد دعت المنظمات الدولية للتنمية و الحفظ إلى وضع "مشاريع متكاملة للحفظ و التنمية " كإستراتيجية للبلدان النامية التي يعتمد فيها الناس على الموارد من الأراضي و الموارد الإحيائية الموجودة ضمن المحميات. و كانت الحدائق العامة المدارية فعالة إلى حد ما في الحد من عمليات تطهير الأراضي (أي إزالة الغابات) بالنسبة إلى المناطق المحيطة غير المدارة. بيد أن نجاحها في إبطاء إزالة الغابات المدارية كان متفاوتا أو هزيلا، و ذلك يرجع جزئيا إلى أن هذه المشاريع قد تجتذب الناس إلى الغابات الباقية.

ومنذ ظهور الزراعة قبل عشرة آلاف سنة جرى، حسب بعض التقديرات، تحويل ما يقرب من نصف غابات الأرض إلى مزارع ومراع وغيرهـــــــا من الاستخدامات، ولم يبق من هذه الغابات إلا الخُمس بوصفه نظما إيكولوجية طبيعية نسبيا.[1]

[1] شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ويعتبر النمو السكاني، من خلال آثاره على التوسع في أراضي الزراعات المحصولية وأنشطة قطع الأخشاب لأغراض الوقود، عامل مهم أيضا في إزالة الغابات في بعض المناطق. كما أن قطع الأشجار تجاريا هو السبب الرئيسي في إزالة الغابات في مناطق أخرى.[1] و هذا النمو لأعداد السكان و كثافتهم و المتغيرات الديموغرافية الأخرى، و أثرها على إزالة الغابات، هي عوامل ذات أهمية حيوية و لكنها لم تدرس بما فيه الكفاية في هذا السياق. فكثرة من البلدان التي توجد بها أكبر كتل من الغابات المدارية المتبقية هي أيضا تلك البلدان ذات أعلى معدلات للنمو السكاني (و هي نسبة تتراوح بين 2 إلى 4% سنويا). و تمثل الهجرة البشرية المستمرة، على الصعيدين الوطني و الدولي على السواء، عاملا حاسما آخر يؤثر في الغابات و الموئل و التنوع البيولوجي.

وقد أظهرت البحوث التي جرت مؤخرا في أميركا الوسطى أن كثافة أعداد السكان و فقدان الغطاء الغابي مترابطان ترابطا وثيقا على كل من الصعيد المحلي و صعيد المقاطعة و الصعيد الوطني و على مدار الزمن، خارج المحميات المدارية و داخلها على السواء.[2]

وتشير الأدلة التي تجمعت حتى الآن إلى أن المحميات ذات الغطاء الغابي السليم أساسا قد لا تكون ناجحة إلا عندما يتسنى الإبقاء على كثافات سكانية شديدة الانخفاض (ما يتراوح بين شخص واحد إلى شخصين في كل كيلو متر مربع). و لكن من المؤسف أن معدلات نمو السكان و خصوبتهم كثيرا ما تكون شديدة الارتفاع في محميات الغابات في البلدان النامية و على مقربة منها، بينما إمكانية الحصول على رعاية الصحة الإنجابية و معدلات شيوع وسائل منع الحمل منخفضة في هذه المناطق الريفية التي غالبا ما تكون معزولة.

وتحمل النهج المستدامة فيما يتعلق بالغابات و غيرها من نهج التنمية المستدامة في طياتها قدرا من البشارة فيما يتعلق بالحد من تدمير الموائل و فقدان الأنواع. بيد أن الزيادات المسقطة في أعداد السكان على مدى العقود القليلة القادمة، لا سيما في المناطق

[1] أحمد سامي الدعبوسي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] عبد الله عطوي ، نفس المرجع، ص 388-389-390-391.

المدارية، سيظل حتما يطرح خيارات صعبة للغاية بين استخدام الأراضي كغابات و موائل و لحفظ التنوع البيولوجي من ناحية، و الاستخدامات البشرية مثل إنتاج الغذاء و الوقود من ناحية أخرى.

خلاصة الفصل:

وبإيجاز، فإن النمو السكاني عامل مساهم في أنواع كثيرة من الإجهاد البيئي. كما أن الدور الذي يلعبه حجم السكان المتنامي واضح بصورة خاصة باعتباره القوة الرئيسية التي تدفع الحاجة إلى زيادة إنتاج الغذاء، وتتسبب في الضغوط البيئية على المياه والغابات والتربة والهواء. و بالتالي فإن الخصوبة المرتفعة تؤثر على مستوى معيشة الأسرة .

كما أن النمو السكاني الكبير يحبط كل الجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الدول النامية.

الفصل الثالث:

واقع التنمية المستدامة في متغيرة النمو السكاني في الجزائر

تمهيد:

تضاعف عدد سكان الجزائر 3 مرات و نصف المرة خلال 46 سنة حيث انتقل من 10 مليون نسمة سنة 1962 إلى 35,6 مليون نسمة في الفاتح من يناير 2010، هذا النمو السريع للسكان أدى إلى الضغط على الموارد الطبيعية و النظام الحيوي، خاصة و أن السكان غير موزعين بالتساوي على التراب الوطني. هذا التوزيع غير المتساوي أدى إلى خلق مفارقة كبيرة في الكثافة السكانية حيث أن ساكن واحد في الجنوب يقابل 300 ساكن في الشمال، هذه الكثافة القوية للسكان تعمل على الضغط على الأراضي الغنية و الخصبة رغم التطور في شبكات توزيع و صرف المياه والطاقة و التطهير، الزيادة السريعة للسكان في هذه المنطقة تلغي كل التقدم المحقق في هذا المجال.

و سنتطرق في هذا الفصل إلى:

أولا: تطور النمو السكاني في الجزائر (النمو الديموغرافي قبل الاستقلال، النمو الديموغرافي بعد الاستقلال)، عوامل انخفاض الخصوبة، التركيب العمري للسكان، المسألة السكانية و تطور الخطاب السياسي.

ثانيا: واقع التنمية المستدامة في ظل تغير النمو السكاني (الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية، المشاكل البيئية.

ثالثا: إجراءات حماية البيئة و مؤشرات التنمية البشرية.

أولا: تطور النمو السكاني في الجزائر:

الجدول رقم (1)

يوضح تطور عدد سكان الجزائر 1851-2006

السنة	العدد× ألف نسمة	السنة	العدد× ألف نسمة
1851	2324	1948	7460
1856	2310	1954	8745
1861	2737	1960	10800
1866	2656	1966	12018
1872	2134	1977	18250
1891	3577	1982	19532
1911	4741	1987	23050
1921	4923	1998	29507
1926	5151	2004	32364
1931	5588	2005	32906
1936	6202	2006	33481

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

1. النمو الديموغرافي قبل الاستقلال:

عندما كانت الجزائر ترضخ تحت نير الاستعمار الفرنسي عام 1830، قدر المؤرخون عدد سكانها بنحو ثلاثة ملايين نسمة [1].

وخلال ما يقرب من أربعين سنة في أعقاب هذا التاريخ ظل العدد يتناقص حتى بلغ 2,125 مليون نسمة عام 1876 م، وكان ذلك نتيجة طبيعية لما قام به المستعمر من أساليب القمع الوحشي، والإبادة الجماعية، وسياسة الأرض المحروقة، وفي موازاة ذلك ظهرت الأمراض المختلفة، والمجاعات مما أدى في النهاية إلى ارتفاع عدد الوفيات، وقد أطلق المؤرخون على هذه الفترة اسم "**المجزرة الديموغرافية**" الحقيقية، ولا عجب إذا عرفنا أن بعض القرى كانت الإبادة والقتل الوحشي بها قد قضى غلى ثلث سكانها، وكانت هذه هي المأساة الكبرى التي ألمت بالشعب الجزائري بين عامي 1864-1868.

[1] عبد الفتاح محمد وهيبة ، جغرافية السكان ، دار النهضة العربية ،بيروت ،1971 ،ص 120 .

وللأسباب السابقة رأى الجزائريون أن بقائهم مرهونا بالتفوق العددي الذي أصبح بالنسبة لهم أمرا ضروريا [1]. وذلك لتعويض وفياتهم والوقوف في وجه الغزاة الأجانب .

بلغت في بداية القرن العشرين معدلات المواليد والوفيات في الجزائر أعلى مستوياتها، وذلك شأنها شأن الدول التي كانت بين براثن الاستعمار والتي أصابها الاضطراب في أحوالها الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي السكانية ولذلك فقد قدر معدل الوفيات في تلك الفترة ب 32,8 في الألف، ومعدل المواليد بـــ 37,8 في الألف أيضا.وقد بلغت الزيادة الطبيعية للسكان 0,5 في المائة (0,5 %) سنويا .

ويرجع ارتفاع معدلات الوفيات، إلى عدم توفر الشروط الصحية والغذائية التي أصابها التدهور خاصة مع وجود المستعمر، إضافة إلى انتشار الأوبئة، والمجاعات التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة. كما أن الإنسان الجزائري كان يقف مكتوف الأيدي أمام تلك الأمراض والأوبئة والمجاعات، وحتى أمام تلك التقلبات الطبيعية.

أما بالنسبة لارتفاع معدل المواليد فمرجعه إلى أن عقلية الإكثار من الإنجاب كانت سائدة. فالسكان كانوا يواجهون وحشية الاستعمار وممارساته القمعية. وذلك بالإكثار من الإنجاب حيث اعتبروا هذه الوسيلة هي الوحيدة والفعالة للدفاع والمقاومة وتعويض وفياتهم، وكذلك لإثبات الذات والوجود أمام المستعمر بالإضافة إلى وجود ضعف درجة تطور القوى الإنتاجية، فالأولاد ضمانة لنجاح استغلال قطعة الأرض التابعة للعائلة، والتكفل بزرعها واستثمارها [2].

وبهذا يصبح الأولاد ضمانة أخرى للعائلة في حالة العجز والكبر، أمنيا وغذائيا.
إذن ،النمو الديموغرافي لم يكن مشكلة آنذاك، خاصة إذا عرفنا أن الزيادة الطبيعية كانت ضعيفة، أو تكاد تكون منعدمة (0,5 %).

وبهذا يتبين لنا أن ظاهرة الاستعمار توضح إلى حد كبير التقارب الذي حدث بين معدل المواليد ومعدل الوفيات من جهة، وضآلة الزيادة السكانية الطبيعية من جهة أخرى. كما أنها توضح أيضا التزايد السلبي فيما بعد بين عامي 1941-1945 من جهة

[1] مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1984 ، ص 34.
[2] حزب جبهة التحرير الوطني ، المجاهد الأسبوعية ، العدد 1283 ، ديسمبر1984، ص22 .

ثالثة.(الجدول رقم 14)، حيث زاد معدل الوفيات عن معدل المواليد بنسبة واحد في الألف حيث بلغ الأول 43,1 في الألف في حين بلغ الثاني 42,1 في الألف .

وكان هذا الخلل مرجعه إلى الحرب العالمية الثانية، حيث دفعت فرنسا بآلاف الجزائريين فيها، وكذلك أحداث 8 ماي 1945، والتي راحت ضحيتها أكثر من 45 ألف جزائري نتيجة الإبادة الجماعة والوحشية التي قام بها الجيش الفرنسي في سطيف، قالمة و خراطة وعشية انطلاق ثورة التحرير المسلحة، سجل استقرار في الوضع الديموغرافي في الجزائر، فبلغ معدل المواليد 42,2 في الألف عام 1950 كما يشير الجدول، في حين بلغ معدل الوفيات 32,2 في الألف، وانتهت حرب التحرير، التي دامت ثمان سنوات (1954 –1962) وراح ضحيتها أكثر من مليون ونصف مليون شهيد .

الجدول رقم (2)

يوضح تطور معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية

في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية 1901–1962 .

السنوات	معدل المواليد بالألف	معدل الوفيات بالألف	الزيادة الطبيعية(%)
1905–1901	37,8	32,8	0,5
1910–1906	35,5	30,5	0,5
1915–1911	35,3	27,4	0,8
1920–1916	34,9	31,4	0,4
1925–1921	37,2	29,4	0,8
1930–1926	42,3	26,6	1,6
1935–1931	43,4	25,3	1,9
1940–1936	42,1	25,1	1,7
1945–1941	42,9	43,1	0,2–
1950–1946	42,2	32,2	0,1
1955–1951	47.4	20,6	2,7
1960–1956	45,6	–	–
1965–1961	48,5	14,6	3,4

المصدر:.Office Nationale des Statistiques, ONS, N° 18, Alger, 1988, p 29

2. النمو الديموغرافي بعد الاستقلال:

1.2. مراحل النمو السكاني منذ الاستقلال:

1.1.2. مرحلة الانفجار السكاني 1962- 1987:

عرفت الجزائر المستقلة ظاهرة ليست غريبة على أي مجتمع ظل يعاني ضغوطا استعمارية BABY BOOM، ونعني بها "ازدهار الخصوبة "

فمنذ سنوات الاستقلال الأولى بين عامي 1961-1965، كان معدل المواليد قد وصل إلى 48.5 في الألف مقابل 42.2 في الألف عام 1950. أي قبل انطلاق ثورة التحرير. بينما بلغ معدل الوفيات 14,6 في الألف مقابل 32,2 في الألف خلال نفس الفترة.

إن الوضع الديموغرافي الجديد في الجزائر، تبلورت فيه عدة عناصر منذ فجر الاستقلال والتي أثرت فيه إلى درجة جعلت معدل النمو السكاني في مستوى من الارتفاع يصيب بالعجز كل محاولات التحكم السريعة، خاصة في ظل الوضع الاقتصادي المتدهور والموروث من زمن الاستعمار حيث أدى إلى زيادة سكانية بأكثر من ثلاث مرات منذ عام 1962. فمعدل النمو السكاني السنوي حافظ على وتيرة تفوق 3% خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 1962- 1985 (جدول رقم 3).

ونستطيع أن نذكر من بين العناصر المؤثرة ما يلي :

1. إطلاق سراح المساجين وعودة الجزائريين الذين كانوا في الجيش الوطني، والذين جندوا إجباريا في الجيش الفرنسي، ورغبتهم في تعويض ما عرفوه من انعزال وحدوي عن أهلهم وعائلاتهم.

2. الإقبال الكبير للسكان على تسجيل ولاداتهم نظرا لوجود حوافز مادية وعلاوات، هذا من جهة ومن جهة أخرى، وجود نسبة كبيرة من الأسر التي كانت منعزلة عن كل شروط الحياة الوقائية والأمنية مما دفع أفراد المجتمع إلى تكاثر سلالتهم من أجل ضمان استمرارهم ووجودهم الاقتصادي والاجتماعي [1] .

3. ارتفاع معدل الزواج وانخفاض معدل الطلاق .

[1] أحمد خليفي، السياسات السكانية و التحول الديموغرافي في العالم الثالث، دراسة نموذج الجزائر،مرجع سابق، ص 178.

4. الزواج المبكر للنساء خاصة الريفيات منهم، مع العلم أن هذا الزواج المبكر يعمل على زيادة فترة قدرة المرأة على الإنجاب.

تلك كانت بعض العناصر التي كانت وراء ظهور "ازدهار الخصوبة" في الجزائر عشية الاستقلال.

لقد بلغت معدلات المواليد والخصوبة في الجزائر رقما قياسيا تاريخيا عام 1970، فقد وصلت نسبة الخصوبة المكتملة إلى 7,9 طفل /امرأة (الجدول رقم 4)، في حين وصل معدل المواليد إلى 50,1 في الألف (الجدول رقم 3). فقد وصل معدل المواليد عام 1980 إلى 44,4 في الألف، ثم انخفض بعد ذلك إلى 39,5 في الألف عام 1985. وهذا يعني أنه خلال خمس سنوات فقط عرف المعدل انخفاضا يقدر بـــ 4,9 في الألف (الجدول رقم 3). ولم يتوقف الانخفاض عند هذا الحد بل استمر في الانخفاض السريع إلى أن وصل في عام 1987، طبقا للتعداد العام للسكان إلى 34,6 في الألف. ليس من العجيب إذن تسجيل بعض الانخفاض، نتيجة لعوامل سيأتي ذكرها فيما بعد في المعدلات والنسب السابقة عام 1980. و هذا الانخفاض في معدل المواليد أسرع بكثير إذا ما قورن بالانخفاض الذي طرأ على معدل الوفيات والذي بلغ عام 1987 7,0 في الألف مقابل 12,9 في الألف عام 1980، و 8,4 في الألف عام 1985. (أنظر الجدول رقم 5) :

وفيما يخص الخصوبة المكتملة، وصلت النسبة إلى 5,29 طفل/امرأة، بينما وصل معدل المواليد إلى 34,6 في الألف، ومع هذا فهي ما تزال مرتفعة. فلقد كانت الحكومة الجزائرية ترى دوما أن التنمية سوف تقوم بتسوية مسألة النمو الديموغرافي وانخفاض الخصوبة بطريقة آلية، إلا أن السنوات الأخيرة أثبتت أن الضغط الذي كانت تعاني منه الاستثمارات الاجتماعية قد قوبل بكثير من التفاؤل، في حين أن الجهل بحقيقة تلك الاستثمارات كان موجودا بقوة .

ومن العبث الجدال حول طلب تنظيم الأسرة أو فعاليته في وقت لا توجد فيه الأماكن الكافية لعرض الخدمات اللازمة. فأماكن عرض الخدمات كانت قليلة إن لم تكن معدومة في معظم مراكز حماية الأمومة والطفولة، التي تعد العمود الفقري لسياسة التحكم في

النمو الديموغرافي في الجزائر فيما بعد، وهي بدورها تعاني سواء من عدم الكفاية العددية واقتصارها على المدن الساحلية الكبرى، أومن حيث نوعية الخدمات المقدمة[1].

بهذا نتأكد من أن الوسائل التقنية لتنظيم الأسرة وتحديدها، لم تكن متوفرة للأزواج من اجل سلوك إنجابي جديد.

الجدول رقم (3)

يوضح تطور معدل المواليد و النمو الطبيعي في الجزائر 1962- 1987

السنوات	معدل المواليد (بالألف)	معدل النمو الطبيعي (%)
1961 -1965	48,5	3,39
1966 -1969	47,8	3,29
1969 -1970	50,1	3,34
1971 -1975	47,3	3,14
1976 -1980	44,4	3,15
1981	41,04	3,15
1982	40,62	3,15
1983	40,45	3,16
1984	40,14	3,15
1985	39,5	3,11
1986	34,73	2,74
1987	34,6	2,76

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، تجربة الجزائر :الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي ،المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 11، 1986،ص78.

الجدول رقم (4)

يوضح تطور الخصوبة المكتملة في الجزائر 1970-1987

السنوات	نسبة الأطفال لكل امرأة	السنوات	نسبة الأطفال لكل امرأة
1970	7,9	1983	6,37
1977	7.4	1984	6,26
1980	7,1	1985	6,24
1981	6,95	1986	5,50
1982	6,40	1987	5,29

المصدر: Rapport interministériel sur le programme de la maitrise de la croissance démographique, Alger, 1983

أما فيما يخص الوفيات الخام، فلقد انخفضت بشكل ملموس، وكان ذلك نتيجة التحسن الذي طرأ على أحوال السكان الصحية، فبداية من عام 1970، وبعد أن كان المعدل يقدر بـ 16,7 في الألف، انخفض إلى 12,9 في الألف مع بداية عام 1980، و لم يتوقف عند هذا الحد بل استمر في الانخفاض إلى أن وصل إلى 7,0 في الألف سنة 1987 (الجدول رقم 5).

الجدول رقم (5)

يوضح تطور معدل الوفيات الخام في الجزائر 1969-1987

السنـــــــــــــوات	معدل الوفيات الخام (بالألف)
1970-1969	16,7
1975-1971	15,9
1980-1976	12,9
1982	9,08
1983	8,81
1984	8,60
1985	8,40
1986	8,34
1987	7,0

المصدر: Ibid, p29-30

هذا في الوقت الذي عرفت فيه معدلات وفيات الأطفال انخفاضا بطيئا لم يتجاوز 67 في الألف طيلة خمس عشرين سنة (الجدول رقم 6). ففي عام 1962 بلغ المعدل 131,7 في الألف، ثم انخفض إلى 130 في الألف في عام 1970، ثم إلى 112,5 عام 1978 إلى أن وصل 64,4 عام 1987. و نسجل أسرع انخفاض خلال الفترة ما بين 1962- 1987 ما بين عامي 1980 و 1981 بحوالي 18 في الألف. وذلك كنتيجة مباشرة لحملات التطعيم، والصحة الوقائية.

الجدول رقم (6)

يوضح تطور معدلات وفيات الأطفال في الجزائر1962- 1987

السنوات	وفيات الأطفال (بالألف)	السنوات	وفيات الأطفال (بالألف)
1962	131,7	1978	112,5
1963	129,1	1980	102,9
1964	125,3	1981	84,72
1965	125,1	1982	83,72
1967	124,4	1983	82,73
1968	119,6	1984	81,24
1969	133,1	1985	78,3
1970	130,0	1986	70,7
1974	114,4	1987	64,4
1975	115,5		

المصدر: Ibid, p 42

لهذا، لم يعرف متوسط العمر المتوقع تطورا كبيرا في البداية. ففي عام 1965 بلغ المتوسط 51,2 (سنة) ليرتفع بعد ذلك إلى 53,3 عام 1977، ثم إلى 55,7 عام 1979 (بالنسبة للجنسين) أي زيادة تقدر بسنتين ثم يرتفع بثلاث سنوات ليصل إلى 58,1 عام 1981 ثم بحوالي أربع سنوات في ظرف عامين ليسجل 62,5 سنة 1983 و بنفس معدل الزيادة في ظرف عام ليصل إلى 66 عام 1984. (الجدول رقم 7).

وبالتالي، فانخفاض وفيات الأطفال التي تشكل النسبة الكبيرة في مجموع الوفيات الخام ،هي التي أدت إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع.

الجدول رقم (7)

يوضح تطور متوسط العمر المتوقع في الجزائر (للجنسين) 1965-1987

السنوات	متوسط العمر المتوقع (بالسنوات)
1965	51,2
1970	52,7
1977	53.3
1979	55,7
1981	58,1
1983	62,5
1984	66

المصدر: INESG, Demographie : Une Strategie pour L'avenir, El Moudjahid N° 7628, decembre, 1988 .

وعموما فإن الفترة مابين عام 1962 وعام 1987، قد تحققت فيها نتائج مرضية إلى حد ما في المجال الصحي، فالعلاج المجاني أصبح في متناول غالبية السكان في الجزائر، ومعدلات الوفيات الخام انخفضت. وبرغم ذلك ظل متوسط العمر المتوقع منخفضا بحيث لا يتجاوز 66 سنة، وبقي معدل وفيات الأطفال هو الآخر في مستوياته المرتفعة، مما شكل مصدرا لقلق المسؤولين الجزائريين. ومن تم أدرك هؤلاء أن سياسة خفض الوفيات أو بالأحرى "التنمية الصحية -السابق ذكرها- كان توجهها نحو العلاج أكثر من توجهها نحو الوقاية [1].

ولهذا قامت حملة توعية كبيرة للجماهير لهذه المشكلة واتخذت إجراءات عديدة في هذا الصدد .

2.1.2. مرحلة النمو البطيء 1988- 2000 :

منذ نهاية الثمانينيات و تحت التأثير المزدوج للتنمية وكذا الانتشار الواسع لوسائل منع الحمل في المجتمع، تم تسجيل تباطؤ محسوس في وتيرة معدل النمو السكاني حيث قدر بـ

[1] عبد اللطيف بن أشنهو :تجربة الجزائر :الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعي ،مرجع سابق ،ص79.

1,43% عام 2000 و هو يمثل انخفاضا بحوالي النصف تقريبا (42,57%) خلال عقد التسعينيات (1990–2000).[1]فهي بذلك سجلت مرحلة جديدة من مراحل التاريخ الديموغرافي في الجزائر، حيث تعتبر سنة 1986 قطيعة. فمنذ ذلك الوقت و المواليد تعرف انخفاضا مطلقا. هذا الانخفاض في المواليد كان مصحوبا بانخفاض في معدل النمو الطبيعي الذي سجل معدلات تقل عن 3%.[2]

الجدول رقم (8)

يوضح تطور معدل المواليد و الوفيات الخام و النمو الطبيعي في الجزائر 1988– 2000

السنوات	المواليد الخام		الوفيات الخام		النمو الطبيعي	
	المعدل (‰)	العدد(1000)	المعدل (‰)	العدد(1000)	المعدل (%)	العدد(1000)
1988	-	–	–	–	–	–
1989	-	–	–	–	–	–
1990	30,94	775	6,03	151	2,49	624
1991	30.14	773	6,04	155	2,41	618
1992	30,41	799	6,09	160	2,43	639
1993	28.22	775	6,25	168	2,25	607
1994	28.24	776	6,56	180	2,16	596
1995	25,33	711	6,43	180	1,89	531
1996	22,91	654	6,03	172	1,68	482
1997	22,51	654	6,12	178	1,63	476
1998	20,58	607	4,87	144	1,52	464
1999	19,82	594	4,72	141	1,46	452
2000	19,36	589	4,59	140	1,43	449

المصدر: **http://www.ons.dz**

[1] Direction de la population, Politique nationale de population à l'horizon 2010,Synthèse, Algérie, Juillet 2001,p 2.
[2] Lhaocine AOURAGH, L'Economie Algérienne à L'épreuve de la Démographie, CEPED, France, 1996, p 18-19.

يتبين من خلال (الجدول رقم 8) الذي يغطي الفترة بداية من 1990 إلى غاية سنة 2000 أن وتيرة الارتفاع في عدد المواليد في الجزائر كانت تسير بوتيرة عادية من سنة 1990 إلى 1994، مسجلة أرقاما لم تقل عن عتبة 773 ألف مولود حي، قبل أن تأخذ في التراجع بداية من سنة 1995 التي سجلت 711 ألف مولود حي، و607 آلاف في سنة 1998 و 594 في 1999 إلى سنة 2000، التي سجلت أدنى نسبة على الإطلاق بواقع 589 ألف مولود حي.[1]

أما فيما يخص العدد المطلق للوفيات فقد ارتفع بين سنتي 1990 و 1994 حيث انتقل من 151 ألف وفاة سنة 1990 إلى 180 ألف وفاة سنة 1994 أي بفارق 39 ألف وفاة. و بداية من سنة 1996 و الوفيات تعرف انخفاضا حيث انتقلت من 172 ألف سنة 1996 إلى 140 ألف وفاة سنة 2000 (الجدول رقم 8).

واللافت للنظر هو أن هذا التراجع في عدد الولادات الذي امتد ما بين 1995 و 2000 و الارتفاع في عدد الوفيات الذي امتد ما بين 1990 و 1995 جاءا في سياق السنوات التي شهدت تصاعدا خطيرا وغير مسبوق في طبيعة ونوعية العمليات الإرهابية في الجزائر، والتي أخذت طابع المجازر الجماعية بدل عمليات الاغتيال المتفرقة، التي كانت تحدث هنا وهناك، وأبرز مثال على ذلك مجازر"الرمكة" بمدينة غيليزان الواقعة على بعد 350 كلم غرب العاصمة الجزائر، والتي خلفت 800 ضحية، إضافة إلى المجزرة التي ارتكبت بمنطقة "الرايس" الواقعة على بعد 20 كلم جنوب العاصمة، والتي خلفت أزيد من 600 ضحية، وكذا مجزرة "بن طلحة" القريبة منها، والتي خلفت ما يقارب الـــ 500 ضحية، وهي عامل يؤثر على عدد الزيجات، وبالتالي على عدد الولادات، إلى جانب الوضع الاجتماعي المزري الذي خلفه تراجع دور الدولة في توفير أبسط الشروط الاجتماعية التي تساعد الشباب على الزواج، وفي مقدمتها السكن.

[1] محمد مسلم، المجتمع الجزائري يتجه نحو شيخوخة غير مسبوقة، الوسط التونسية، 2007.07.16

الجدول رقم (9)

يوضح تطور معدل وفيات الأطفال (1000 ولادة) في الجزائر 1988- 2000

السنوات	معدل وفيات الأطفال حسب الجنس (في الألف)		
	ذكور	إناث	العام
1988	–	–	–
1989	–	–	–
1990	60,00	55,50	57,80
1991	59,40	54,20	56,90
1992	57,70	53,00	55,40
1993	57,61	53,29	55,49
1994	56,80	51,51	54,21
1995	57,94	51,68	54,87
1996	56,88	52,21	54,59
1997	59,50	53,66	56,64
1998	38,70	36,00	37,40
1999	40,20	38,60	39,40
2000	38,40	35,30	36,90

المصدر: **http://www.ons.dz**

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن معدل وفيات الأطفال من جنس الذكور يفوق معدل وفيات الأطفال من جنس الإناث بحوالي 5 في الألف تقريبا و ذلك في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1997. ويبقى هذا التفوق مستمرا لكن بفارق أقل يتراوح بين 2 و 3 في الألف حتى عام 2000.

و لا يعد معدل وفيات الأطفال مؤشرا على الوضعية الصحية للسكان فحسب بل أيضا يدل على الوضع التنموي لبلد ما.

إن التطور الملاحظ من خلال الإحصائيات المبينة في (الجدول رقم 9) يشير إلى الانخفاض البطيء ما بين 1990 و 1997، في سنة 1998 ينخفض بشكل سريع منتقلا من 56,64 في الألف سنة 1997 إلى 37,40 في الألف سنة 1998 و بنسبة 20 في الألف ليصل إلى أدنى مستوى خلال الفترة سنة 2000 (36,90 في الألف) و هذا البطء

في الانخفاض يترجم استمرار النقص في فعالية الخدمات الموجهة لمكافحة وفيات الأطفال. [1]

أما فيما يخص معدل الخصوبة فهو يستمر في الانخفاض.

(الجدول رقم 10) يوضح تطور معدل الخصوبة الذي كان في مستوى مرتفع بمعدل 5,29 طفل لكل امرأة في عام 1988 لينخفض بشكل مستمر منتقلا من 4,6 أطفال سنة 1990 إلى 4 أطفال سنة 1995 ليصل إلى 2,54 طفل سنة 2000 مسجلا انخفاضا بأكثر من طفلين طيلة الفترة الممتدة بين 1988-2000.

الجدول رقم (10)

يوضح تطور معدل الخصوبة في الجزائر 1988- 2000

السنوات	معدل الخصوبة (طفل/امرأة)
1988	5,29
1989	6,21
1990	4,61
1991	4,50
1992	4,40
1995	4,00
1997	2,88
1998	2,10
2000	2,54

المصدر:

Ali HEMAL, Tahar HAFFAD, La transition de la fécondité et politique de population en Algérie, Université Mentouri, Constantine, Revue des sciences Humaines N°12 Algérie, 1999, p 65.

CNES, Rapport National sur le Developpement Humain , Algérie, 2006, p 83.

Direction de la population, Op.cit ,p 6.

http://perspective.usherbrooke.ca/

[1] Lhaocine AOURAGH, Opcit, p 29.

الجدول رقم (11)

يوضح تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس في الجزائر 1991- 2000

السنوات	متوسط العمر المتوقع حسب الجنس (بالسنوات)		
	رجال	نساء	العام
1991	66.9	67,8	67,7
1995	66,10	68,18	67,26
1996	66.8	68.4	67.7
1998	70,5	72,9	71,7
1999	70,9	72,9	72,0
2000	71,5	73,4	72,5

المصدر: CNES, Rapport Nationale sur le Développement Humain,Algérie 2008, p 66
Office National des statistiques
Rapport Nationale sur le Développement Humain- Algérie 2006, p81

لم يعرف متوسط العمر المتوقع، تطورا كبيرا في البداية. ففي عام 1991 بلغ المتوسط 67,7 (سنة) لينخفض انخفاضا طفيفا بعد ذلك إلى 67,26 عام 1995، ثم يثبت عند متوسط 67,7 سنة 1996. ونسجل ارتفاعا محسوسا ابتداء من سنة 1998 بمتوسط عمر 71,7 (سنة) ليصل إلى 72,5 عام 2000 (بالنسبة للجنسين) و هو أعلى مستوى يسجل في هذه الفترة (الجدول رقم 11).

كما نلاحظ من خلال (الجدول رقم 11) أن متوسط العمر المتوقع بالنسبة للنساء أعلى من متوسط العمر المتوقع بالنسبة للرجال لأنه كما ذكرنا سابقا أن الوفيات من الذكور أعلى من الوفيات من البنات و هذا يرجع أساسا إلى تعرض الذكر للحوادث أكثر من البنت نظرا لالتزام هذه الأخيرة في معظم حياتها البيت.[1]

و عموما فإن هذه الفترة تميزت بالتحسن في الأحوال الصحية للسكان حيث أنه بداية من عام 1996 أخذت الوفيات في التراجع نظرا لدخول البلاد مرحلة انفراج الأزمة. ففي بداية هذه المرحلة لم تظهر ثمار التحسن بسبب عدم الاستقرار السياسي و الأمني الذي كان سائدا و الذي أبطل كل الجهود المبذولة في المجال الصحي.

[1] Lhaocine AOURAGH, Op.cit, p 27.

3.1.2. مرحلة عودة النمو 2001- 2008:

يشير (الجدول رقم 12) إلى أن الارتفاع في عدد المواليد الأحياء لم يسترجع نسقه التصاعدي إلا بداية من سنة 2001 التي سجلت رقما يساوي 619 ألف مولود حي، ثم 649 ألف في سنة 2003 و 669 ألف في سنة 2004، و703 آلاف مولود حي في سنة 2005 ثم إلى 739 ألف سنة 2006 ليصل إلى 817 ألف سنة 2008 و هو رقم أكبر مما سجل في العشرية الماضية. كما أن نسبة النمو الطبيعي شهدت تزايدا طفيفا حيث انتقلت من 1,86% سنة 2008 إلى 1,91% سنة 2009. و عليه فإن الحركية الديموغرافية في الجزائر تحافظ على وتيرة سنة 2003 مع الارتفاع المستمر لعدد الزيجات و عدد الولادات و الوفيات.[1]

الجدول رقم (12)

يوضح تطور معدل المواليد و الوفيات الخام و النمو الطبيعي في الجزائر 2001- 2008

السنوات	المواليد الخام		الوفيات الخام		النمو الطبيعي	
	المعدل (‰)	العدد (1000)	المعدل (‰)	العدد (1000)	المعدل (%)	العدد (1000)
2001	20,03	619	4,56	141	1,55	478
2002	19,68	617	4,41	138	1,53	479
2003	20,36	649	4,55	145	1,58	503
2004	20,67	669	4,36	141	1,63	528
2005	21,36	703	4,47	147	1,69	556
2006	22,07	739	4,30	144	1,78	595
2007	22,98	783	4,38	149	1.86	634
2008	23,62	817	4,42	153	1.91	663

المصدر: ONS, Démographie algérienne, 2008, n° 520

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، 2010.

الجدول رقم (13)

يوضح تطور عدد و معدل الزيجات في الجزائر 2001- 2008

السنوات	عدد الزيجات	معدل الزواج (للألف)
2001	194273	6,29
2002	218620	6,97
2003	240463	7,55
2004	267633	8,27
2005	279548	8,50
2006	295295	8,82
2007	325490	9,55
2008	331190	9,53

المصدر: CNES, 2008, Opcit pp 63-88

يقدم (الجدول رقم 13) أرقاما تتعلق بعدد الزيجات في السنة، والتي تعتبر عاملا مهما في تفسير هذا الارتفاع في عدد المواليد، حيث يشير إلى أن عدد الزيجات بلغ 280 ألف في سنة 2005، مسجلة ارتفاعا محسوسا بلغ 12 ألف حالة زواج، وبنسبة زيادة قدرت بـ 4,4%.[1] و لم يتوقف هذا الارتفاع عند هذا الحد بل استمر في الزيادة حيث سجل ارتفاعا آخر ما بين 2005 و 2006 بلغ 15 ألف حالة زواج جديدة، و بنسبة 5,3% ليصل عدد الزيجات 331 ألف سنة 2008. و السبب الثاني الذي أدى إلى زيادة الولادات هو الارتفاع المستمر لعدد النساء في سن الإنجاب الناتج عن وصول مواليد 1975 و 1985 إلى سن الزواج حيث انتقل من 2,5 مليون سنة 1966 إلى 10,3 مليون سنة 2010.

[1] محمد مسلم، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (14)

يوضح تطور معدل وفيات الأطفال حسب الجنس في الجزائر 2001- 2008

السنوات	معدل وفيات الأطفال (1000 ولادة)		
	ذكور	إناث	العام
2001	38,9	35,9	37,5
2002	36,1	33,3	34,7
2003	34,6	30,3	32,5
2004	32,2	28,5	30,4
2005	32,4	28,2	30,4
2006	28,3	25,3	26,9
2007	27,9	24,4	26,2
2008	26,9	23,9	25,5

المصدر: Ibid, p 88

أما فيما يخص معدل وفيات الأطفال فقد شهد انخفاضا محسوسا خاصة ما بين 2005 و 2006 منتقلا من 30,4 في الألف سنة 2005 إلى 26,9 في الألف سنة 2006 و بفارق 4 وفيات في ألف ولادة حية تقريبا، ليصل إلى 25,5 في الألف سنة 2008 (الجدول رقم 14).

هذا الانخفاض في وفيات الأطفال أدى إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع (للجنسين) حيث انتقل من 72,9 سنة عام 2001 إلى 75,7 سنة عام 2008 بمعدل زيادة يقدر بـ 3 سنوات.

الجدول رقم (15)

يوضح تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس في الجزائر 2001- 2008

السنوات	متوسط العمر المتوقع حسب الجنس (بالسنوات)		
	رجال	نساء	العام
2001	71,9	73,6	72,9
2002	72,5	74,4	73,4
2003	72,9	74,9	73,9
2004	73,9	75,8	74,8
2005	73,6	75,6	74,6
2006	74,7	76,8	75,7
2007	74,7	76,8	75,7
2008	74,9	76,6	75,7

المصدر: CNES, Rapport National sur le Développement Humain, Algérie, 2008, p 66.

الجدول رقم (16)

يوضح تطور معدل الخصوبة في الجزائر 2002- 2008

السنوات	معدل الخصوبة (طفل/امرأة)
2002	2,52
2005	2,44
2006	2,41
2007	2,38
2008	2,32

المصدر: http://perspective.usherbrooke.ca

2.2. عوامل انخفاض الخصوبة في الجزائر منذ الاستقلال:

1.2.2. التأخر في سن الزواج:

مما لا شك فيه أن الانخفاض في الخصوبة يختلف تبعا لفئات الأعمار بين النساء المتزوجات، و الملاحظ أن تناقص الخصوبة المكتملة في الجزائر لا يشمل إلا حديثات السن في الزواج و بخاصة اللاتي تزوجن في سن متأخرة. و هذا ما يؤكد أن سن الزواج ما يزال أحد العوامل الحاسمة حتى الآن في خصوبة الجزائريات. فلقد ارتفع هذا السن

عند النساء من 18,3 سنة عام 1966 إلى 20,9 سنة عام 1977 إلى 23,8 سنة عام 1987 إلى 27,6 سنة عام 1998 ليصل إلى 29,3 سنة عام 2008 أي بزيادة إحدى عشر سنة خلال 42 سنة مما يقلص فترة الإنجاب عند النساء (الجدول رقم 17).

الجدول رقم (17)

يوضح تطور متوسط العمر في الزواج الأول حسب الجنس في الجزائر 1965- 2008

الجنس	1966	1977	1987	1998	2002	2006	2008
نساء	18,3	20,9	23,8	27,6	29,6	29,9	29,3
رجال	23,8	25,3	27,7	31,3	33,0	33,5	33,0

المصدر: .CNES, R.N.D.H. 2008, Opcit, p63

2.2.2. مستوى التعليم:

كما لوحظ أيضا علاقة عكسية بين مستوى التعليم عند النساء كما عند الرجال، و بين خصوبتهن، فالنساء اللواتي لم يدخلن المدرسة قط بلغت خصوبتهن 5,6 طفل لكل امرأة بينما النساء اللواتي يملكن مستوى التعليم الثانوي فخصوبتهن أقل بفارق يفوق 50% و ذلك في سنة 1992 كمايوضحه (الجدول رقم 18) .

و هذا يعني أن التعليم يؤثر في الخصوبة، كما يؤثر تأخر سن الزواج عليها خاصة المستوى التعليمي العالي.

الجدول رقم (18)

يوضح معدل الخصوبة حسب فئات السن و مستوى التعليم (لـ1000 امرأة) في الجزائر 1992

مستوى التعليم	15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	المعدل الإجمالي للخصوبة (%)
بدون تعليم	52	221	262	258	192	103	25	5,6
ابتدائي غير تام	26	149	199	176	130	72	12	3,8
ابتدائي	13	122	176	185	121	40	00	3,3
تحضيري	19	128	175	173	119	45	00	3,3
ثانوي	2	49	147	185	49	49	00	2,5
المجموع	21	143	214	220	164	92	23	4,4

المصدر: . CNES , Etude sur la politique en matière de population, Alger, 1992

كما نلاحظ من الجدول رقم 19 أن هناك زيادة في معدل الخصوبة ما بين 2002 و 2006 للنساء في فئة السن 35- 44 سنة هذه الزيادة تعود إلى الزواج المتأخر للنساء اللاتي أكملن دراساتهن العليا و ما بعد التدرج .[1]

وتنذر هذه الأرقام بظاهرة جديدة ترتبط خاصة بالتأخر في سن الزواج أي التأخر في الإنجاب نحو أعمار أكبر (40 سنة فما فوق)، هذا الانتقال للخصوبة من السن الصغير إلى السن الكبير الملاحظ أيضا في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى تعديل في طريقة التكفل بصحة الأم، فالحمل المتأخر يمثل خطرا على صحة الأم و الطفل الذي سيولد.[2]

[1] CNES, 2008, Op.cit. p 64.
[2] Direction de la population, Op.cit. p 7.

الجدول رقم (19)

يوضح تطور معدل الخصوبة حسب فئات العمر في الجزائر 1969- 2006

فئات العمر	السنوات				
	1969	1980	1992	2002	2006
19 -15	112	69	26	6	4
24 -20	324	288	151	59	51
29 -25	356	331	218	119	111
34 -30	325	268	214	134	129
39 -35	263	265	174	105	109
44 -40	148	126	81	43	48
49 -45	37	25	18	9	2

المصدر: Ali HEMAL, Tahar HAFFAD, Op.cit. p 66
CNES, 2008, Op.cit. p64.

3.2.2. استعمال وسائل تنظيم الأسرة:

أكثر من نصف الأزواج يستعملون وسائل تنظيم الأسرة.

ازداد استعمال هذه الوسائل من 50,7% سنة 1992 إلى 61,4% سنة 2006 إن انتشار استعمال هذه الوسائل يدل على التدعيم الذي تحظى به من قبل السلطات الجزائرية منذ سنوات التسعينيات مما زاد في التأثير على الخصوبة (الجدول رقم 20).[1]

الجدول رقم (20)

يوضح تطور نسبة استعمال وسائل تنظيم الأسرة في الجزائر 1992- 2006

السنوات	1992	1995	2000	2002	2006
كل الطرق (%)	50,7	56,9	64,0	57,0	61,4
الطرق العصرية(%)	42,9	49,0	50,1	51,8	52,0
الطرق التقليدية (%)	7,8	7,5	13,9	5,2	9,4

المصدر: CNES, 2008,Ibid , p 88

[1] Ibid, p 7.

3.2. التحول الديموغرافي:

يتضح لنا من المعطيات السابقة كيف كانت معدلات المواليد مرتفعة، و لكنها متذبذبة طوال الفترة من 1900 و حتى 1965 و كذلك متأثرة بالأحداث التاريخية التي مرت بها الجزائر المستعمرة. و تبين لنا أيضا كيف كانت معدلات الوفيات هي الأخرى مرتفعة و متذبذبة. ثم دخلت الجزائر في المرحلة الثانية من تحولها الديموغرافي مباشرة بعد الاستقلال، و كانت هذه المرحلة تتسم بانخفاض كبير، و مفاجئ لمعدلات الوفيات في حين بقيت معدلات المواليد على ارتفاعها. فقد زاد سكان الجزائر ما يقرب من ضعفين عام 1987، عما كانت عليه عام 1965.

لقد طرأت انخفاضات كبيرة في معدلات الوفيات منذ الاستقلال لكن معدلات المواليد تأخذ في فترة التسعينيات نسقا تنازليا ثم تبدأ في الارتفاع ابتداء من سنة 2001 رغم انخفاض الخصوبة إلى أدنى مستوى لها سنة 2008 حيث بلغت 2,32 طفل لكل امرأة.

نلجأ إلى نموذج الأمم المتحدة لتحليل التحول الديموغرافي في الجزائر الذي يستعمل الخصوبة (ISF) (عوضا عن المواليد) و متوسط العمر المتوقع عند الولادة (e_0) (عوضا عن الوفيات) كمعطيات لتحديد وضعية التحول الديموغرافي في سياق الزمن حيث نذكر أربعة مراحل:

المرحلة الأولى: وفيات و خصوبة مرتفعتين، (e_0) < 45 سنة و (ISF) > 6 أطفال مرت الجزائر بهذه المرحلة من بداية الاستقلال و حتى عام 1985 حيث سجلت متوسط عمر متوقع 66 سنة و معدل خصوبة 6,24.

المرحلة الثانية: بداية انخفاض الوفيات و الخصوبة.

45<(e_0) < 55 و 4,5 <(ISF)< 6 ، و قد مرت الجزائر بهذه المرحلة ابتداء من منتصف سنوات الثمانينيات و حتى بداية التسعينيات حيث سجلت متوسط عمر متوقع 67,7 سنة و معدل خصوبة 4,40 سنة 1992.

المرحلة الثالثة: تسارع وتيرة الانخفاض في الوفيات و الخصوبة.

55 <(e_0)< 65 و 3 <(ISF) < 4,5 حيث سجلت الجزائر متوسط عمر متوقع 67,26 سنة و معدل خصوبة 4,00 أطفال و ذلك في عام 1995.

المرحلة الرابعة: وفيات و خصوبة منخفضتين. $65 < (e_0)$ و $3 > (ISF)$

و قد مرت الجزائر بهذه المرحلة نهاية التسعينيات إلى يومنا هذا.

مما سبق نستنتج أن الجزائر وصلت إلى تحولها الديموغرافي في سنة 1997 أين بلغ متوسط العمر المتوقع 71,7 سنة و معدل الخصوبة 2,88. (الشكل رقم 1).

الشكل رقم (1)

يوضح الخصوبة و الوفيات في التحول الديموغرافي

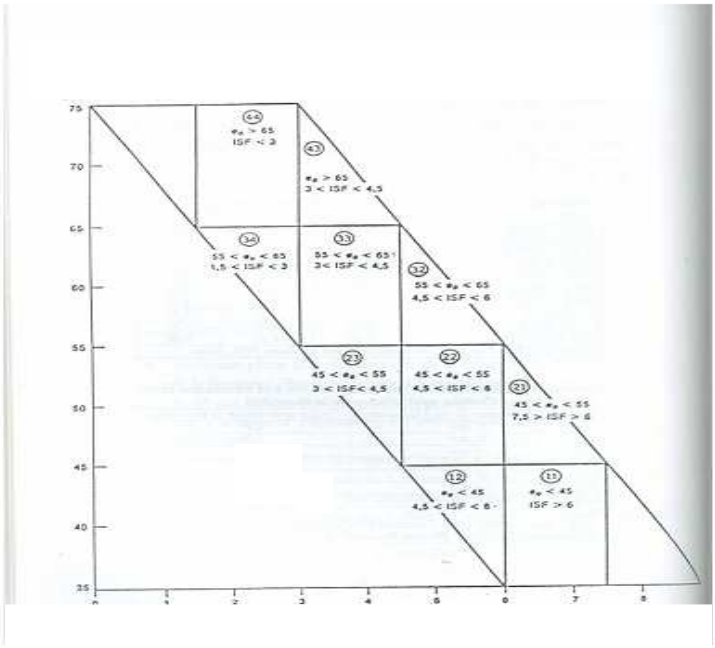

المصدر: Nations unies, la population mondiale à la sortie du 20ème siècle, Etude démographique n° 11, 1969.

3.التركيب العمري للسكان في الجزائر:

1.3. تطور نسبة الفئة العمرية (0- 14):

تمّ تسجيل خلال الفترة 1960-2008 متوسط سنوي يقدر بـ 42% من إجمالي السكان. أعلى مستوى سجل خلال نفس الفترة كان في سنة 1971 حيث بلغ نسبة 48,4% بينما سجلنا نسبة 27,7% سنة 2008 و هي تمثل أدنى مستوى مما يعني أن هذه الفئة من السكان آخذة في التناقص بسبب انخفاض خصوبة الجزائريات. التغير الموجود بين السنة الأولى و السنة الأخيرة هو تقريبا 37% في مدة 48 سنة. و يمكن توضيح كل ما سبق عن طريق (الجدول رقم 21) و (الشكل رقم 2) كالآتي:

الجدول رقم (21)

يوضح تطور التوزيع حسب العمر للسكان في الجزائر 1960- 2008

السنوات	النسبة (%)		
	0 – 14	15 - 64	65 +
1960 -1964	46,004	50,707	3,289
1965 -1969	48,202	47,208	3,99
1970 -1974	47,906	47,89	4,203
1975 -1979	46,127	49,803	4,07
1980 -1984	45,128	51,101	3,774
1985 -1989	43,516	52,87	3,613
1990 -1994	40,483	55,845	3,672
1995 -1999	35,174	60,73	4,095
2000 -2004	30,407	65,093	4,5
2005 -2008	27,749	67,64	4,611

المصدر: http://perspective.usherbrooke.ca/

الشكل رقم (2)

يوضح تطور نسبة الفئة العمرية (0- 14) في الجزائر 1960- 2008

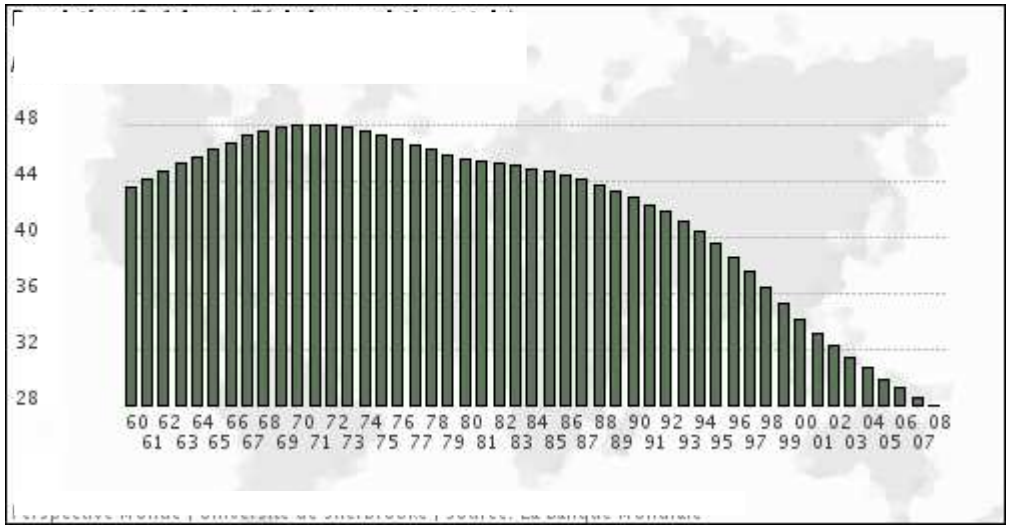

المصدر: البنك الدولي

2.3. تطور نسبة الفئة العمرية (15- 64):

خلال الفترة 1960-2008 تم تسجيل متوسط سنوي يقدر بـ 54,1% من إجمالي السكان. أعلى مستوى سجل خلال نفس الفترة كان في سنة 2008 حيث بلغ نسبة 67,6% بينما سجلنا أدنى مستوى بنسبة 47,4% سنة 1971 و هذا يعني أن هذه الفئة من السكان آخذة في الارتفاع. التغير الموجود بين السنة الأولى و السنة الأخيرة هو تقريبا 29% في مدة 48 سنة. و يمكن توضيح كل ما سبق عن طريق (الجدول رقم 21) و (الشكل رقم 3) كالآتي:

الشكل رقم (3)

يوضح تطور نسبة الفئة العمرية (15- 64) في الجزائر 1960- 2008

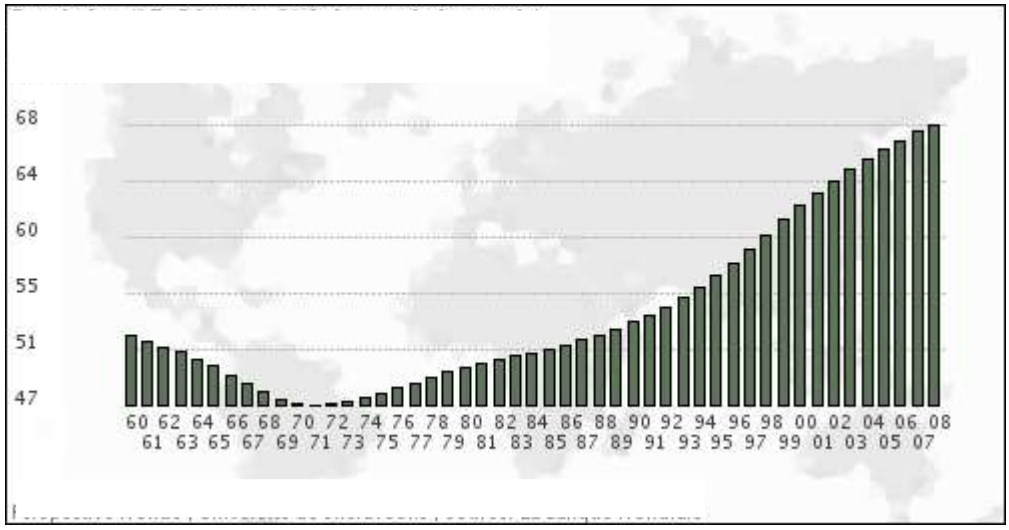

المصدر: Ibid

3.3. تطور نسبة الفئة العمرية لـ 65 سنة فأكثر:

خلال الفترة 1960- 2008 تم تسجيل متوسط سنوي يقدر بـ 3,9% من إجمالي السكان. وسجل أعلى مستوى خلال نفس الفترة في سنة 2008 حيث بلغ نسبة 4,6% بينما سجلنا أدنى مستوى بنسبة 3,3% سنة 1965. التغير الموجود بين السنة الأولى و السنة الأخيرة هو تقريبا 20% في مدة 48 سنة. (الجدول رقم 21) و (الشكل رقم 4).
إن الفئة العمرية لـ 65 سنة فأكثر مستخدمة كثيرا في الإحصائيات الديموغرافية باعتبار أن الوصول إلى سن 65 سنة يعني أن الشخص قد غادر مجموعة السكان في سن العمل. إن نسبة السكان الذين بلغوا 65 سنة فما فوق تمثل معلومة مفيدة بالنسبة للهرم العمري لأي دولة .

إن نمو هذه الفئة من السكان بصفة كبيرة يؤدي إلى تعرض المجتمع الجزائري لتحديات مميزة خاصة فيما يتعلق بصعوبة إعادة تجديد السكان و زيادة الإنفاق على الصحة و هو ما يعبر عليه في الاقتصاد بزيادة نسبة الإعالة وبالتالي ستفقد الجزائر الصفة التي لطالما افتخرت بها لتتحول تدريجيا و لو بصفة بطيئة إلى بلد يتسم بالشيخوخة . أنظر (الشكل رقم 4) كالآتي:

الشكل رقم (4)

يوضح تطور نسبة الفئة العمرية 65 سنة فأكثر في الجزائر 1960- 2008

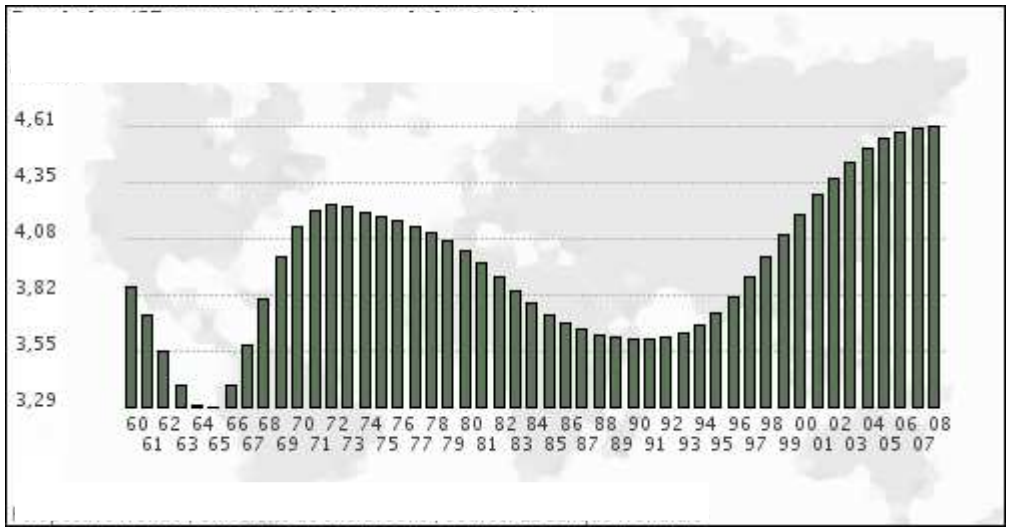

المصدر :Ibid

4. المسألة السكانية و تطور الخطاب السياسي:

إن أهمية المسألة السكانية واضحة من خلال تواتر الندوات و المؤتمرات العالمية، و هكذا فقد تم تنظيم خمس مؤتمرات دولية خلال الأربعين سنة الأخيرة.

- ❖ بروما عام 1954م
- ❖ ببلغراد عام 1965م
- ❖ ببوخارست عام 1974م
- ❖ بمكسيكو عام 1984م
- ❖ بالقاهرة عام 1994م

فإذا كانت المؤتمرات الأولى علمية محضة أو تقنية فإنه منذ 1974م أصبحت حكومية مما أدى إلى ظهور ما يمكن تسميته بتسييس الديموغرافيا.

فخلال ندوة بوخارست لسنة 1974م مثلا برز جدال حاد بين المدافعين و المعارضين لفكرة تحديد النسل فالفئة الأولى ترى أن التحكم في النمو الديموغرافي شرطا أساسيا لتحقيق توازن سكاني في العالم، و وسيلة مثلى تسمح لدول العالم الثالث

بالإقلاع الاقتصادي، في حين خالفت الفئة الثانية هذا الطرح و دعت إلى ضرورة التنديد بتسلط الأغنياء و العمل من أجل إرساء قواعد نظام اقتصادي عالمي جديد... و قد تبنت الجزائر هذا الطرح و ذلك ما نلمسه من تصريح مندوبها خلال تلك الندوة، حيث قال بأن "أحسن الحبوب هي التنمية" « La meilleure pilule c'est le développement »[1] حيث كان الاعتقاد آنذاك أن الزيادة السكانية لا تمثل عبئا، فالمشكل لم يكن ديموغرافيا بقدر ما كان اقتصاديا و على هذا الأساس فقد أعطت الجزائر الأولوية للتنمية.

إن رفض الجزائر لتبني نظام تخطيط الولادات يرجع في الواقع إلى غياب منشآت مختصة. فهي بذلك اختارت اتجاها يمنع أي ترقية لمنظمات تعمل على إعداد برامج للتخطيط العائلي (كمثيلتها في تونس سارت على هذا الاتجاه).

السبب الرئيسي لهذه الوضعية يكمن في توفر الإمكانيات لتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة للسكان بفضل عائدات النفط. و كما ذكرنا سابقا فإن النمو الديموغرافي الذي عرفته الجزائر في تلك الفترة لم يكشف بعد عن خطورته و هذا ما نفسره بالتأخر في النمو الناتج عن خسائر الحرب و الهجرة المكثفة.

لم يكن هناك في ذلك الوقت أي أثر على وجود برنامج إجباري للتنظيم العائلي لكن نجد مجموعة من الإجراءات يمكن دمجها حسب مضمونها في إطار سياسة سكانية. يتعلق الأمر بإجراءات حكومية تهدف إلى التسريع في عصرنة بعض القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية ذات الأهمية القصوى.[2] ففي هذا الإطار بالذات نذكر الإجراءات التالية: التوسع في تمدرس البنات، تحديد أربعة أطفال كمستفيدين من المزايا العائلية[3] وإلزام الأشخاص الذين يريدون الإقامة في إقليم بلد آخر من الحصول على ترخيص بذلك.

في مجال الصحة تم تأسيس مراكز لحماية الأمومة و الطفولة في سنة 1965 كانت مكلفة بضمان صحة جيدة للأم و الطفل. بين سنتي 1967 و 1969 تم تأسيس ثلاث مراكز لتباعد الولادات حيث عرفت توسعا معتبرا في نشاطها. تحت رعاية .O.M.S، المنظمة العالمية للصحة تم تأسيس عدة مراكز لتباعد الولادات ابتداء من سنة 1974.

[1] http://www, onefd.edu.dz
[2] Lhaocine AOURAGH, Opcit, p51
[3] A.M. BAHRI, Population et Economie en Algérie, CICRED, ONU, La Population de l'Algérie,1980, p 153.

غير أن زيادة الطلب على هذه المراكز الناتجة عن زيادة عدد السكان تطلبت مضاعفة عددها. و عليه فقد فضلت السلطات تحويل خدمات تباعد الولادات إلى العيادات متعددة الخدمات P.M.I.[1]. تعمل هذه المراكز في الغالب على حماية صحة الأشخاص.

بلغ عدد المراكز في أفريل من سنة 1980، 260 عيادة .P.M.I . في سنة 1984 يرتفع هذا العدد ليصل إلى 336 مركزا. أما فيما يخص نسبة النساء اللواتي يترددن هذه المراكز فتمثل حوالي 10% فقط من إجمالي النساء في سن الإنجاب. لقد تم إحصاء 13784 زبونة جديدة في عام 1974 و في عام 1982 سجل هذا العدد زيادة بـ 124603 استشارة جديدة.

و باختصار فإن سياسة تباعد الولادات كانت ترمي بالدرجة الأولى إلى معالجة مشكل الصحة العمومية و خاصة حماية صحة الأم و الطفل.

لقد تسبب هذا الفهم الضيق لبرنامج تباعد الولادات في عدم تخصيص الدولة ميزانية خاصة تسمح له بتوفير الإمكانيات لضمان نشاط فعال حيث كان التمويل يتم في إطار الميزانية الإجمالية للوقاية العامة و خاصة بالنسبة لشراء وسائل منع الحمل. هذا بالإضافة إلى أن تكوين اليد العاملة لم يكن بالدرجة الكافية. الشيء الذي أدى إلى عدم فعالية نشاط برنامج تباعد الولادات.

إن التنافر الواضح الموجود بين تطبيق الإجراءات التنفيذية لبرنامج تباعد الولادات و الخطاب السياسي الرسمي الذي يلح على الطابع التحولي للنمو السكاني السريع يثبت الموقف المعارض لأصحاب القرار.

وترتكز الوضعية الرسمية للجزائر أساسا على فكرة أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تؤدي بالضرورة إلى تغيير السلوك الإنجابي للأزواج و بالتالي تخفيض الخصوبة.

و في حوار مع الرئيس بومدين أعلن من خلاله تأكيدا للفكرة السابقة بقوله:"أعتقد أنه من المتفق عليه من طرف الخبراء أنه لا توجد سوى طريقة واحدة لتحديد النسل و هي الرفع من مستوى المعيشة(...). الإجابة التي يمكن أن أتوقعها منكم بالتأكيد هي

[1] Malika LADJALI, L'espacement des naissances dans le Tiers monde : L'expérience algérienne, OPU, Alger, 1985, p16 .

الحلقة المفرغة أي أن المواليد و النمو الديموغرافي السريع يمنعان مستوى المعيشة من أن يرتفع. و هذا صحيح جزئيا. يجب أن نكون متواضعين و أن نرفع التحدي. نحن نراهن على ربح السباق بين التنمية و النمو الديموغرافي".

إن غياب الاهتمام بالمتغيرة الديموغرافية و استبعادها من مجال التخطيط يمثل استجابة لمنطق بسيط يرتكز على فكرة أن التحكم في الظواهر الديموغرافية يتحقق تدريجيا عن طريق الرفع من مستويات المعيشة.

منذ عام 1980، التاريخ الذي تزامن مع مجيء طاقم جديد للسلطة وخاصة مع الاعتراف بعجز النظام الاقتصادي عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، ظهر منعطف جديد للوضعية الجزائرية تجاه النمو الديموغرافي.

تغير الخطاب السياسي أيضا في الندوات العالمية التي تلت ندوة بوخارست حيث أعلنت الجزائر في المؤتمر العالمي للسكان المنعقد بالعاصمة مكسيكو عام 1984 أن مشكل السكان يمثل السبب الرئيسي للتخلف. الشيء الذي جعل الحكومة مجبرة لإيجاد التوازن.

و بالتالي سجلت موقفها منذ سنوات الثمانينيات بتبني سياسة سكانية تسمح بالتدخل في مستوى الخصوبة مما يدل على اندماجها في أهداف التحكم في النمو الديموغرافي.[1]

غير أنه من الضروري التأكيد على أن هذه السياسة السكانية هي امتداد لما كان معمولا به من قبل و يبقى الهدف دائما هو التباعد في الولادات. إن تحديد النسل يعتبر مطلبا ضروريا بالنسبة لحالة الجزائر و مع ذلك لا يمكنه أن يحل محل تنظيم النسل.[1]

يمكن القول باختصار إن النظام الاقتصادي أثبت عدم فعاليته تجاه التغيرات الديموغرافية. و أخيرا فإن الخطاب السياسي أيد النظرية الديموغرافية التي تؤكد بأن الحل الاقتصادي وحده لا يكفي لتخفيض معدل النمو السكاني ما لم ترافقه حلول ديموغرافية. "العمل على تخفيض فعال لمعدلات المواليد أصبح شرطا أساسيا لتحسين الفعالية في بناء الاقتصاد و الرغبة في الاستجابة بصفة مرضية و مستدامة للاحتياجات الاجتماعية للسكان".[2]

[1] Ali HEMAL, Tahar HAFFAD, Opcit, p 64

[2] MPAT, Rapport général du plan quinquennal (1980-1984) .

منذ هبوط عائدات النفط عام 1986، الذي أعقب انهيار معدلات التبادل التجاري، أدركت السلطات الجزائرية خطورة الوضع حيث اعتبرت تلبية الاحتياجات الاجتماعية للسكان مشكلة و عليه فإن النمو السكاني لم يعد عاملا مساعدا لتحقيق التقدم الاقتصادي بل صار ينظر إليه كعقبة أمام التنمية و كعبء يفرض بذل جهود إضافية من أجل الوصول إلى مستوى معيشة مقبول.[1] دستور1986 أكد هذه النظرة حيث جاء فيه:"إن معدل النمو السكاني الحالي يعيق كل إمكانيات التحسين الكمي التي تطمح التنمية في تحقيقها فهو (...) يشكل حاجزا أمام التحسينات الكمية التي تعد مفتاح التقدم الاقتصادي و الاجتماعي".[2]

ويؤدي إرجاع هذه العواقب للظواهر الديموغرافية إلى التفكير بتبني سياسة سكانية مكثفة و فعالة تذهب لأبعد الحدود في تطبيق فكرة التنظيم العائلي.

إن الترقية الاجتماعية للمرأة، كهدف يمكن الوصول إليه عن طريق الرفع من مستوى تعليمها و إدماجها في الحياة العملية، تمثل المحور الرئيسي لإعداد سياسة تنظيم النسل.

ترتكز الفلسفة العامة التي تسير على نهجها عملية إعداد مخطط العمل الحكومي للتحكم في النمو الديموغرافي على الشروع في السعي نحو اقتراح نموذج ثقافي جديد يتعلق بالخصوبة.

بالرغم من الطموحات التي تضمنها المخطط الخماسي الثاني لإنشاء بنية تحتية جديدة لتقديم الخدمات و تكثيف نشاط المراكز الموجودة إلا أن وضع سياسة سكانية واضحة و منسجمة هو السبيل الوحيد للوصول إلى نتائج قطعية. من أجل ذلك فقد تمحور المخطط الخماسي الثاني حول خمس مواضيع هي:

خدمات الصحة، التعليم و التكوين، التوعية و التحسيس، دراسات و بحوث اجتماعية و ديموغرافية، إجراءات ذات طابع قانوني.

إن حماية الأمومة و الطفولة من الأهداف التي كانت تسعى الحكومة لتحقيقها في سنة 1989 لكنها كانت تفوق بكثير الإمكانيات الاقتصادية و المالية للبلاد، فقد كان من

[1] Lhaocine AOURAGH, Opcit, p55
[2] Algérie, Charte nationale 1986, Editions du FLN, Alger, 1986, p 162 .

المفترض إنشاء مركزPMI لكل حي بالنسبة للمناطق الحضرية و لكل بلدية بالنسبة للمناطق الريفية و ذلك لتلبية نسبة 100% من طلبات تباعد الولادات في نفس السنة. ففي سنة 1984 كان معدل الاستجابة المحقق يقدر بـ 25% من السكان في سن الإنجاب.

في نفس السياق قامت السلطات الجزائرية باستشارة الأوساط الدينية في هذا المجال حيث تلقت فتاوى تدعو للمصالحة بين المصلحة الوطنية و مبادئ الشريعة الإسلامية و تسمح بتباعد الولادات مع فرض أربع شروط من بينها عدم اللجوء لإجراءات ردعية من أجل ذلك.[1] بالتوازي مع إجراءات ترقية المرأة هناك إجراءات لمكافحة وفيات الأطفال، تدعيم الوقاية، تحسين ظروف السكن و الصحة و التكفل بالطفل. هذه الإجراءات تعمل على مضاعفة فرص نجاح برنامج تباعد الولادات و ذلك بتنشيط المشاركة الإرادية للأزواج.

هذه الحلول النظرية هي ثمرة مجموعة من الأفكار الناضجة و المسؤولة و يجب أن تترجم في أرض الواقع لتقييمها و معرفة حدودها. [2]

ثانيا: واقع التنمية المستدامة في ظل تغير النمو السكاني في الجزائر:[3]

1. الانعكاسات الاجتماعية ، الاقتصادية للنمو السكاني:

1.1 الآثار الاقتصادية:

يعتمد الاقتصاد الجزائري أساسا على قطاع المحروقات، و هذا ما يترجم التوجه الكثيف للاستثمارات نحو هذا القطاع، و يظهر توزيع الاستثمارات من خلال المخططات التنموية، الاستمرار في الاعتماد على العائدات النفطية.

أدت المحروقات دورا هاما في النمو الاقتصادي الجزائري، غير أن السؤال المطروح اليوم كيف أن المداخيل البترولية التي تشكل حوالي 92,3% من قيمة العائدات يستوجب عليها و بمفردها تمويل استيراد المواد الاستهلاكية (45,7% من الصادرات) و خدمة الدين (25,3% من الصادرات) و لقد أدى هذا إلى نتائج عكسية، لما كان متوقعا من تحريك للقطاعات الأخرى حيث انتهت إلى ظاهرة التبعية المتعددة الجوانب.

[1] Lhaocine AOURAGH, Op.cit, p 55-56-57.
[2] Malika LADJALI, Op.cit, p 16.
[3] http ://www.b-99.com/vb/

1.1.1 التبعية الغذائية:

لاحظ (الجدول رقم 22).

الجدول رقم (22)

يوضح نسبة الواردات الغذائية في الجزائر 1967- 1992

السنة	1967	1970	1975	1980	1985	1990	1992
نسبة الواردات الغذائية (%)	26,1	11,0	19,5	19,2	22,2	21,7	24,9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

أ-يبين الجدول بأن الواردات من المواد الغذائية وصلت إلى ¼ إجمالي الواردات سنة 1992.

ب-الإنتاج الفلاحي المحلي الذي كان يغطي 70% من احتياجاتنا عام 1969 لم يسجل سوى 20% عام 1987 و هذا النقص في الإنتاج الغذائي قد تم سده عن طريق الاستيراد المكثف إذ بلغت كلفته حوالي 20% من المداخيل البترولية.

2.1.1. التبعية المالية:

رغم أنه لا يوجد وجه مقارنة بين مديونية الجزائر و دول أمريكا الجنوبية أو الآسيوية، إلا أنه يجب الاهتمام بهذه المسألة إذا ما صدقنا الأرقام المصرح بها في بداية التسعينيات أين تجاوزت ديون الجزائر الخارجية 30 مليار دولار، مع العلم أن خدمة الدين قد بلغت خلال نفس الفترة حوالي 90% من مداخيل الصادرات أي ما يقارب 9 مليار دولار سنة 1990.

2.1. الآثار الاجتماعية:

1.2.1. مشكل البطالة:

تفاقم مشكل البطالة الذي يعود إلى ضعف الاستثمارات الناتجة عن قلة رؤوس الأموال بفعل توجيه قسم كبير منها إلى سد احتياجات السكان العاجلة الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكل الذي انعكس سلبا على المستوى المعيشي و على الاستقرار الاجتماعي و السياسي. و فيما يلي (الجدول رقم 23) خاص بتطور نسبة البطالة بين 1966 و 2005:

الجدول رقم (23)

يوضح تطور نسبة البطالة في الجزائر 1966- 2005

السنة	نسبة البطالة (%)
1966	35,3
1977	28,9
1982	16,6
1983	13,9
1987	21,4
1992	23,8
1999	29,0
2000	29,5
2001	27,3
2002	25,7
2003	23.7
2004	25,0
2005	15.3

المصدر: http://www.onefd.edu.dz

أما إذا أدخلنا عامل العمر، فإن الفوارق تزيد اتساعا إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل دون العشرين سنة 2008 25% من مجموع العاطلين و وصلت هذه النسبة 23% بالنسبة للفئة 20- 24 سنة عام 2008 و هي تمثل ضعف معدل البطالة العام.

كما أن نسبة السكان في سن العمل انتقلت من 59% سنة 1998 إلى 67% سنة 2008 و ستصل هذه النسبة إلى 61,36% سنة 2030.

الوافدون الجدد لسوق العمل أكثر من الخارجين منه، الضغط الديموغرافي يؤثر بصورة قوية على سوق العمل. إن معدل نمو السكان في سن العمل يبقى مرتفعا بحوالي 3% خلال الفترة 1998- 2008. فمعدل النمو المسجل خلال عقدين بلغ 4% و هو يمثل 2,5 مرة المتوسط العالمي حسب تقرير البنك الدولي.

كما أن 36% من إجمالي السكان هي نسبة العمل المؤقت و غير الرسمي أما نسبة الأجراء الدائمين فهي تمثل 35% فقط من السكان.[1]

[1] Rapport CNES 2008, Op.cit, p 33.

2.2.1. ضعف الخدمات:

توضح جميع المؤشرات تدهور مستوى المرافق والخدمات في المدن الجزائرية التي أصبحت طاقتها محدودة لمواجهة تزايد عدد سكان الحضر من بين هذه المؤشرات اختناق المدن الكبرى بحركة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة لعدد السيارات، وعدم تطور شبكة الطرق لتلبية متطلبات حركة المرور المكثفة بها كما أن وسائل النقل الحضري أصبحت عاجزة عن تلبية احتياجات تنقل السكان خلال رحلاتهم اليومية، وأحسن مثال على ذلك حركة المرور بمدينة الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة. لهذا يستلزم التفكير الجيد و التخطيط المحكم لتوفير الهياكل القاعدية الضرورية لميدان النقل بصفة عامة، كضرورة تجهيز المدن الجديدة والأحياء السكنية بجميع الخدمات والمرافق الضرورية للتخفيف من درجة الاختناق.[1]

3.2.1. تدني مستوى التعليم:

إن انخفاض معدل الأمية بالنسبة للبالغين 15 سنة فما فوق يمكنه أن يعطينا فكرة واضحة عن المسار الذي قطعته الجزائر منذ الاستقلال أين كان ذلك المعدل في حدود 90% ليصل خلال تعداد 1987 إلى 50,4% لكن يجب الإشارة أيضا إلى أن هذا المؤشر الإجمالي يخفي جملة من الفوارق حسب العمر، الجنس و الوسط الجغرافي (ريفي، حضري) ضف إلى ذلك كون مجهودات التعليم قد مست خاصة الأجيال الشابة.

أما فيما يخص أثر الضغط الديموغرافي على التعليم فالملاحظ أن معدلات التمدرس سجلت ارتفاعا ملحوظا إذ حرصت الدولة الجزائرية على الحفاظ على معدل تزايد سنوي للمتمدرسين في حدود 3 إلى 4% أي في مستوى التزايد الديموغرافي. لكن خارج هذه المقاربة الوصفية، من الضروري أن نتساءل عن ظروف و فعالية المنظومة التربوية التي لم تعد نقائصها سرا على أحد. فمثلا الازدحام في الأقسام في ولاية خنشلة يمثل مشكلة تؤثر على المردودية العلمية للتلميذ حيث نجد متوسط عدد التلاميذ في القسم يقدر بـــ 41,12 في السنة الدراسية 2010- 2011 مقابل 52,77 في السنة الدراسية

[1] بشير التجاني، التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 58.

2009- 2010 في الطور الابتدائي، و 42,4 مقابل 48,17 في المتوسط و 31 مقابل 28 في الثانوي.[1]

4.2.1. مشكل السكن:

الجزائر تعيش أزمة سكن خانقة و لإعطاء فكرة عن ذلك نعرض بعض المؤشرات المتعلقة بالسكن و التي نلخصها في (الجدول رقم 24):

الجدول رقم (24)

يوضح معدل شغل السكن حسب طبيعة المنطقة في الجزائر في 1987

الوسط الجغرافي	حضري	ريفي	المتوسط
معدل شغل السكن	7,4	7,9	7,6
معدل شغل الغرفة	2,8	3,3	2,9
متوسط عدد الغرف بالمسكن	1,2	1,4	1,3

المصدر:Ibid

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعة بين سكان المدن من جهة وبسبب استمرار الهجرة الريفية المقدرة بحوالي 130.000 نسمة سنويا مع نهاية الثمانينيات، جعل الدولة وسلطاتها المحلية غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة على السكن، ففي مدينة وهران وحدها بلغ عدد الملفات المسجلة لدى ديوان الترقية والتسيير العقاري للحصول على سكن اجتماعي حوالي 30.000 ملف مقبول سنة 1994 كما أصبح من الصعب الوصول إلى تحقيق التوازن بين الاحتياج الحقيقي للسكن الحضري من جهة والطلب المتزايد عليه من جهة ثانية.

لا تزال أزمة السكن تتفاقم بشكل كبير في الجزائر، التي فشلت فيها الحكومات المتعاقبة في إيجاد حل لها، حتى باتت هاجساً حقيقياً يؤرق حكام الجزائر ومسؤوليها . وتشهد الجزائر سنوياً، حسب إحصائيات حديثة للديوان الوطني للإحصاء، 150 ألف زيجة، 80% من هؤلاء الأزواج بدون مسكن .

[1] http://www.djazairess.com/fr

إن الارتفاع المحسوس في عدد المواليد وثبات عدد الوفيات عاملان مسؤولان عن الزيادة الطبيعية، ما ينبئ باندلاع دينامية جديدة في تطور سكان الجزائر الذي بلغ حسب آخر إحصاء أجرته وزارة الداخلية 35,6 مليون نسمة في 2010.01.01.

والسؤال الذي يراود ذهن الخبراء، في هذا السياق، هو كيف ستواجه الدولة الارتفاعات المتزايدة في الطلبات على السكن، إذا علمنا أنّ 80% من الأزواج الجدد بحاجة إلى سكن .

خلال سنة (2007) وزعت الحكومة الجزائرية 34500 سكن اجتماعي تساهمي (أي أنّ المواطن يساهم بجزء من ماله في تسديد ثمن المنزل)، حسب حصيلة للصندوق الوطني للسكن. وفي نفس السنة خصصت الدولة غلافا ماليا، لنفس الغرض، يقدر بـــ 155 مليار دينار منها 105 مليار استهلكت في المساعدات المخصصة للسكن الاجتماعي التساهمي. و تبذل الدولة مجهودات كبيرة للقضاء على هذه الأزمة بالتعاون مع شركات وطنية و أجنبية بالإضافة إلى السعي نحو تجسيد برنامج رئيس الجمهورية فيما يخص إنجاز مليون سكن.[1]

2. المشاكل البيئية في الجزائر:

1.2 مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:

هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق و الطفيليات و لقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 إلى 0.35 هكتار في عام1980 ، و يتوقع أن تقل عن 0.15 مع منتصف القرن الحالي. بالرغم من كون الجزائر من أكبر بلدان القارة الإفريقية بـــ 2.381.000 كم^2، غير أن مواردها الطبيعية لا تناسب ما يمكن انتظاره من مثل هذه المساحة لأنها محدودة وهشة بالظروف المناخية وسوء توزيعها على الإقليم، مما يعرض أثمن مواردها (أخصب وأحسن الأراضي الزراعية) لأخطار محققة من خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع وسوء الحكم فيه، حيث ارتفع من 40% سنة 1977 إلى 60% سنة 1987 حيث تضاعف عدد السكان بـحوالي 03 مرات من 6.779.000 نسمة إلى

[1] http://www.amanjordan.org/english/amanbanners/adclick.

17.460.000نسمة.[1]

تعتبر الأراضي الزراعية في الجزائر من العناصر الطبيعية النادرة ومساحتها محدودة حيث قدرت في سنة 1992 بحوالي 7,5 مليون هكتار أي بنسبة 3% من المساحة الإجمالية للبلاد وتقع اغلبها في الشمال. وقد اكتسحت الأراضي الفلاحية الخصبة في الكثير من الحالات بسبب المنشآت العمرانية المتمثلة في بناء السكن والمناطق الصناعية والتلوث الصناعي، وقد لوحظ سهولة التعدي على الأراضي الفلاحية في القطاع العام وأملاك الدولة، أما الآن فقد حد من ذلك الملك الخاص. قدرت مساحة الأراضي الزراعية التي اكتسحها التوسع العمراني في الجزائر منذ 1962 إلى غاية 1992 بحوالي 150000 هكتار وجهت لانجاز المناطق السكنية الجديدة، أو لانجاز المناطق الصناعية و المنشآت الاقتصادية الكبرى و توسيع شبكة الطرق و المواصلات، أو انتشرت فوقها الأحياء العشوائية...إلخ.[2]

كما أن المنطقة الساحلية التي لا يتعدى عمقها الـــ 50 كم بمساحة 45.000 كم^2، تأوي حوالي12,5 مليون نسمة أي ما يعادل 43% من إجمالي السكان بكثافة سكانية تقدر بـــ 300 ن/كم^2 مقابل 12.22 ن/كم^2 بالنسبة لمجموع الإقليم هذا التركز الكبير للسكان وما يتبعه من تمركز لمعظم الأنشطة الصناعية والسياحية والتجهيزات القاعدية المتنامية، أثر على المساحة الشاطئية (ضياع حوالي 17% من المساحة الإجمالية للمنطقة الشاطئية).[3]

عدم تحقيق توازن اجتماعي و اقتصادي بين مناطق في الجهات الريفية و مراكز الجذب في المدن سيؤدي لا محالة إلى تفاقم المشكلة في المستقبل حيث أن عملية الإحلال و تجدد السكان ستكون بالطبع بأكثر حدة في مناطق الجذب، و امتداد المدينة في الجزائر مازال يسير بطريقة عشوائية، و غير منتظمة على حساب الأراضي الزراعية و لا يحترم أي قانون أو قيد أو شرط، و بموجب النمو الديموغرافي السريع في مدننا فإن حاجيات هذه من الأراضي الصالحة للبناء في تزايد مستمر و لذلك فإن المدينة تستهلك باستمرار

[1] http://archialg4rumer.com/t280-topic

[2] بشير التجاني، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] الديوان الوطني للإحصاء، 1998.

أراض جديدة يكون ذلك دائما على حساب المجال الزراعي، و على سبيل المثال فالأراضي التي كانت تستغل في الزراعة بين سنتي 1994- 1995 و التي قدرت بـــ 40.651.820 هكتار انخفضت في ظرف سنة واحدة أي في سنتي 1995-1996 و أصبحت تقدر بـ 40.541.000 هكتار أي انخفاض بحوالي 110.820 هكتار.[1]

2.2. <u>التغيرات المناخية والتلوث البيئي:</u>

تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، و نظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها، فضلا عما يولده من ضغوط في مجالات السكن، و العناية الصحية، الطاقة و المياه، و الخدمات و غيرها من المتطلبات الأساسية.

فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 3 مرات ما بين عامي 1962 م- 2010 م من 10 مليون إلى أكثر من 36 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3 % سنويا، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020 م.

1.2.2. <u>تلوث الهواء:</u>

تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها من الاستعمال حيث 40% منها تجاوزت مدة سيرها 20 سنة، و قد بلغ تعداد الحظيرة الوطنية للسيارات إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2007 أكثر من 3 ملايين و700 ألف عربة، بزيادة قدرها 328277 عربة عن نهاية 2006. يشير مؤشر استيراد السيارات خلال 2007 إلى ارتفاع ملحوظ، حيث تم استيراد 135 ألف سيارة جديدة خلال السداسي الأول 2007 مقابل 91239 سيارة في نفس الفترة من سنة 2006، وقد تصدرت السيارات السياحية قائمة العربات المستوردة بـــ32 ألف مقابل 6238 عربة نصف نقل و2206 شاحنة جديدة.و تأتي الجزائر العاصمة على رأس الولايات بـــ 47621 عربة خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2007. وإذا أضفنا نفس العدد من العربات للسداسي الثاني 2007 ونصفها للثلاثي الأول 2008 فإن تعداد الحظيرة الوطنية للسيارات يكون تقريبا 4,5

[1] عميرة جودة، المشاكل البيئية المترتبة عن النمو السكاني في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، العدد السادس، جويلية 2005، ص 122.

ملايين سيارة[1]. هذا العدد من السيارات أدى إلى انبعاث نسب عالية من الغازات السامة التي تعود إلى نوع البنزين الذي يحتوي على كمية كبيرة من الرصاص، معدل الرصاص في بعض شوارع العاصمة تجاوز ما يتراوح 5-6 مرات المعايير الدولية المحددة من طرف المنظمة العالمية للصحة.

فضلا عن ذلك أدى النمو الديموغرافي و السياسة غير المناسبة للتهيئة العمرانية إلى حصر النشاطات في السواحل مما ضر بالتنمية المستدامة، إن هذه العوامل إضافة إلى سوء التحكم في التصنيع زاد من تفاقم التلوث بكل أشكاله (الهواء، الماء، التربة).

إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب و يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة.

هذا ما زاد من ضخامة مشكلة التلوث البيئي في الجزائر و زاد من نسب الأمراض الخاصة بالتنفس و الصدر كالحساسية و الربو، حيث سجلت 900.000 حالة حسب التحقيق الخاص بالأوبئة الذي أنجز سنة 1996، و يقدر الإحصائيون أن نسبة 25%[2] من الحالات المرضية راجعة لتلوث البيئة.

تعتبر 1994 السنة المرجع لانطلاق عملية إحصاء انبعاثات غازات الدفيئة في الجزائر، حيث كشفت الأرقام المحصل عليها؛ وفق الطريقة المعتمدة من قبل الهيئة الحكومية الدولية لمراقبة تغير المناخ وهيئات أخرى؛ جملة القطاعات المسؤولة عن انبعاث غازات الدفيئة على النحو التالي[3]:

النشاطات المرتبطة بالطاقة 67%، فقدان الأراضي والغابات 13%، نشاطات قطاع الفلاحة 12%، قطاع النفايات 5%.

[1] http://www.echoroukonline.com/

[2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة 19، الجزائر، نوفمبر 2001، ص 183.

[3] http://stardz.com/forum

ويتصدر قائمة الغازات المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض، كل من غاز ثاني أكسيد الكربون 72,4%، يتبعه الميتان 18,3% ثم أكسيد النترات 9,3%، أغلبها في قطاع الأنشطة ذات الصلة بالبترول.

2.2.2. تلوث المياه و نقصها:

1.2.2.2. تلوث المياه:

إن معظم الوحدات الصناعية تقع على الشريط الساحلي للجزائر و في الهضاب الداخلية، و هي في نفس الوقت المناطق التي تحوي عددا كبيرا من السكان حيث يتمركز ما يقارب ثلثي إجمالي السكان في المنطقة التلية في الشمال[1]، أي ما يمثل 4% من التراب الوطني. أما ربع السكان، فيعيش في الهضاب العليا حوالي 9% من التراب الوطني. و عُشر السكان يتواجد في الصحراء وهي 87% من التراب الوطني و ذلك نتيجة توفر المرافق الاجتماعية و الاقتصادية بها[2]. الشيء الذي ترتب عنه إتلاف الغطاء النباتي و تلوث المياه الجوفية فمن بين 5 ملايين طن من النفايات الصناعية، فإن 185000 طن تعتبر خطيرة و سامة. و يتم التخلص منها عن طريق التخزين غير المنتظم في أراض خالية أو في المجاري المائية[3]. كذلك قصور خدمات الصرف الصحي و التخلص من مخلفاته أضف إلى ذلك تسرب المواد الكيميائية و المبيدات الحشرية في الأرض و تلويث المياه الجوفية لزيادة الإنتاج الزراعي و تلبية الاحتياجات السكانية المتزايدة. يخلف تلوث المياه آثارا صحية مميتة، نتيجة الإصابة بأمراض معوية منها: الكوليرا، الدفتيريا، الالتهاب الكبدي الوبائي، الملاريا، البلهارسيا و أمراض جلدية إضافة إلى آثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى. و تسمى هذه الأمراض كذلك بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه.

و في الجزائر لا تزال هذه الأمراض المتنقلة عبر المياه (MTH)، منتشرة، فالنزوح الريفي الفوضوي و الأزمة السكنية الخانقة كانا أهم العوامل المسببة لانتشارها،

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 1998، الدورة العامة 13، الجزائر، ماي 1999، ص 153.

[2] http://stardz.com/forum

[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

زيادة على ذلك انخفاض حصة الفرد من الماء الصالح للشرب و الانقطاع المتكرر له، و قدم شبكة توزيع مياه الشرب، مما زاد من خطورة تلوث الماء، كما تتسرب المياه القذرة إلى الطبيعة و الوديان، فتتلوث المياه الجوفية، و لقد ارتفعت نسبة انتشار الأمراض المتنقلة عبر المياه خلال الفترة ما بين 1993–1996 من 28,66 حالة إلى 35,45 حالة لكل 100.000 نسمة و تعتبر الإصابة بمرض التفوئيد أكثر الأمراض انتشارا، حيث تمثل وحدها ما بين 44–47% من مجموع الأمراض المتنقلة عبر المياه.[1]

و منذ سنة 1990 صنفت 23 ولاية من بين 48 كمناطق خطر وبائي كبير و هذا لارتفاع عدد المصابين بالأمراض الراجعة للمياه غير الصالحة للشرب.[2]

و تبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40% منها ذات نوعية جيدة، و 45% ذات نوعية مرضية بينما 15% ذات نوعية رديئة.

2.2.2.2. نقص المياه:

يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، فرغم أن الماء يتسم بالأهمية الحاسمة بالنسبة لبقاء الإنسان و بالنسبة للزراعة و الصناعة، إلا أن مورده محدود و لهذا السبب فإن أي زيادة في السكان تؤدي تلقائيا إلى انخفاض نصيب الفرد منه. فالهند مثلا التي تعرف انفجارا ديموغرافيا تقدر عمليات سحب المياه بمقدار الضعف عن معدل تجدد موارد المياه الجوفية بها و كانت النتيجة انخفاض منسوب المياه بما يتراوح متر و ثلاث أمتار كل سنة.

و يقدر المعهد الدولي لإدارة المياه أن عدم توفر المياه اللازمة للري يمكن أن يخفض إنتاج الهند من الحبوب بنسبة 25% و هذه مشكلة عويصة و خطيرة إذا علمنا أن عدد سكان الهند بلغ مليار نسمة سنة 1999، و لا يزال حسب التوقعات يزيد بمقدار 18

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 1998، الدورة العامة 13، الجزائر، ماي 1999، ص 46.

[2] نفس المرجع، ص 150.

مليون نسمة كل سنة[1]. ووفقا لعالم الماء السويدي «مالين فولنمارك» يعتبر بلد ما في حالة شح الماء حين ينخفض نصيب الفرد دون 1000 م^3 في العام.

هذا لا يعني أن الناس أو السكان في ذلك البلد سيموتون عطشا و لكن يعني أن شح المياه سيجعل الاختيار صعبا بين الزراعة، الصناعة، الصحة، و حسب دراسة قامت بها الهيئة الدولية للعمل السكاني عام 1990 فلقد بلغ عدد البلدان التي كانت في حالة شح مائي 28 بلدا بمجموع سكاني يقدر بـــ 338 مليون نسمة و سيصل عدد هذه البلدان حسب توقعات الأمم المتحدة إلى 58 بلدا يضم 3,94 مليار نسمة مع حلول عام 2050[2]. و من المناطق التي تعاني من الشح المائي في العالم نجد منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا كما يبينه (الجدول رقم 25):

الجدول رقم (25)

يوضح نصيب الفرد من المياه بالمتر المكعب في بعض الدول العربية

السنة	عمان	سوريا	الأردن	ليبيا	تونس	الجزائر
1990	305	746	293	756	567	690
2000	340	783	176	663	454	524
2025	242	776	88	310	324	334
2043					252	
2048						223
2055			33			
2070		489				

المصدر:عميرة جودة، المشاكل البيئية المترتبة عن النمو السكاني في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، العدد السادس، جويلية 2005، ص 112.

نلاحظ من هذا الجدول أن هذه الدول العربية تعيش في حالة شح مائي الآن و ستتدهور وضعيتها في السنوات اللاحقة أكثر فمثلا في الأردن سينقص نصيب الفرد من الماء من 176م^3 إلى 33م^3 مابين سنتي 2000-2070 لهذا سيتعرض هذا البلد الشقيق

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم 1999، نيويورك، 1999، ص 28.

[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة السكان و التنمية المستدامة 5 سنوات بعد ريو، نيويورك، ص17-18.

لمشاكل وخيمة في المستقبل و ستعاني كذلك من هذه الأزمة خلال منتصف هذا القرن أفريقيا جنوب الصحراء حيث سيتضاعف عدد سكانها بمقدار 3 أمثال. فمثلا بلغ نصيب الفرد في نيجيريا من الماء عام 1990 3200م^3 لكنه سينخفض بحلول عام 2050 إلى 910م^3.[1]

بالنسبة للجزائر أصبح تموين المجموعات الحضرية بالمياه الصالحة للشرب يعد إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه سكان المدن، و قد تناقص معدل كمية المياه المستهلكة يوميا بالنسبة للفرد الواحد في المدن الجزائرية من 150 ل سنة 1966 إلى 80 ل سنة 1987.

إذ أصبح من الصعب تعبئة المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع المتمثل ليس فقط في توسع المدن، وزيادة عدد سكانها بل وفي الاستهلاك الواسع لكميات المياه في الصناعة وقد صاحب هذه الزيادة المذهلة في كميات المياه المستهلكة في المدن والصناعة تناقص كبير في كميات المياه المسخرة للري الذي أصبح يعتمد في معظمه على مياه الآبار المحلية بدلا من مياه السدود، وقد انعكس هذا سلبا على الأراضي المسقية التي تمون التجمعات الحضرية بالمنتوج الزراعي، وحسب الدراسات والأبحاث التي قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر فإن العجز المسجل في التجمعات الحضرية يعود أساسا إلى سوء تسيير قطاع المياه وارتفاع نسبة التسرب والضياع مقدرة بحوالي 40% من مجموع الكميات المنتجة سنويا وهذا بسبب قدم أنابيب شبكة نقل المياه في المدن، وقلة الصيانة والتبذير الناتج عن انخفاض تسعيرة المياه قبل 1990 وتقدر احتياجات التجمعات الحضرية في الجزائر مع نهاية عام 2000 بحوالي 2 مليار م^3.[2]

فلقد نجم عن نمو سكان المدن و أنشطتها المتعددة، الاستغلال المفرط للمياه الجوفية و تلوثها و كذا الارتفاع الكبير في نسبة المياه المستعملة، من بين 385 تجمعا حضريا في المناطق الشمالية في الجزائر فإن 193 منها تقع في أعالي حقول المياه الجوفية أين قدر

[1] نفس المرجع، ص 18.

[2] بشير التجاني، مرجع سبق ذكره، ص 58- 59.

عدد سكانها بـ 6.288.000 نسمة سنة 1995 و الذي من المحتمل أن يصل إلى 10.086.000 نسمة مع حلول سنة 2010.[1]

و تعتبر المياه من أهم المشاكل البيئية في الجزائر من حيث نقصها الطبيعي و الاستنزاف الحاصل عليها و تدهور السدود و تسرب ½ المياه الموزعة من القنوات لقدمها أو لعطبها...الخ.

و قد تسبب التزايد السكاني الكبير في إحداث ضغط كبير على قاعدة الموارد المائية و أدى إلى حدوث فجوة مائية بين الموارد المتجددة و الموارد المائية المستنزفة.

الجزائر تشكل 1/200 من عدد السكان العالمي لا تتوفر إلا على حصة قدرها 1/1.000.000 من الموارد العالمية من المياه العذبة القابلة للاستعمال، و لا يتوفر الفرد الواحد الجزائري إلا على 1/5000 من معدل الكمية العالمية لكل ساكن. وعليه تحتل الجزائر مكانة ضمن البلدان الأكثر فقرا في ميدان القدرات المائية أي دون المستوى النظري للندرة المحددة من طرف البنك العالمي بـ 1000 م^3 سنويا لكل ساكن.

و تقدر الموارد المائية في الشمال الجزائري 19 مليار م^3 منها 12,4 مليار م^3 من المياه السطحية 1,8 مليار م^3 من المياه الجوفية مما يعطي معدل 600 م^3 لكل شخص سنويا.

لهذا فيبقى معدل المياه المخصصة للفرد الواحد غير كافية حيث تقدر بـ 75 ل في اليوم و هذا أدنى من المعايير الدولية والمحددة بـ 135 ل للفرد الواحد في اليوم، و هذا ما يؤكده (الجدول رقم 26):

الجدول رقم (26)

يوضح تطور نصيب الفرد الواحد من المياه سنويا في الجزائر 1962- 2020

السنة	1962	1990	1991	1998	2000	2020
نصيب الفرد الواحد من المياه الصالحة للشرب (م^3)	1500	720	680	630	500	430

المصدر: عميرة جودة، مرجع سبق ذكره، ص115.

[1] عميرة جودة، المشاكل البيئية المترتبة عن النمو السكاني في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 114.

من هذا الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد الواحد من المياه الصالحة للشرب انخفض من سنة إلى أخرى و سنصل إلى كارثة مع حلول عام 2020 حيث لا تتعدى هذه الكمية 430 م^3.[1]

و فيما يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة و بعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر و التي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا حيث تم تدشينها في مارس 2004 م.

ثالثا: إجراءات حماية البيئة و مؤشرات التنمية البشرية:[2]

1. إجراءات حماية البيئة:

1.1. قانون تهيئة الإقليم الجزائري:

إن القانون المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة الذي صدر في 2001 يهدف إلى:

- ❖ إعداد إستراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات ، السكان و وسائل التنمية.
- ❖ مكافحة أسباب النزوح الريفي و إنعاش المناطق المهمشة.
- ❖ المحافظة على البيئة و تثمين الأنظمة البيئية.
- ❖ وضع بنية حضرية حقيقية و تنظيم سياسة المدينة.
- ❖ دمج البعد المغاربي و المتوسطي.
- ❖ ترقية التنمية المحلية و التسيير التساهمي.

أما بالنسبة للإستراتيجية الوطنية فهي ترمي إلى تكريس التنمية المستدامة عن طريق ثلاث محاور:

أ- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، مناصب الشغل و مكافحة ظاهرة الفقر

[1] نفس المرجع السابق، ص 116.

[2] http://www.algerianhouse.com/mountada/forumdisplay.php

ب- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية، و التنوع البيئي.

ج- تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، عمليات التطهير لمختلف الشبكات.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تم وضع برنامج عمل يتمثل في المخطط الوطني المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة.

إن ترجمة هذا المخطط تطلبت وضع تدابير قانونية و مؤسساتية و كذا طرق المتابعة و المراقبة. لهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها تسيير ومراقبة و إزالة النفايات، قانون المحافظة وتثمين الساحل، قانون المحافظة على البيئة، قانون المحافظة على المناطق الجبلية. ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة و التنمية المستدامة.

و تدعيما لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات اقتصادية ومالية و ترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2000، 2002 ،2003 تتعلق بالنفايات الصلبة، و السوائل الصناعية و تسرب الغازات و النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة. كما شرع في تنفيذ هذه الإستراتيجية الوطنية انطلاقا من 2001 رافقتها عمليات التحسيس تجاه المواطنين قصد الحفاظ على البيئة و هو ما يفسر أيضا الزيادة الملحوظة في عدد الجمعيات الإيكولوجية النشيطة في هذا الميدان . وتصب جميع الجهود التي تبذلها الجزائر في هذا المجال في أن تجعل هذه المفاهيم ثقافة وممارسة و هو ما يؤكد عزمها الحقيقي بإدراجها في المناهج التربوية كمواد تدرس للتلاميذ.[1]

2.1. المصادقة على مشروعي قانوني التنمية المستدامة للسياحة ومناطق التوسع و المواقع السياحية:

صادق المجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 2003/01/06 على مشروعي القانونين، و قد أخذت التعديلات المقترحة على المشروع بعين الاعتبار ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة إلى مصاف القطاعات المدرة للثروة و تسييره عقلانيا. و تمحورت

[1] http://www.algerianhouse.com/mountada/forumdisplay.php

التعديلات حول ضرورة وضع حد للفوضى و عدم الانسجام السائدين في التنمية السياحية الذين تعرفهما المؤسسات السياحية الوطنية عن طريق تبني أسلوب جديد في تسيير هذه المؤسسات يضمن الاستمرارية في العمل و يعتمد على تثمين الثروات الطبيعية و الثقافية و الحضارية المتاحة، كما انصبت التعديلات حول ضرورة إعادة الاعتبار إلى المؤسسات الفندقية و السياحية قصد رفع مستواها و قدراتها الإيوائية و الاستقبالية مع تنويع العرض السياحي و تطوير أشكال جديدة من الأنشطة السياحية، و في الأخير أجمعوا على الأهمية القصوى التي تكتسيها عملية ضبط إستراتيجية وطنية واضحة في ميدان السياحة تحدد الأولويات وأشكال السياحة المراد تطويرها و كذا الوسائل المسخرة لذلك و في مقدمتها مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة.

ويطمح مشروع هذا القانون، إلى إدراج الجزائر كمقصد سياحي في السوق الدولية للسياحة حتى تأخذ حصتها من المداخيل المالية الناجمة عن التدفقات السياحية على المستوى الدولي.

ومن جهة أخرى صادق المجلس أيضا على مشروع القانون المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية مع تسجيل 31 تعديل على نص المشروع. و قد تركزت التعديلات المقترحة حول العقار السياحي الذي يعرقل الاستثمار السياحي عبر مختلف ولايات الوطن. تمثلت هذه التعديلات في إلغاء أو تعديل بعض المواد الواردة في المشروع كتلك المتعلقة بالعقوبات و مخطط التهيئة السياحية و آليات المراقبة لاسيما الخاصة بتحويل الأملاك العقارية و الاستثمار.

و تمس التعديلات من جانب آخر سبل تشجيع الاستثمار و تفعيل دور البنوك ووسائل الإعلام في الإشهار و التعريف بالمناطق السياحية داخل و خارج الوطن ، مع مراعاة التوازن الجهوي فيما يخص الاستثمارات السياحية مع السهر على عدم انحصارها في الشريط الساحلي فقط.

3.1. آليات تسيير النفايات:

تنتج الجزائر سنويا ما يقدر بـــ 200 ألف طن من النفايات الخاصة الخطرة، الناتجة أساسا عن النشاطات الصناعية و الزراعية و العلاجية. هذه الأخيرة كانت تخزن

ضمن وحدات إنتاجها أو يتم التخلص منها بطرق غير قانونية في المزابل العمومية المخصصة أساسا للنفايات المنزلية، وفي هذه الحالة تكون مصدر خطر دائم يتسبب في تلوث المياه السطحية و الجوفية. وقد شرعت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في وضع إستراتيجية بيئية وطنية معتمدة على التقرير الوطني حول وضعية البيئة و المخطط الوطني للنشاطات البيئية و التنمية المستدامة، بحيث تتمكن من تسيير النفايات الخاصة تسييرا جبريا يخضع للمقاييس البيئية العالمية، هذه العملية المعلن عليها في كل ولايات الجزائر ستسمح بتفادي الأخطار المتعلقة بتسيير المواد الكيميائية الخطرة، و النفايات الخاصة، وقد انطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة في إحصاء وطني شامل لكل النفايات الخاصة، من خلال تنظيم ورشات عمل لتدريب أشخاص من القطاعات المنتجة لهذا النوع من النفايات يقومون بعملية الإحصاء وفق منهجية مدروسة و بالفعل، شهدت سبع ولايات في البلاد، هي الجزائر، سكيكدة، غرداية، تلمسان، المسيلة، و باتنة، تنظيم ورشات دامت كل واحدة منها يومين تحت إشراف خبراء دوليين، وشملت المهندسين المكلفين بملف النفايات الخاصة على مستوى المفتشيات الولائية للبيئة. وكذلك مسئولي الخلايا البيئية داخل المؤسسات التي تفرز النفايات الخاصة وقد تضمن جدول عمل الورشات الوضعية الحالية لتسيير النفايات الخاصة في الجزائر، والتسهيلات التي يقدمها القانون الجديد و كذلك وضع مخطط لتنسيق العمل بين مختلف الجهات. وقد صادق المجلس الشعبي الوطني، أثناء مناقشة قانون الميزانية لسنة 2002، على مشروعي قانون مراقبة وتسيير النفايات و طرق التخلص منها، وتجدر الإشارة إلى أن المخطط الوطني للنفايات الخاصة سيسمح بتقدير كميتها و خصائص النفايات التي يمكن إعادة تدويرها و تلك التي يتم التخلص منها، كما سيسمح بتحديد عدد مراكز و مواقع المعالجة الموجودة في أنحاء البلاد، ومن ثم استنتاج الأولويات اللازمة لإنشاء مراكز جديدة و اختيار أنظمة الجمع والتفريغ و الفرز، مع الأخذ بالإمكانيات المالية و الاقتصادية في الاعتبار.[1]

[1] http://www.algerianhouse.com/mountada/forumdisplay.php

4.1. الجزائر وتغير المناخ :[1]

منذ أن صادقت على الاتفاقية الإطار المتعلقة بتغير المناخ في أفريل 1993، تسعى الجزائر للعمل بما ورد في الاتفاقية بشأن الإحصاء الوطني الدوري لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. لبعض المعطيات التي تميزها، تجد الجزائر نفسها مطالبة بالتكيف مع التغيرات المناخية حتى لا تؤثر سلبا على أهدافها الإنمائية التي حددتها برامج رئيس الجمهورية.

وتشمل هذه المعطيات كل من شساعة المساحة البالغة حوالي 2,38 مليون كيلومتر مربع والساحل ذي 1200 كلم، والمناخ المتذبذب والتضاريس المعقدة. زيادة على هذه الخصائص الجغرافية، فإن الجزائر كبلد، يعتمد أساسا على قطاع المحروقات (بترول وغاز طبيعي) الذي يساهم بأكثر من 95% من مداخيلها. وتشكل احتياطات الغاز الطبيعي 4% من احتياطي العالم.

ومما تنبغي الإشارة له، فإن مناخ الجزائر هو من النوع الجاف وشبه الجاف، و انخفض التهاطل بها بداية من السبعينيات بحوالي 10% وبالمقابل ارتفعت درجات الحرارة، و استمرت ظاهرة الجفاف خلال العشريات الأخيرة، هذه الظروف زادت مشكل التصحر حدة .

وتهدف جل مشاريع الجزائر إلى رفع الضغط السكاني عن الساحل وتنمية السهوب و إعمار الجنوب، وبالمقابل كلها تعتمد أساسا على مدى وفرة الموارد المائية وتنوع الأنظمة الإيكولوجية وسلامة الصحة البشرية. أمام هذا، باتت قضية التكيف مع التغيرات المناخية أكبر تحدي يواجه هذه المشاريع الإنمائية .

في منتصف التسعينيات وضعت الجزائر مخطط العمل الوطني، وهو يندرج ضمن مسار التنمية المستدامة، التي تهدف بدورها إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مع حماية البيئة و الحفاظ على الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

وقد شملت تدابير التخفيف من الإنبعاثات كل من قطاع الطاقة، قطاع الصناعة وقطاع النقل وأخيرا قطاع النفايات.

[1] http ://star dz .com/forum/newreply.php

ففي قطاع الطاقة ومنذ أوائل الثمانينيات، تبنت الجزائر سياسة طاقوية نظيفة تمثلت في إدخال الطاقة الكهربائية في بعض القطاعات، كما بادرت إلى ترقية استعمال سيرغاز كوقود بديل، تجديد مركبات تمييع الغاز الطبيعي، وكذلك الرسم على المنتجات الطاقوية، استبدال CFC بالغاز الطبيعي في صناعة البخخات. وتم ربط 20 قرية بالطاقة الشمسية في أقصى الجنوب الجزائري.

إضافة إلى كل هذا سعت الجزائر إلى تحرير نقل وتوزيع المنتجات المكررة، مع إنشاء مؤسسات للمراقبة والضبط، دون أن تغفل إدماج القطاع الخاص. وقبل 1988، كانت الجزائر تصدر الغاز الطبيعي نحو بلدان البحر الأبيض المتوسط. أما في قطاع الصناعة، فقد ركز مخطط العمل الوطني على الصناعة البتروكيميائية، الإسمنت، إنتاج الأسمدة، المعادن غير الحديدية، الحديد والصلب، وهذا من خلال إدخال تكنولوجيا إنتاج أكثر نظافة والتي تقوم على تدوير وإعادة استعمال النفايات الصناعية، كذلك استبدال بعض المواد الأولية في عملية التصنيع.

وإذا كان قطاع النقل من بين القطاعات التي تساهم انبعاثاتها في الاحتباس الحراري فان مخطط العمل الوطني يقوم على تشجيع تجديد الحظيرة الوطنية للمركبات للحد من التلوث، وكذا تعميم المراقبة التقنية وتعميم استعمال الغاز الطبيعي كوقود نظيف. وأخيرا تنظيم حركة المرور سواء في الحواضر أو خارجها.

من ناحيته، يساهم قطاع النفايات في إنتاج الغازات المسببة للاحتباس الحراري متمثلة في غاز الميتان الذي له قدرة تسخين 21 مرة أكثر من ثاني أكسيد الكربون، ولهذا ينص مخطط العمل الوطني على إنشاء مفرغات عمومية مراقبة ومتخصصة. وتشجع الجزائر انتشار المشاريع الصناعية في مجال استرجاع النفايات وتدويرها وتحويلها، وكذلك إنشاء مراكز تصفية للمياه القذرة.

الجزائر ضمن سيناريوهات المستقبل بحلول عام 2020، إن لم يتم الإسراع في تنفيذ الخيارات المنصوص عليها في الاتفاقية الإطار وكذا بروتوكول كيوتو والالتزام بتنفيذ الخطط المتعلقة باستقرار تركيزات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، فان العالم سيعيش أزمات اقتصادية حادة، وستكون البلدان النامية الأكثر تضررا، حسب تحذيرات الخبراء.

ولا تستثنى الجزائر من هذا السيناريو، لأنها فعلا بدأت تعيش أزمة المياه وانعكاسات زحف التصحر على المناطق الشمالية بعد أن أضرّت بالجنوب والمناطق السهبية.

ولا تملك الجزائر إلا أن تثبت في التزامها بتنفيذ تدابير التكيف أهمها تلك التي لها علاقة مباشرة بكل من قطاع المياه، الفلاحة، الواجهة البحرية، المناطق الهشة خصوصا السهبية والصحة البشرية.

يهتم مخطط العمل الوطني بتنفيذ جملة من المقترحات تم تفصيلها حسب كل قطاع ولكن في إطار استراتيجية وطنية شاملة، حيث في قطاع المياه هناك إزالة التوحل من أغلب السدود وصيانتها (مـــن بين السدود 52 حوالي 15 سد متضررة بشكل كبير جراء التوحل)، معالجة مشكل صعود المياه المالحة بواحات الجنوب (ورقلة ووادي سوف)، الاستهلاك الرشيد للموارد المائية. أما قطاع الفلاحة فيستدعي اهتماما أكثر بأراضي الحبوب وتحويل بعض الزراعات المتضررة إلى زراعات أقل استهلاك للمياه.

ولأن الواجهة البحرية تعاني انعكاسات الضغط المتزايد عليها، فهي ضمن قائمة الأولويات من حيث تنمية مواردها البحرية وتهيئة الساحل وتخفيف الضغط وتثمين تراثها السياحي.

وتفقد الجزائر سنويا ما مقداره 4000 طن من التربـــة بسبب الانجراف سواء المائي أو الريحي، لهذا نص مخطط العمل الوطني على ضرورة الإسراع بحماية المناطق الهشة من خلال حماية الأراضي من الانجراف، تجديد الإحصاء الوطني للغابات، تنظيم الرعي لتجديد الغطاء النباتي خصوصا في السهوب، الاهتمام بالحظائر الوطنية مثل القالة والشريعة.

وفي الأخير تبقى الصحة البشرية هي الاستثمار الدائم الذي يتوجب حمايته من مصادر التلوث التي تؤثر في نوعية المياه، الهواء، وسلامة الأغذية، وقد أدرك العالم أهمية ذلك بحيث وضع قضية الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد من بين أبرز أهداف الألفية الثالثة.

2. مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر:

الشكل رقم (5)

يوضح مؤشر التنمية البشرية

ومؤشرات القياس في الجزائر 1998- 2008

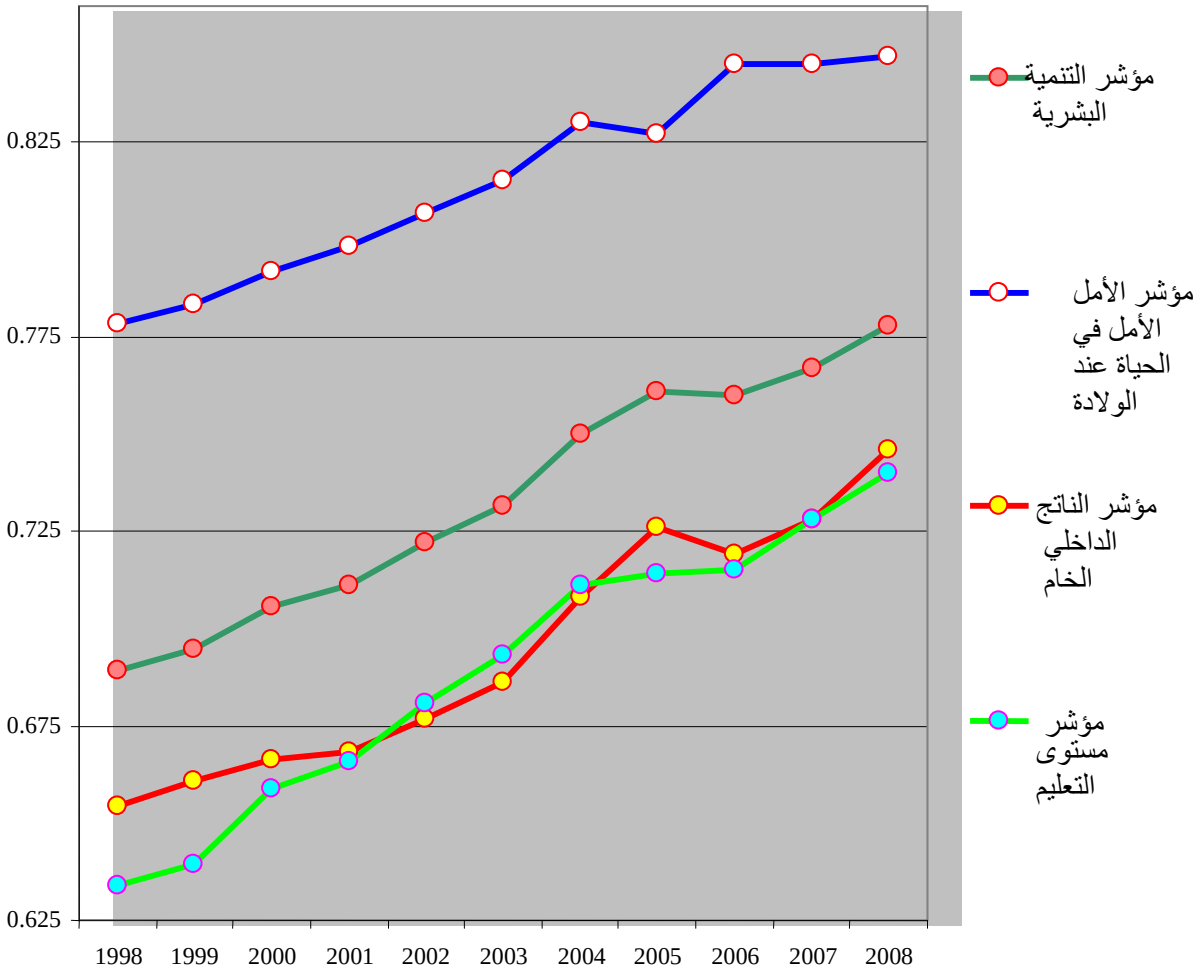

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2008، الجزائر، ص 4.

1.2. خلاصة المؤشر الوطني للتنمية البشرية والمؤشرات المرتبطة به بين الإحصاءين 2008/1998:[1]

تعكس النتائج المتحصل عليها استنادا إلى الإحصائيات الوطنية المعالجة حسب منهج "برنامج الأمم المتحدة للتنمية" استمرار تطور التنمية البشرية وتقلص العجز الاجتماعي، ضمن حركية دعم مؤشر التنمية البشرية الذي عرف ارتفاعا في المعدل السنوي يفوق 1%، خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2008 حيث انتقل مؤشر التنمية البشرية من 0,689 سنة 1998 إلى 0,778 سنة 2008، أي بنسبة ارتفاع قدرها 13%. ويبرز هذا الارتفاع حركية قوية للتطور الاجتماعي وكذا تطورا مستمرا وشاملا لمستوى التنمية البشرية للسكان في مجال الصحة والتربية وامتداد العمر والاستفادة من الموارد.

1.1.2. الأمل في الحياة عند الولادة:

انتقل مؤشر الأمل في الحياة عند الولادة من 0,778 سنة 1998 إلى 0,847 سنة 2008، أي بنسبة ارتفاع قدرها 9% ومعدل تزايد سنوي يقارب نسبة 1%. كما سجل الأمل في الحياة عند الولادة زيادات معتبرة حيث بلغ قيمة من بين القيم المرتفعة التي سجلتها بلدان منطقة الشرق الأوسط وبلدان شمال إفريقيا (MENA). وأدى ذلك إلى ارتفاع في امتداد العمر يفوق 04 سنوات بالنسبة للجنسين (72 سنة 1998)، أي 4 سنوات ونصف بالنسبة للرجال و3 سنوات بالنسبة للنساء.

وعليه، تصنف الجزائر التي بلغ الأمل في الحياة لديها 76 سنة عام 2008 في عداد البلدان التي تعرف مستوى تنمية بشرية مرتفعا.

2.1.2. مؤشر مستوى التعليم:[2]

انتقل مؤشر مستوى التعليم من 0,643 سنة 1998 إلى 0,740 سنة 2008، مسجلا ارتفاعا قدره 17% ومعدل نمو سنوي قدره 2%. وتدل هذه الأرقام على التقدم الكبير. والمجهود الجبار المبذول في سبيل استفادة السكان من التعليم عبر مختلف مناطق الوطن.

---

[1] نفس المرجع، ص 7.

[2] نفس المرجع، ص 8.

وعليه، ارتفع معدل تمدرس فئة الأعمار 6-24 سنة من 59% سنة 1998 إلى 72% سنة 2008 محققا زيادة بـــ 13 نقطة، تتجلى في تطور عدد المتمدرسين الذي انتقل من 8.200.000 سنة 1998 إلى 9.300.000 سنة 2008.

ويعتبر قطاع التعليم العالي الأكثر تقدما، حيث ارتفع عدد الطلبة من 430.000 سنة 1998 إلى 1160000 سنة 2008 .

3.1.2. <u>مؤشر الناتج الداخلي الخام بتكافؤ القدرة الشرائية:</u>[1]

انتقل الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد من 1555 دولارا أمريكيا سنة 1998 إلى 5034 دولارا سنة 2008، مسجلا تقدما يفوق 12% في المعدل السنوي، فيما عرف مؤشر الناتج الداخلي الخام بتكافؤ القدرة الشرائية ارتفاعا قدره 14% خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2008. وفي سياق تضخم معتدل، عرف المعدل السنوي لاستهلاك الأسر ارتفاعا فاق النمو الديمغرافي.

تبين هذه المعطيات آثار نشاط قوي يترجم الخيارات الاستراتيجية للدولة من خلال تطبيق برامج هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة.

وفي الواقع تحسنت الوضعية الاقتصادية للأسر بشكل ملحوظ بفضل عودة النمو التي سايرتها التحويلات الاجتماعية الهامة، والنفقات الاجتماعية للدولة التي سجلت معدل نمو قدره 18% خلال هذه الفترة نجم عنه تحسن المداخيل، فيما يعرف معدل الفقر العام تراجعا مستمرا منذ سنة 1998.

ويكشف هذا التوجهَ العام نحو تحسن الظروف الاجتماعية بشكل واضح عددٌ من العوامل، من بينها ارتفاع عدد الزيجات الذي انتقل من 158000 سنة 1998 إلى 332000 سنة 2008، أي بمعدل زواج يقدر بـــ 9,55%.

في حين أنه في أعلى ذروة ديمغرافية التي حدثت في السبعينيات لم يُتجاوز هذا المعدل. وهذا ما يعبر على تعزيز الثقة بصفة عامة في المستقبل، خاصة عند الشباب في سن الزواج.

[1] نفس المرجع، ص 9.

إضافة إلى هذا، ارتفع معدل استهلاك الأسر بمعدل وتيرة سنوية يقارب 8% خلال هذه الفترة. أما بالنسبة لمعدل ادّخار الأسر فقد انتقل خلال نفس الفترة من 5,3% سنة 1998 إلى أكثر من 35% سنة 2008، خاصة وأن نمط الاستهلاك في بلادنا يقترب تدريجيا من نمط الاستهلاك في البلدان المتقدمة.[1]

2.2. المؤشرات المشتركة:[2]

يعكس ارتفاع مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية الذي بلغ 8% سنة 1998 و2008 التوجه الواضح نحو انخفاض الفوارق بين الرجال والنساء في المقاييس الثلاثة للتنمية البشرية.

1.2.2. مؤشر المساواة في التوزيع بالنسبة للعمر المتوقع:[3]

شهد مؤشر المساواة فيما يخص الأمل في الحياة عند الولادة ارتفاعا بنسبة 9% خلال الفترة الممتدة بين الإحصاءين.

وعليه، انتقل الأمل في الحياة عند النساء من 72,8 إلى 75,8 سنة خلال الفترة المعنية، أي بزيادة قدرها 3 سنوات، وتجدر الإشارة إلى أن الفارق بين النساء والرجال في مجال الأمل في الحياة تقلص بشكل محسوس، منتقلا من 2,4 سنة 1998 إلى 1,8 سنة 2008، ويبرز الارتفاع المتزامن للنسب والتقلص المستمر للفوارق انتشار العامل الوراثي الذي يفسر الفوارق بين الرجال والنساء، مما يجعل نموذج الجزائر يضاهي نموذج البلدان الأكثر تقدما في هذا الميدان.

2.2.2. مؤشر المساواة في التوزيع بالنسبة للدخل:[4]

شهد مؤشر المساواة في توزيع الدخل ارتفاعا بنسبة 20% خلال الفترة الممتدة بين الإحصاءين، نجم عنه استفادة عدد كبير من النساء من مناصب الشغل ومن الدخل. وانتقل

[1] نفس المرجع، ص 10.
[2] نفس المرجع، ص 11.
[3] نفس المرجع، ص 12.
[4] نفس المرجع، ص 13.

الدخل المقدر للعمل عند النساء من 1365 دولار بتكافؤ القدرة الشرائية سنة 1998 إلى 2317 دولار بتكافؤ القدرة الشرائية سنة 2008، أي بارتفاع معتبر قدر بحوالي 70%.

3.2.2. مؤشر المساواة في التوزيع فيما يخص مستوى التعليم:

انتقل عدد البنات لكل 100 ولد، خلال الفترة الممتدة بين إحصاءي 1998 و2008، من 87 إلى 90 بنتا في التعليم الابتدائي ومن 89 بنتا إلى 97 بنتا في التعليم المتوسط، ومن 121 إلى 141 بنتا في التعليم الثانوي، ومن 96 إلى 140 بنتا في التعليم العالي.

ويبرز جليا هذا التطور في طور ما بعد التدرج، بـــ 93 بنتا لكل 100 ولد سنة 2008 مقابل 49 بنتا سنة 1998.

إن الظهور المكثف للعنصر النسوي في المنظومة التربوية لاسيما في التعليم العالي، يبشر بإعادة تنظيم اجتماعي جذري.

4.2.2. مـــؤشر الـــفـــقر الـــبشـــري (IPH):

تراجع مؤشر الفقر البشري (IPH) بحوالي الثلث (⅓) خلال الفترة الممتدة بين الإحصاءين، مما يعكس تحسن مؤشرات القياس الأربعة الخاصة به: احتمال الوفاة قبل سن الأربعين، ونقص الوزن عند الأطفال، والأمية في أوساط الكبار، والاستفادة من المياه الصالحة للشرب.

1.4.2.2. احتمال الوفاة قبل سن الأربعين:

انتقل احتمال الوفاة قبل سن الأربعين من نسبة 9% سنة 1998 إلى 6% سنة 2008، أي بانخفاض يزيد عن الثلث خلال الفترة الممتدة بين الإحصاءين، ويدعم هذا التطور تطور الأمل في الحياة عند الولادة. مع الإشارة أن هذا الاحتمال يشهد انخفاضا أكبر لدى النساء، مما يعكس تراجعا ضعيفا في الوفيات عند الأمهات.

2.4.2.2. تطور نسبة الأمية لدى الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق:

سجلت نسبة الأمية في أوساط الأشخاص البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق تراجعا بالثلث (⅓)، خلال الفترة المعنية. ويبين توزيعهم حسب فئات السن انخفاضا هاما لفئة

15-24 سنة، نتيجة التطور الهام المسجل في مجال تمدرس عدد كبير من الأجيال الصاعدة.

مما يتناقض بشكل خاص مع نسب الأمية الأكثر ارتفاعا لدى الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة، وهذا يعكس آثار عجز التمدرس المسجل خلال فترة ما قبل الاستقلال.

3.4.2.2. تطور عدد السكان المحرومين من مصدر للمياه الصالحة للشرب:

انخفضت نسبة السكان المحرومين من مصدر صالح للمياه بأزيد من الثلثين (⅔) خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008، منتقلة من 17% إلى 5%. ويعود هذا الانخفاض الكبير إلى البرنامج المكثف الرامي إلى تثمين الموارد المائية الذي سطرته الدولة، والمتضمن إنجاز سدود في جميع أنحاء الوطن، ومحطات لتحلية مياه البحر وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب.

4.4.2.2. تطور نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن:

تراجعت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص في الوزن بـــ (¾)، حيث انتقلت من 13% إلى 4%. وفي الوقت ذاته، بلغت نسبة الأطفال المصابين بزيادة في الوزن حوالي 10% سنة 2008، مما يعكس تغيرا ملحوظا في نظام التغذية واختلالا في حصة التغذية. ومن شأن ذلك أن يجعل الجزائر تضاهي البلدان الأكثر تقدما في هذا المجال. كما قد يشكل مشكلة حقيقية فيما يخص الصحة العمومية.

وبالفعل ممكن ملاحظة تطور مؤشر التنمية البشرية في جميع عناصره بصفة مختلفة بالطبع ولكنها تساعد كلها على إبراز التقدم المعتبر المحرز خلال هذه الفترة التي صاحبت انخفاض محسوس في الخصوبة الشيء الذي يدل على التأثير البارز للخصوبة المنخفضة على تحسن مؤشرات التنمية البشرية و خاصة المؤشرات المشتركة (مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية و مؤشر مساهمة المرأة).

وعليه، فإن الأمل في الحياة عند الولادة الذي يشهد ارتفاعا منذ بضع سنوات، مقارنة بالبلدان ذات مستوى "تنمية بشرية متوسط"، يضاهي حاليا مستوى البلدان التي تعرف "تنمية بشرية مرتفعة" بما في ذلك البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. مما يوحي

بالتأكيد بتقدم عام هام يعتبر بالطبع مؤشرا يمهد لبلدنا الارتقاء إلى مصف المجتمعات البارزة.

والأمر نفسه بالنسبة لمؤشر مستوى التعليم الذي يعكس واقعا ملموسا، نتيجة إرساء مكتسب من خلال دمقرطة التعليم التي استفاد منها الشباب الجزائريون والشابات الجزائريات منذ الاستقلال والذي على الرغم من الأزمات الحادة التي مرت بها بلادنا، لم يتعرض لأية إعادة نظر.

وهناك عنصر آخر من شأنه جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا بارزا، وهو الارتفاع المتواصل للناتج الداخلي الخام per capita ، الذي يعرف تطورا ثابتا ومستمرا. إن مقارنة ارتفاع الناتج الداخلي الخام بالتراجع المعتبر لمؤشر الفقر البشري، تبين جليا تحسنا عاما لمستوى معيشة السكان وتطور نمط الاستهلاك الذي يكاد يضاهي نمط البلدان المتقدمة.

وفي الأخير، ستشهد بلادنا بلا شك، في السنوات القادمة، تحولات اجتماعية مهمة تتعلق بالجنس. فعلا، فإن كافة المؤشرات التي تعالج هذه المسألة تشهد تطورا ملحوظا. وبهذا الصدد، ارتفع مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية في كل قياساته، كما تعكس الإحصاءات المتعلقة به حركية تغير حقيقية ذات بعد شاسع وذات وتيرة متسارعة في آن واحد، لصالح النساء.

خلاصة الفصل:

يتضح لنا مما سبق أن الجزائر مثلها مثل بقية الدول النامية مرت بمرحلة النمو السكاني السريع و لم تعي بخطورة المشكلة إلا بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986. حيث عجز النظام الاقتصادي عن تلبية احتياجات السكان، و عندها اعتبر النمو السكاني كعقبة أمام محاولات الرفع من مستوى المعيشة.

فالنمو السكاني من خلال التوزيع الجغرافي غير المتساوي و التحضر أحدث ضغوطا كبيرة على السكن و نوعية التعليم و سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك فقد كان للنمو السكاني في الجزائر آثارا سلبية على الموارد الطبيعية و خاصة على المياه.

إن الخصوبة المنخفضة والتي وصلت إلى معدل الإحلال العالمي كان لها أثر إيجابي على تحسين المستوى المعيشي للسكان من جهة و من جهة ثانية سوف تؤدي على المدى البعيد إلى تغيير التركيبات السكانية و بالتالي تغيير طبيعة الاحتياجات السكانية.

شهدت حقبة الستينيات زيادة الوعي بمسألة وصول النمو السكاني العالمي إلى مستويات عالية غير مسبوقة، وهي حالة تناولتها كثير من الدراسات والمناقشات باعتبارها مدعاة للقلق الجسيم لأن نمو السكان والإنتاج في العالم، بالإضافة إلى وجود أنماط استهلاكية غير مستدامة، يضعان عبئا كبيرا على قدرات دعم الحياة في كوكبنا. بالإضافة إلى أن هناك وعيا متزايدا بأن قضايا السكان والفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والبيئة هي قضايا وثيقة الارتباط لدرجة أنه لا يمكن بحث أي منها على انفراد.

على المستوى العالمي يعني زيادة عدد السكان زيادة الأثر السلبي على الموارد الطبيعية غير المتجددة والإنتاج الغذائي و استهلاك المزيد من الطاقة و زيادة التلوث البيئي، التغيرات البيئية العالمية، بما في ذلك ظواهر الاحترار العالمي، ونضوب طبقة الأوزون، والتنوع البيولوجي، وإزالة الغابات، والهجرة والأمراض الجديدة والعائدة، كما يعني تزايد عدد السكان المزيد من الطلب على الأراضي القابلة للزراعة و الأراضي السكنية و تناقص الغابات و المراعي مما يساهم في المزيد من التلوث و فقدان التنوع البيولوجي.

في الجزائر أدى تزايد السكان إلى تلوث الهواء والماء عن طريق التخلص من النفايات و الازدحام في المدن بسبب التوزيع غير المنتظم للسكان و التزايد المستمر لعدد سكان الحضر. و من هنا نستطيع أن نقول أن هناك علاقة عكسية واضحة و لا جدال عليها بين النمو السكاني و التنمية المستدامة، إذ كلما زاد معدل النمو السكاني لدولة ما ازدادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية و نسبة التصنيع و النمو الاقتصادي غير المستدام الذي يهدد البيئة العامة، إلى جانب المشاكل الاجتماعية الأخرى كالنزوح الريفي و البطالة و الفقر التي تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان على مواجهتها.

و هذا ما يبين مدى تأثير النمو السكاني على التنمية المستدامة.

النتـــــائـــج:

أولا: إن ارتفاع الخصوبة يسهم مباشرة في الفقر، إذ يقلل من فرصة المرأة، و يضعف الإنفاق على تعليم الأطفال وصحتهم و يستبعد التوفير و يزيد من ضعف الأسرة و انعدام أمنها و معدلات أجور منخفضة و حيازات تقسم على عدد كبير من الورثة و غرف تدريس مكتظة لا تسمح بإدخال تحسينات على مستوى التعليم. إن النمو السكاني في البلدان النامية يزيد الطلب على بعض الخدمات كالرعاية الصحية و التعليم بسرعة تفوق القدرة على تلبيته. إن كثرة الأطفال في الأسرة و نمو السكان بسرعة يعيقان التنمية لأن عدد العمال غير المهرة يزداد بسرعة مما يؤدي إلى انخفاض الأجور و المدخرات، و يزداد الإنفاق في المدخرات بالإنفاق على الرعاية الصحية و التعليم و الغذاء و الخدمات الأخرى لأعداد كبيرة من الأطفال. و لما كان النمو الاقتصادي يأتي من الاستثمار و الأموال المتأتية من المدخرات يصبح النمو السكاني كابحا للتنمية الاقتصادية و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى بأن النمو السكاني يؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: إن استهلاك المياه الإجمالي يتزايد بنفس السرعة التي يتزايد بها عدد السكان. و إشباع احتياجات 77 مليون نسمة إضافيين كل عام من المياه قدر أنه يتطلب كمية تعادل تقريبا تدفق نهر الراين .و لكن كمية المياه العذبة المتاحة لم تتغير.

و على نطاق العالم تستخدم نسبة 54 % من المياه العذبة المتاحة سنويا. و إذا ظل نصيب الفرد من الاستهلاك ثابتا فإننا بحلول سنة 2025 قد تستخدم 70 % من الإجمالي بسبب النمو السكاني وحده . أما إذا بلغ نصيب الفرد من الاستهلاك في كل مكان نفس مستوى الاستهلاك الموجود في البلدان الأكثر نموا فإننا قد نستخدم 90 % من المياه المتاحة بحلول سنة 2025 . كما تؤدي الزيادة المستمرة في السكان دورا في زيادة الطلب الاقتصادي و بالتالي إلى زيادة حجم الإنتاج المسبب للتلوث و تغير المناخ. هذا التغير في المناخ سيزيد حرارة كوكب الأرض بما يصل إلى 5,8 درجات

مئوية على مدى هذا القرن ، و هو معدل لم يسبق له مثيل خلال العشرة آلاف سنة الماضية و من جانب آخر سيحدث ارتفاع في مستوى البحر بحوالي نصف متر بحلول سنة 2100 على مدى القرن الماضي.

كما انخفض نصيب الفرد من مساحة الغابات على نطاق العالم بأكثر من 50% متوسط عالمي قدره 1,2 هكتار إلى أقل من 0,6 هكتار لكل شخص . و هذا يرجع إلى كل من تناقص مساحة الغابات و تزايد السكان، و يهدد سلامة الناس و سلامة الغابات التي يعتمدون عليها. و الفقدان النسبي للغابات بلغ أقصى درجاته في آسيا تليها أفريقيا و أميركا اللاتينية. و هذا ما يبين صحة الفرضية الثانية و هي تأثير النمو السكاني على الموارد الطبيعية و البيئة.

ثالثا: أثبتت البيانات الديموغرافية و الاقتصادية الطويلة الأجل في البلدان النامية أن الخصوبة العالية تزيد الفقر بإبطاء النمو الاقتصادي و تحويل توزيع الاستهلاك لغير صالح الفقراء. و تخفيض الخصوبة يزيد من مشاركة المرأة في قوة العمل و يكون الآباء مستعدين للاستثمار في تعليم أولادهم و تتضح الآثار الوطنية على تخفيض الفقر من ازدياد متوسط الناتج المحلي الإجمالي و أرقام الاستهلاك معا.

كما يؤدي تخفيض الخصوبة إلى تخفيض الضغط على الموارد الطبيعية و البيئة.

بالنسبة للجزائر فقد حققت معدل خصوبة منخفض وبالتالي وصلت إلى المرحلة الرابعة من مراحل التحول الديموغرافي، هذا الانخفاض قي الخصوبة تزامن مع التحسن في مؤشرات التنمية البشرية. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

رابعا: أن معدلات النمو السكاني شهدت انخفاضا على مستوى العالم، وأنه جرى إسقاط اتجاهاتها بحيث تؤدي إلى استقرار عدد سكان العالم في منتصف القرن الحادي والعشرين، وأنه لا بد من التسليم بالصلات الحاسمة بين الاتجاهات الديمغرافية وعوامل التنمية المستدامة.

خامسا: رغم الانخفاض الحاصل في معدل الخصوبة ووصولها إلى مستويات معتدلة نسبيا، إلا أن عدد المواليد في ازدياد نتيجة لنمو عدد النساء في سن الإنجاب و زيادة عدد الزيجات و هذا سواء على الصعيد العالمي أو في الجزائر.

سادسا: إن النمو السكاني ليس هو العامل الوحيد الذي يؤثر في معدل تدهور الموارد و البيئة و التنمية و في كثير من الحالات ليس هو بلا شك العامل الأهم فهناك مجموعة ضخمة من العوائق أمام تحقيق التنمية المستدامة كما أن تأثيره يكون مقترنا بعوامل أخرى فيزيد بذلك من خطورة الأضرار الناتجة.

وفي ضوء ما ذكر يمكن أن نضع بعض التوصيات:

أولا: من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب ينبغي أن تعمل الدول على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة.

ثانيا: أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والتغيرات غير المستدامة التي تطرأ على السكان هي من العوامل التي يلزم معالجتها لتحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية. و خاصة التغيرات الطارئة على البنية والتوزيع، ولا سيما المنحى نحو التمركز الشديد للسكان.

ثالثا: على الدول أن تقوم بإدماج الخطط السكانية والإنمائية والبيئية لغرض وضع استراتيجية متكاملة في إطار تنفيذ خطط التنمية المستدامة.

رابعا: أثبت نظام التخطيط في الجزائر عدم فعاليته بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة و ذلك فيما يتعلق بسوء توجيه الاستثمارات عبر التراب الوطني مما أدى إلى التوزيع غير المنتظم للسكان و عليه يتحتم على السلطات تحقيق توازن جهوي في جميع المجالات.

آفاق البحث:

لتوسيع آفاق البحث يمكن الخوض في المواضيع التالية:

- تأثير النمو السكاني على أهداف التنمية المستدامة
- مدى فعالية السياسة السكانية في تحقيق التنمية المستدامة
- آفاق التنمية المستدامة في ظل التغيرات الديموغرافية

الكتب بالعربية:

1- أحمد سامي الدعبوسي، التنمية والسكان، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر و التوزيع، 2007.

2- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1993.

3- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي " الاتجاهات المعاصرة - الاستراتجيات - نماذج ممارسة "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.

4- إحسان محمد حسن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

5- إيمان عطية ناصف، اقتصاديات الموارد والبيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

6- افيريت هاجن،اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988.

7- العربي محمد إبراهيم، السكان والتنمية المتواصلة في: دراسات في التنمية الريفية، قسم المجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 1999.

8- التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعية الأدوار المستقبلية للحكومات المركزية، و المحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني) تأليف مجموعة من الخبراء، المنظمة العربية للتنمية الإدارية و جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007.

9- بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.

10- بيار جورج، السكان و الاستطانة، ترجمة جيلالي صاري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.

11- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

12- دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003.

13- سعد جمعة، قضايا السكان و التنمية، دراسات سكانية، المجلس القومي للسكان، المجلد 12، العدد 72، مارس 1985.

14- شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، السكان والبيئة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

15- عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات قي علم اجتماع التنمية، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة الإسكندرية، 2003.

16- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، مصر، 1999.

17- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

18- عبد الوهاب محمد وهيبة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.

19- عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة، فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

20- عدلي علي ابو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،1988.

21- علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

22- علي الطراح و آخرون، التنمية البشرية في المجتمعات النامية و المتحولة :، دراسات في آثار العولمة والتحولات العالمية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

23- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية ،بيروت، 2000.

24- فتحي مجمد أبو عيانة، جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985.

25- كامل بكري، محمود يونس،عبد النعيم مبارك، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

26- محمد احمد السريتي، اقتصاديات الموارد و البيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

27- محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي ليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

28- محمد عزيز و آخرون، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 2002، ص 165.

29- مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

30- مصطفى خلف عبد الجواد، علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، بيروت، 2004.

31- مصطفى طلبة، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد 1، الطبعة الأولى، الدار العربية، بيروت، 2006.

32- موسى سمحة، جغرافية السكان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

33- يسري دعبس، البيئة والتنمية المستدامة : قضايا وتحديات وحلول، البيطاش سنتر، الإسكندرية، 2003 .

الكتب الأجنبية:

1- Algérie, Charte Nationale 1986, Edition du FLN, Alger, 1986.

2- Ali HEMAL et Tahar HAFFAD, La transition de l a fécondité et politique de population en Algérie, Université Mentouri, Constantine, Revue des sciences humaines, n° 12,Algérie, 1999.

3- A.M. BAHRI, Population et Economie en Algérie, CICRED, ONU, La population de l'Algérie, 1980.

4- Beat Burgenmeier, Economie du Développement Durable, de boeck, Belgique,2ème édition, 2007.

5- Beaud.M, Risques planétaires, Environnement et Développement, Economie et Humanisme, 1985.

6- Bojo Jan. & K.Unemo Lenda, Environment and Development, An economic approach, Kluwa Academic publisher, Boston, 1992.

7- Développement Durable et Entreprises (un défi pour les managers), Edition afnor, France, 2004.
8- Lhaocine AOURAGH, L'économie algérienne à l'épreuve de la démographie, CEPED, France, 1996.
9- Lise MOUTAMELLE, L'intégration du développement durable au management quotidien d'une entreprise, L'Harmattan, France, 2005.
10- Malika LADJALI, L'espacement des naissances dans le tiers monde : L'expérience algérienne, OPU, Alger, 1985.
11- Moncer ROUISSI, Population et société au Maghreb, Tunis, OPU, Alger, 1983.
12- Olivier Beaumais, économie de l'environnement, édition Bréal, Paris,2001.

المنشورات والمجلات:

1- الديوان الوطني للإحصائيات، 1998.
2- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 1998، الدورة العامة 13، الجزائر، ماي 1999.
3- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة 19، الجزائر، نوفمبر 2001.
4- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2008، الجزائر 2008.
5- حسان صوابر، أهداف الألفية للتنمية، التجربة الجزائرية، الديوان الوطني للإحصائيات، 2006.
6- حزب جبهة التحرير الوطني، المجاهد الأسبوعية، العدد 1283، ديسمبر 1984.
7- دليل السكان،Population Hand Book ، مكتب مرجع السكان، واشنطن 1984.
8- رياض نعيم، أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية، السويداء.
9- سعاد محمد العوضي، البيئة و التنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت.

10- صباح جاسم، قضايا التنمية: تحديات النمو السكاني و اتساع الهوة بين الفقراء و الأغنياء، شبكة النبأ، 2008.02.16.

11- صندوق الأمم المتحدة، حالة سكان العالم 1999، نيويورك، 1999.

12- صندوق الأمم المتحدة، حالة السكان و التنمية المستدامة 5 سنوات بعد ريو، نيويورك.

13- طلال عبد المعطي مصطفى، أسباب الخلل السكاني و آثاره على التنمية في سورية (دراسة علمية)، منتدى الموسوعة الجغرافية، 2009.

14- عصام السفياني، دراسة تحذر من فشل جهود التنمية بسبب النمو السكاني، المؤتمرنت، 2007.

15- عبد اللطيف بن أشنهو، تجربة الجزائر: الدينامية الاقتصادية و التطور الاجتماعي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 11، 1986.

16- عميرة جودة، المشاكل البيئية المترتبة عن النمو السكاني في الجزائر، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، العدد السادس، جويلية 2005.

17- فلاح شفيع، التنمية المستدامة (الحلقة الأولى)، لندن، 17 شباط 2008.

18- محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة و حماية البيئة في السنة النبوية، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية.

19- محمد مسلم، المجتمع الجزائري يتجه نحو شيخوخة غير مسبوقة، الوسط التونسية، ديسمبر 1984.

20- CNES, Etude sur la politique en matière de population, Alger, 1992.

21- CNES, Rapport National sur le développement humain, Algérie,2006.

22- CNES, Rapport National sur le développement humain, Algérie, 2008.

23- Direction de la population, Politique Nationale de population à l'horizon 2010, synthèse Algérie, Juillet 2001.

24- INESG, Démographie : une stratégie pour l'avenir, El Moudjahid n° 7628, décembre, 1988.

25- MPAT, Rapport général du plan quinquennal (1980- 1984)
26- Nation unies, La population mondiale à la sortie du 20ème siècle, Etude démographique n° 11, 1969.
27- ONS, Démographie algérienne, 2008, n°520.
28- Rapport interministériel sur le programme de la maitrise de la croissance démographique, Alger, 1983.

المذكرات والأطروحات:

1- أحمد خليفي، السياسات السكانية و التحول الديموغرافي في العالم الثالث، دراسة نموذج الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1991.

2- عبد الله ساقور، المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، مخطوط رسالة دكتوراه، جامعة عنابة، 1999.

مواقع الأنترنت:

1- http://www.anewar.org.
2- http://khaledfayyad.blogspot.com/2008/05/blog-post-6207.html
3- http://ar.wikipedia.org/wiki.
4- http://www.back2true.com/
5- http://www.ons.dz
6- http://perspective.usherbrooke.ca
7- http://www, onefd.edu.dz
8- http ://www.b-99.com/vb/
9- http://www.djazairess.com/fr
10- http://www.amanjordan.org/englishamanbanners/adclick.
11- http://archialg4rumer.com/t280-topic
12 -http://www.echoroukonline.com/
13 -http://stardz.com/forum
14- http://www.algerianhouse.com/mountada/forumdisplay.php